جامعـــــة الأزهـــــر – غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســانية
ماجستير دراسات الشرق الأوسط




# المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني (2005-2013)

# Regional Political Changes and its effect on the Lebanese future political system (2005 – 2013)

إعداد الباحثة
نجلاء موسى أبو الحصين

إشـــــراف
الدكتور / زهير إبراهيم المصري
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - مساعد
جامعة الزاهر - غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الأزهر – غزة

1438هـ-2017م



جامعـــــــة الأزهـــــر ـ غـــــزة
عمـــــادة الدراســــــــات العليـــــا
كليــــة الآداب والعلـــــوم الإنـــــسانية
ماجـــستير دراســــات الـــــشرق الأوســـط

# نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: نجلاء موسى محفوظ ابو الحصين، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وعنوانها:

**المتغيرات السياسية الاقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني** 2005-2013

**وتمت المناقشة العلنية يوم الأربعاء بتاريخ 2017/07/19م.**

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: نجلاء موسى محفوظ ابو الحصين، درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص دراسات الشرق الأوسط.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. زهير ابراهيم المصري (مشرفاً ورئيساً) ........................ التاريخ: 17/7/19 20م
د. رياض محمود الاسطل (مناقشاً داخلياً) ........................ التاريخ: 17/8/20 20م
د. أحمد جواد الوادية (مناقشاً خارجياً) ........................ التاريخ: 17/8/20 20م

2017/08/20

# إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مستقبل النظام

السياسي اللبناني 2005 -2013

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

**وأنــي أتحمــل المســئولية القانونيــة الأكاديميــة كاملــة حــال ثبــوت ما يخالف ذلك.**

**اســم الطالــب:** نجلاء موسى أبو الحصين

**التوقيـــــع:**

**التـــــاريخ:**

# الإهـــــــداء

- إلى من افتخر به، إلى من علمني معنى الحياة وسندي وعوني بعد الله.. إلى من كلله ربي بالوقار إلى أبي أطال الله في عمره.
- إلى القلب الرحيم والعين الساهرة إلى النبض المديد ونبع الحنان المتدفق
- إلى الروح التي تسكن فيَّ إلى أمي أطال الله في عمرها.
- إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية رفيق دربي . . . زوجي.
- إلى من تحلو الحياة بهم نور دربي وحياتي، إلى سندي وعوني بعد الله ومن أفتخر بهم أمام الجميع أخوتي.
- إلى رفاق الدرب صديقاتي وزميلاتي.
- إلى هؤلاء جميعاً أقدم هذا العمل المتواضع.

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين بحمد الشاكرين على فضله ونعمه الدائمة على خلقه والصلاة والسلام على سيد السادات، سيد الأولين والآخرين وسيد الأنبياء والمرسلين وأمامهم، سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً كبيراً.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى **الدكتور زهير المصري** الذي نلت شرف إشرافه على رسالة الماجستير على ما أبداه لي من نصح وإرشاد وتوجيه وعون، وعلى الثقة والإرشاد المتواصل الذي منحني إياه طوال فترة الدراسة وإعداد الرسالة.

كما وأتقدم بخالص الشكر للدكتور الفاضل رياض الأسطل على إرشاده وتوجيهه، وأتقدم بالشكر للدكتور/ أحمد الوادية بجامعة الإسراء والذى شرفني بمناقشة هذه الرسالة.

وأتقدم كذلك بالشكر إلى أساتذتي في قسم التاريخ والعلوم السياسية، بجامعة الأزهر – غزة، الذين قدموا لي النصح والتوجيه الصحيح في البحث أثناء الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مركز التخطيط الفلسطيني ومركز الميزان لحقوق الإنسان، لتقديمهم كافة التسهيلات للحصول على المصادر والمراجع اللازمة، لإنجاز هذه الدراسة، فإليهم جميعاً كل الشكر والتقدير.

# ملخص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني خلال الفترة (2005_2013)، حيث ركزت الدراسة على نشأة النظام السياسي اللبناني منذ العهد العثماني مرورا بالانتداب الفرنسي ونشأة الميثاق الوطني في 1943، أيضاً ركزت الدراسة على أثر البيئة الداخلية على النظام السياسي اللبناني، وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية وهي تعدد الأدوار السياسية للفاعلين في النظام السياسي اللبناني مع غياب العنصر الرئيسي القادر على السيطرة.

قدمت الدراسة عرضا مفصلاً لأهم الآثار الداخلية لنشأة النظام السياسي اللبناني وكيف كانت لتلك الآثار دور في تطور الأزمة اللبنانية، كما بينت الدراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثيرها على النظام السياسي اللبناني .

وقد جاءت الدراسة في ستة فصول رئيس تناول الفصل الأول الاطار العام للدراسة أما الفصل الثاني تناول النشأة التاريخية للنظام السياسي اللبناني واستعرض الفصل الثالث أزمة النظام السياسي اللبناني ،بينما تناول الفصل الرابع أثر البيئة الإقليمية في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني وتناول الفصل الخامس أثر البيئة الدولية في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني وأخيراً ركز الفصل السادس على سيناريوهات الحلول المقترحة لأزمة النظام السياسي اللبناني حيث طرحت ثلاثة سيناريوهات :

1- سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن .
2- سيناريو الإصلاح المحدود في النظام اللبناني.
3- سيناريو علمنة الدولة اللبنانية .

واعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية بشكل يخدم سير البحث ويلائم عرض وتحليل المعلومات كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ونظرية تحليل النظم .

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الطائفية لعبت دوراً هاماً في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني وإطالة أمدها، واثبتت الدراسة دور القوى الاستعماري في تأجيج الاتجاهات الطائفية والمذهبية لخدمة مصالحها، كما كشفت الدراسة عن وجود دور هاما للقوى الإقليمية والدولية في تعقيد الأزمة اللبنانية.

# Abstract

This study addresses the future of Lebanese political system in light of national and regional variables during the period between (2005-2013).the study has shed light on the emergence of Lebanese political system during Ottoman period and through French Mandate, and then the development of National Charter in 1943.the study has also focused on the impact of internal environment on the Lebanese political system. The study has started from a basic hypothesis which reads that there are multiplicity of political roles for actors in Lebanese political system in light of the absence of a main who is capable to control over in Lebanese system.

The study has presented a detailed explanation of the most important internal impacts to the emergence of Lebanese political system, and how these impacts has played a role in the development of Lebanese crisis. The study clarifies the most important economic , social and political determinants and their impact on Lebanese political system.

The study consists of five main chapters, in addition to a chapter includes the general framework of the study. The first chapter discusses the historical development of Lebanese political system, while the second chapter addresses the crisis of Lebanese political system. For the third chapter, it discusses the impact of regional environment in developing the crisis of Lebanese political system, while the fourth discusses the impact of international environment in developing the crisis of Lebanese political system. And finally, the fifth chapter has shed light on the scenarios of proposed solutions for Lebanese political system crisis, where three scenarios have been developed as follows:

A. Maintaining the status quo.
B. Limited reform in Lebanese system.
C. Secularizing Lebanese state.

The study has applied the historical approach as it possesses the ability to clarify and explain making-decision process in Lebanon. It also has applied the descriptive approach to identify the most important political positions in Lebanese system.

The study has concluded that, sectarianism has played a significant role in developing and prolonging the crisis of Lebanese political system. The study has proven the role of imperial power in fueling sectarian trends for their interests.

The study has also revealed a significant role for regional and international countries in sophisticating Lebanese crisi.

# فهرس المحتويات

# التمهيد

# أدبيات البحث ومنهج الدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- اهمية الدراسة.
- المناهج المستخدمة لتحليل الدراسة.
- حدود الدراسة.
- الدراسات السابقة.

**المقدمة:**

لقد شهد لبنان تحولات وأحداث سياسية عنيفة، منذ نشوء الدولة اللبنانية بعد الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، وقد كانت هذه التحولات والأحداث بقدر ارتباطها باعتبارات المصالح والسياسات والتحالفات الدولية والإقليمية من جهة، واختلاف أفكار وأهداف الأطراف والقوى السياسية اللبنانية المختلفة من جهة أخرى في كيفية إدارة شؤون الدولة، ولقد ترك هذا الاختلاف آثارا شملت مجمل نواحي الحياة في لبنان ومن بينها النواحي السياسية.

إن لبنان كنظام سياسي يعانى من خلل بنيوي في نظامه الدستوري القائم الطائفي، حيث أن الطائفية هي المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية داخل لبنان، وهي العنصر المتحكم في كل هذه المجالات، كما أنها هي التي أغرقت لبنان ولا زالت في الكثير من الأزمات والحروب الأهلية، ولقد شكلت الطائفية نمط الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، لهذا كان النظام السياسي اللبناني، نظاماً طائفياً بكل بنوده وقوانينه وممارساته، الأمر الذي انعكس على مجمل تطور الأحداث داخل لبنان، بحيث أصبح هذا النظام يعبر فقط عن مصالح الطوائف المتعددة داخل لبنان لا عن مصلحة الوطن اللبناني المستقل مما خلف آثار سلبية على المجتمع اللبناني وعلى الوحدة الوطنية، حيث باتت لبنان تعاني من الاصطفاف المذهبي والذي انعكس بدوره على تقاسم المناصب والمنافع والمصالح، فضلا عن ذلك أن لبنان أصبح ميدانا لتصفية الحسابات ومن ثمَّ دخلت في دوامة الحرب التي لم يكن لها فيها أي ناقة ولا جمال.

ورغم انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية بموجب اتفاق الطائف في العام 1989، إلا إن الاصطفاف الطائفي والسياسي ازداد سوءا فضلا عن المشكلات الاقتصادية والأزمات الخانقة التي تعصف بلبنان، وكان الوجود السوري في لبنان قد زاد الأمور تعقيدا بسبب اتهام المعارضة للوجود السوري بتدخل السافر بالشأن اللبناني وازداد الأمر سوءا باغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري "في شباط 2005، ولقد تلا الاغتيال ثورة إعلامية هائلة على الصعيدين الدولي والإقليمي تتهم أعداء إسرائيل الأكثر بروزا باغتيال الحريري، فقامت الولايات المتحدة وسواها من الدول المؤيدة لإسرائيل باتهام سوريا وحلفائها في لبنان بالمسئولية عن اغتيال الحريري قبل القيام بأي تحقيق وبدون أي أدلة.

وفي عام 2006 قامت إسرائيل بشن حربها على لبنان وحزب الله بعد محاولاتها خلق فتنة طائفية في لبنان، لأنها الوسيلة الأفضل والأضمن في تمزيق النسيج الاجتماعي، ولم يكن ذلك ليحصل بوجود شخصية قوية مثل الرئيس الحريري لعبت دور هام في إعادة اللحمة بين اللبنانيين بعد الحرب الأهلية.

ومن أهم تداعيات الربيع العربي في لبنان هو ما جرى وما زال يجري في سوريا. والتي تأثرت منه لبنان، حيث كان لتوظيف الطائفية وآثارا كارثية، كانت بمثابة الجاذب القوي للاصطفاف الفئوي، وزادت في حدة التوتر والفوضى التي كان لبنان يعاني منها أساساً، فانطلق التحفيز المذهبي ليحرك الهواجس ويقضي على هيبة الدولة ودورها كضمانة لأمن وسلامة المواطن والوطن، فلم تعد الدولة تستطيع القيام بواجبها في السيطرة على حدودها ومنع عبور الأسلحة والمسلحين من وإلى أراضيها، وقد زاد تدفق المهجرين السوريين عبر الحدود اللبنانية من الأعباء الاقتصادية في دولة غير قادرة أصلاً على معالجة الأوضاع الاقتصادية لشعبها إزاء هذا التمزق الاجتماعي، والشلل الفكري والإداري، والإفلاس الخلقي والقيمي الذي يعاني منه لبنان، ومما زاد من حدة الواقع اللبناني ان الحياة السياسية في لبنان قد ازدادت تعقيدا بسبب ارتباط القوى الوطنية وارتهانها لجهات خارجية فضلاً عن وجود مصالح لعدد من القوى والدول الإقليمية التي تشابكت وعقدت الأزمة اللبنانية إلى الحد الذي انتهى بالنظام السياسي اللبناني إلى شلل شبه تام.

ومن هنا فان هذه الدراسة تشكل إضافة مهمة لمثل هذا الموضوع خصوصاً وأن لبنان بلد عربي ذا أهمية واضحة سواء من الناحية الاستراتيجية أو من الناحة السياسية ولا نغفل ارتباطه الوثيق بالقضية الفلسطينية ، إن دراسة النظام السياسي اللبناني تشكل عاملاً مهماً في إثراء المكتبات الفلسطينية بسبب قلة الدراسات التي تتناول مثل هذا الموضوع .

**مشكلة الدراسة :**

تتضح مشكلة الدراسة في تعارض واختلاف المصالح المحلية والإقليمية مع محاولات النظام السياسي اللبناني للتخلص من أزماته المتعددة للحفاظ على الاستقرار السياسي في ظل هيمنة الطائفية التي شكلت تحديا فعليا لمستقبل وحدة الدولة اللبنانية، وكان لها أثر بالغ على المؤسسات الدستورية، التي اصطدمت بتحديات أزمة النظام اللبناني وتداعياته من جهة، وبتداعياته على الدولة اللبنانية من جهة أخرى، ومصالح وسياسات دول الجوار اللبناني وبعض الدول المعنية الأخرى كإيران من جهة ثانية وليست أخيرة.

**تساؤلات الدراسة :**

يتمثل التساؤل الرئيسي حول (ما هي أهم المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني) ومن هذا السؤال تتفرع الاسئلة التالية:

1. ما واقع النظام السياسي اللبناني في ضوء أزمة تشكيل الحكومة ؟
2. ما أهم المحددات الإقليمية والدولية في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني؟

3. ما أثر البيئة الداخلية على نشأة النظام السياسي اللبناني ؟

4. ما اثر البيئة الدولية على تطور أزمة النظام السياسي اللبناني ؟

**5.** ما  سيناريوهات الحلول المقترحة؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة لتحقيق التالي:

1. التعرف على واقع النظام السياسي في ضوء أزمة تشكيل الحكومة اللبنانية.
2. التعرف على أهم المحددات الإقليمية والدولية في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني.
3. التعرف على أثر البيئة الداخلية في نشأة النظام السياسي اللبناني.
4. استعراض سيناريوهات الحلول المقترحة.

**أهمية الدراسة :**

- إن دراسة النظام السياسي اللبناني واستشراف مستقبله في ظل التحديات التي تواجهه داخلياً وخارجياً ؛ خاصة في فترة الدراسة يفيد صناع القرار السياسي والباحثين في هذا الشأن ويفتح آفاق جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية  والنظم العربية من خلال تسليط الضوء على تحولات جدية ومهمة في هذا الشأن.
- إن دراسة النظام السياسي اللبناني يمكن من خلاله التعرف على ما يمكن أن يحمله مستقبلا من تحديات وأزمات عديدة، ومدى قدرته على تجاوز تلك الأزمات في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها.
- إن دراسة النظام السياسي اللبناني في هذه الفترة الحساسة من تاريخه يعمل على إثراء المكتبة العربية، خاصة وأن فترة الدراسة هي حدث معاصر لم يكن للباحثين والمهتمين بهذا الشأن دراسات سابقة كثيرة عن هذه الفترة.
- إن الخوض في هذه الدراسة يهدف إلى زيادة المعرفة والاطلاع للباحث في هذا المجال من ناحية، ويعود بالفائدة للقارئ والمتابع لأحداث منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية بشكل خاص من ناحية أخرى.

## منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وهي على النحو التالي:

1- **المنهج التاريخي** : للتعرف على نشأة النظام السياسي اللبناني منذ الاستقلال عن الانتداب الفرنسي، وللتعرف على مكونات النظام السياسي اللبناني ورصد أهم العوامل التي أثرت في النظام السياسي اللبناني.

2- **المنهج الوصفي:** للوقوف على أهم المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في أزمة النظام السياسي اللبناني، وللتعرف على دور كل من الدول الإقليمية والدولية في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني.

3- **نظرية تحليل النظم** : وذلك لدراسة مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي اللبناني خلال فترة ما بين عام 2005-2013 وابراز المدخلات والمخرجات .

المدخلات : هي أي عمل مؤثر يدخل النظام ويسهم في تغيير وضعه في الداخل .

المخرجات : هي الناتج الذي يفرزه النظام بعد تفاعل المدخلات مع مؤسسات النظام.

## حدود الدراسة:

الحد المكاني : لبنان وما يجاورها من دول عربية وإقليمية.

الحد الزماني : من عام 2005الى عام 2013.

الحد الموضوعي : المتغيرات السياسية الاقليمية والدولية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني

## الدراسات السابقة:

1- دراسة بيرج نعلبنديان بعنوان "النظام السياسي اللبناني الواقع والآفاق " رسالة ماجستير ،جامعة دمشق ، سوريا ، عام 2011.

تناولت الدراسة نشاة الجمهورية اللبنانية بمرتكزاتها السياسية والقانونية والجغرافية والبشرية كما تناولت الصراعات اللبنانية الداخلية وانعكاسها على الصعيد السياسي .

وقد هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على الخلفيات السياسية والطائفية التي شكلت أسباب أزمات النظام السياسي اللبناني .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الطائفية لها الدور الرئيسي في أزمات النظام السياسي اللبناني .

2- الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، للكاتب فريد الخازن، نشر في بيروت، المركز اللبناني للدراسات، عام 2002 ، وتناول الكتاب الأحزاب السياسية في لبنان منذ نشأتها في مطلع عشرينات القرن الماضي ولقد واكبت الأحزاب في تكونها وتطورها الحقبات الثلاث التي مرت بها الدولة ،بدءًا بمرحلة الانتداب الفرنسي ، مرورًا بالمرحلة الممتدة من الاستقلال حتى اندلاع الحرب الأهلية.

3- دراسة حفيظة مكي بعنوان "الحركات الطائفية في العالم العربي (دراسة حالة لبنان)"، رسالة ماجستير،2014، جامعة قالمة .

تناولت الدراسة موضوع الطائفية وعوامل نشأتها في العالم العربي واستعرضت العامل الطائفي في تاريخ لبنان في الحرب والسلم .

ومن أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة ان التوزيع الطائفي في العالم العربي قد أثر سلباً على العالم العربي وقد آثار العديد مشكلات داخلية واقليمية ودولية عجزت السلطات العربية على السيطرة عليها .

1. دراسة فدوى مرعي، بعنوان: **الإدارة الإسرائيلية لأزمة وحرب لبنان عام 2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر – غزة، 2010.

تناولت الدراسة في الفصل الأول، تأصيلاً نظرياً حول الإدارة الإقليمية والدولية للأزمات، أما الفصل الثاني فقد استعرض البيئة الداخلية في إسرائيل، بينما جاء الفصل الثالث حول تأثير البيئة الإقليمية والدولية، أما الفصل الرابع فقد تناول أهداف وأدوات الإدارة الإسرائيلية لأزمة وحرب عام 2006 على حزب الله. أما الفصل الأخير، فقد تناول تطبيق إسرائيل لسياستها تجاه لبنان.

وقد توصلت الدراسة، إلى أن إسرائيل لم تحقق نجاحاً واضحاً، في ضوء إدارتها لأزمة وحرب عام 2006، وأخفقت مؤسستها العسكرية في تحقيق الأهداف المرجوة. بيد أنها حققت مكاسب سياسية، من خلال صدور قرار مجلس الأمن رقم (1701).

2. دراسة أكرم محمد عدوان _**الطائفية وأثرها على النظام السياسي اللبناني**_بحث منشور، الجامعة الاسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، غزة، 2006.

يتناول البحث بالدراسة موضوع الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، ويركز البحث على طبيعة النظام السياسي اللبناني من حيث الدستور والأحزاب السياسية اللبنانية الفاعلة، وأهم الطوائف اللبنانية، وطبقات المجتمع اللبناني، ومدى تأثيرها على طبيعة النظام السياسي، والنتائج التي ترتبت على تدخل الطائفية في ذلك النظام، مع وضع خاتمة، تشمل ما توصل له البحث من نتائج ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها :

**أولاً:** أن الطائفية في لبنان هي العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية في هذا البلد، فالنظام السياسي اللبناني ومنذ الاستقلال عام 1943م، وحتى الآن، هو نظام طائفي من الدرجة الأولى. فالطائفية تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في النظام السياسي اللبناني، فالأحزاب السياسية طائفية والدستور وضع على أساس طائفي، السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية طائفية، ورئيس الجمهورية منتخب على أساس طائفي، الحكومة مشكلة طائفية، والبرلمان ينتخب وتقسم على أساس طائفي، فالطائفية في لبنان ترمي بأطنابها في كل تجاه.

**ثانياً:** الطائفية في لبنان، هي أساس كل ما يشهد لبنان من مشاكل ومآس داخلية وخارجية منذ الاستقلال وحتى قبل الاستقلال، وحتى هذه اللحظة، فالطائفية كانت ولا زالت هي المتسبب الرئيس في كل الحروب الأهلية التي مر بها لبنان، بمعنى أن الطائفية لعبت الدور الرئيس في وقوع أكثر من حرب بين سكان لبنان على اختلاف توجهاتها، وتم استغلالها أفضل استغلال من العديد من الدول والمنظمات، للدخول في شؤون لبنان الداخلية، والخارجية، وهي من جعلت لبنان، دولة ضعيفة فقيرة اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً، وألعوبة في يد كل القوى الإقليمية والدولية.

**ثالثاً:** لبنان في الحقيقة ليس دولة مستقلة ذات سيادة وإن كان معترفاً بها كذلك، فلبنان حتى هذه اللحظة لا يوجد بينه وبين سوريا أي تمثيل دبلوماسي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لبنان لا يوجد له جيش منظم يستطيع الدفاع به عن نفسه، وإن ما نشهده اليوم من جيش ما هو إلا صورة من صور الصراع الطائفي اللبناني، فالجيش نفسه قائم على أساس طائفي ،ويمكن أن ينقسم على نفسه في أي وقت وفي أي لحظة، لبنان ليس له استقلالية في قراراته الداخلية والخارجية، فكل قراراته تؤخذ على أساس التدخل الخارجي وحسب مصالح الدول التي لها تأثير على الطوائف التابعة لها.

**رابعاً:** كل الدساتير والمواثيق التي تجتمع عليها الطوائف اللبنانية منذ الاستقلال وحتى هذه اللحظة جاءت لترسيخ الوضع الطائفي في لبنان، وفي اعتقادي أن هذه الدساتير

والمواثيق لا تستطيع إلا الأخذ بهذا الموقف، لهذا لبنان لن يستقر ولا بأي حال من الأحوال، إلا في حالة واحدة، وهي التحرر من الطائفية البغيضة، والتحرر من التأثير الإقليمي والدولي، والبعد عن التعصب المذهبي، والعمل على تغيير كل الثقافات والدساتير السابقة، وضع مواثيق قائمة على أساس وطني لخدمة الوطن والشعب، وليس لخدمة الطائفة وملحقاتها والاعتراف أن هذا الأمر صعب وصعب جداً، ولكن ما الخيار العودة إلى الوحدة والتفاهم ونبذ الطائفية، أم القتال والحرب التي ستأكل كل شيء في لبنان؟!

**خامساً:** لقد أصبح اسم لبنان اليوم مرادفاً للصنف الدموي، أليس من الغريب أن تؤكد جميع القوى والطوائف اللبنانية المتصارعة رغبتها في السلام والحل، ومع ذلك لا تستطع الكف عن التناحر، وتعجز عن وضع حد لهذا الصراع المحموم، فنجد أن أية دعوة للحوار أو المصالحة الوطنية سرعان ما تنقلب إلى مبرر لشن حروب جديدة وإلقاء مزيد من الوقود على المواقف المشتعلة أصلاً، حتى بدا وكأن الصراع نفسه هو الهدف، واستمرارية الحرب هي الحلم الذي تنشده كل الطوائف المتصارعة، أنه صراع مركب داخلي بين الطوائف المتعددة، وخارجي بين قوى مختلفة تذكر ميزاته وتستثمره لصالحها حتى أصبح مصير لبنان لعبة في يد هذه القوى الخارجية، الأمر الذي من شأنه، أن يؤدي في النهاية إلى تقسيم لبنان، الذي أصبح يقترب شيئاً فشيئاً، والذي يشجعه العديد من القوى الخارجية وعلى رأسها إسرائيل، وتصاعد موافق الطوائف المتصارعة وتدميرها لجميع محاولات التفاهم وتقريب وجهات النظر.

## تاسعا: تعقيبات على الدراسات السابقة:

1- تناولت الدراسات السابقة أزمة النظام السياسي اللبناني وتناولت موضوع الطائفية وأثرها على النظام السياسي اللبناني.

2- ركزت الدراسات السابقة على البيئة المحلية والدولية والإقليمية وأثرها على النظام السياسي اللبناني.

3- أغفلت الدراسات السابقة دور القوى السياسية والفئات الاجتماعية في النظام السياسي اللبناني.

4- لم تقم الدراسات السابقة بتقديم رؤية تحليلية لبيان مدى نجاح لبنان في إدارة أزماتها ومدى تحقيقها لأهدافها.

# الفصل الثاني
# نشأة النظام السياسي اللبناني

**المبحث الاول: السياق التاريخي لنشأة النظام اللبناني**

**المبحث الثاني: البنية السياسية لتركيبة الدولة اللبنانية**

**المبحث الثالث: الطائفية ومكانتها في النظام السياسي اللبناني**

**مقدمة:**

يتناول هذا الفصل النشأة التاريخية للنظام السياسي اللبناني ، وقد قُسم إلى ثلاثة مباحث: يتناول الأول الإطار التاريخي لنشأة النظام السياسي اللبناني، بينما يتناول المبحث الثاني البنية السياسية لتركيبة الدولة اللبنانية. وخُصص المبحث الثالث للطائفية ومكانتها في النظام السياسي اللبناني .

## المبحث الأول

# السياق التاريخي لنشأة النظام السياسي اللبناني

منذ عام 1516م كانت الأراضي التي الآن ضمن الجمهورية اللبنانية تحت السيادة العثمانية. وفي ظل هذه السيادة كان هناك كيان سياسي على جبال وعرة، تعيش عليها جماعات متفرقة ومختلفة فيما بينها تاريخيا ومذهبيا، وكانت الطائفة الدرزية هي الطائفة التي غرست البذرة السياسية الأولي في النظام السياسي اللبناني الحديث حيث شكلت هذه الطائفة نظاما سياسيا نما واحتضن سائر الفئات، وقد جذب هذا النظام إليه الموارنة الذين اندمجوا فيه وشاركوا في بنائه، مما أدى إلى تطور لبنان من كيان صغير قوامه دروز الشوف[1] إلى كيان إقطاعي يشمل الشوف الدرزي وكسروان الماروني، وتوسع جنوبا على حساب الشيعة الذين هجروا الأراضي الخاضعة لحكم الدروز، وقد استمر التقارب والتواصل الدرزي الماروني إلى أن دخلت كل الأراضي المارونية في إمارة الشوف وكسروان لتصبح إمارة جبل لبنان في أواسط القرن الثامن عشر. (بدوي،1994:ص99)

أما حدود لبنان في العهد العثماني فقد كانت تمتد من قمم جبال لبنان الشرقية حتى البحر المتوسط (البصير: 136) وهي منطقة لا تختلف في حدودها عن لبنان الحديث، وقد نشأت فيها سلطة سياسية نمت وتطورت دون توقف من مطلع القرن السابع عشر، وكان النظام السائد في هذه السلطة هو النظام الإقطاعي. (سليم :1981،ص20)

إن التحولات التي ظهرت في القرن التاسع عشر أدت إلى تغيرات جذرية في البنية السياسية، فمع استنزاف الإقطاع للقوى المنتجة، وبروز أشكال من النمط الرأسمالي الأوروبي

---

(1) الشوف : هي احدى اقضية محافظة جبل لبنان الستة يشكل مجرى نهر الدامور حدوده الشمالية وجري نهر الاولى حدوده الجنوبية ويمتد من البحر غربا حتى جبل الباروك شرقا وتبلغ مساحته 495كم2.

أفضت إلى تمايزات بين الشعب اللبناني، ومع دخول أفكار الحرية والتأثير المباشر في تكوين وعي جديد ومختلف نوعيا لدى بعض الفئات التي تلقت تعليمها في أوروبا، وبفضل جهود الأمير بشير في تأليب الطوائف ضد بعضها احتدت النزاعات ووصلت إلى حد الصراع المسلح بين الطائفيتين الرئيسيتين الموارنة والدروز ما بين عامي 1840م–1845م مما أدى إلى إعادة بناء النظام السياسي بكامله على أساس طائفي. (بدوي، 1994: 100)

هكذا قام نظام القائم مقام بتدبير من الدول الأوروبية والسلطة العثمانية، وقضى هذا النظام بتقسيم لبنان إلى منطقتين إداريتين شمالية يتولى إدارة شؤونها قائمقام ماروني، وجنوبية يتولى إدارة شؤونها قائمقام درزي، وقد كرس هذا النظام تقسيم جبل لبنان شرعيا، وقد كرس فسخ التعايش بين الجماعات الطائفية، وقد كرس النظام الطائفي لأول مرة في لبنان، وكان من نتيجة هذا النظام تعميق النزاعات الطائفية وانتشار الفوضى في البلاد. (بدوي،1994: 101)

وفي 9 حزيران سنة 1861م تم إقرار نظام جديد في لبنان وبموجبه أصبح لبنان سنجقا عثمانيا له استقلاله الداخلي، وسمي هذا النظام بنظام المتصرفية وأصبح على رأس لبنان متصرف مسيحي عثماني من غير لبنان مسئول لدى الاسيتانة مباشرة، وقضى النظام بأن يعاون المتصرف في شئون الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضوا يمثلون مختلف الطوائف، أما تأثير هذا النظام فمن الناحية السياسية أعطى شرعية للتدخل الأجنبي في الشئون الداخلية، ومن الناحية الاقتصادية أصبح جبل لبنان مهدد بالمجاعة بعد أن نهبت خيراته، ومن الناحية الاجتماعية كثرة الهجرة وتفككت العائلة اللبنانية، ومن الناحية الأيديولوجية تعددت الانتماءات إلى الخارج وأصبح لكل طائفة دولة تستقوي بها، وقد كان عهد المتصرفية نقطة تحول أساسية في تاريخ لبنان السياسي، حيث تحول الإقطاع من إقطاع اجتماعي اقتصادي إلى إقطاع سياسي، وركَّب البنية السياسية على البنية الطائفية، وبقي نظام المتصرفية معمولا به حتى الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1920 أقرت الدولة العثمانية انفصال الولايات العربية عنها ووضع لبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي، وفي تاريخ 31 آب عام 1920م أصدر المفوض السامي القرار 338 الذي أنشئت بموجبه دولة لبنان الكبير التي ضمت إلى جانب المتصرفية بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور، وفي الأول من أيلول عام 1920م أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير دولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي. (بدوي،1994: 101)

لقد كان اللبنانيون وخاصة المسلمين في مطلع الجمهورية اللبنانية مشدودين إلى الوحدة مع سوريا ،بينما كان المسيحيون وخصوصا الموارنة يوطدون دور لهم في الحياة السياسية اللبنانية والإدارة الجديدة برعاية فرنسية تضمن لهم التفوق السياسي والاقتصادي .

يعتبر عام 1932مرحلة مفصلية في تحديد طائفة رئيس الجمهورية ففي هذا العام كان هناك صراع داخلي داخل المعسكر الماروني علي السلطة وقد انقسمت الساحة اللبنانية الي

ثلاث اتجاهات ،الاول يصر علي مارونية المرشح لرئاسة الجمهورية ، أما الثاني يوافق علي تولي مسلم لرئاسة الجمهورية وهذا جعل سلطات الانتداب تعارض هذا الإتجاه لأ نها لا تقبل إلا أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيا لأن الحفاظ على الانتداب على لبنان يقتضي ترسيخ هيمنة المسيحيين ، أما الاتجاه الثالث فهو إصرار المسلمين بالتمسك بالمنصب وقد طالب المسلمين احصاء سكاني لإظهار تفوق المسلمين العددي علي المسيحيين لكن المفوض السامي أعلن وقف العمل بالدستور وحل مجلس النواب وحل الانتخابات الرئاسية .(سنو:ص5)

وفي عام 1943 تم التوافق علي توزيع السلطات الرئاسية الثلاث ، وقد قامت تسوية 1943علي اربعة مباديء وهي :

1. رئاسة الجمهورية للمسيحيين ورئاسة مجلس الوزراء للسنة ورئاسة المجلس النيابي للشيعة.
2. توزيع السلطات والوظائف على أساس التناسب العددي بين الطوائف .
3. التوافق على صيغة اللهوية اللبنانية ذو وجه عربية .
4. اعتماد الحيادية في سياسة لبنان الخارجية . (خالد :2013،ص23)

وقد اعقبت الحرب الأهلية اللبنانية في (1975-1990) تسوية سياسية حيث حل اتفاق الطائف ووثيقة الوفاق الوطني محل الميثاق الوطني .

وبذلك ولد لبنان دولة مستقلة بحدوده الحالية كما العديد من دول المشرق العربي، بإرادة أجنبية كانت هذه الولادة إحدى ثمار إتفاقية بين فرنسا وبريطانيا المعروفة باتفاقية سايكس بيكو والتي آلت إلى تفكيك سوريا التاريخية، إذ أعطت لكل من الدولتين الحق في رسم الحدود الدولية داخل الأراضي التي هي تحت سيطرتها.

ولم يكن قيام لبنان دولة مستقلة انعكاساً لمشيئة جميع الشرائح الشعبية التي تشكل النسيج الاجتماعي اللبناني، فقد عمدت فرنسا إلى مراعاة مشاعر ورغبة بعض الفئات، وبخاصة من الذين ينتمون إلى الطائفة المارونية ويرون في لبنان خصوصية اجتماعية وتاريخية تبرر الانفراد عن محيطه بدولة مستقلة، بينما عارض انفصال لبنان عن سوريا عدد كبير من سكان لبنان معظمهم من الذين ينتمون إلى الطائفة الإسلامية خوفا من ابتعاده عن محيطه العربي. (خير الله:2013)

ومن هنا فقد كان للهواجس والمخاوف والذاكرة التاريخية التي هي في صلب الثقافة الطائفية دور هام في هذا الانقسام.

إن ضرورة التخلص من الانتداب الفرنسي فرضت تقاربا في وجهات النظر بين الأطراف الأكثر تباعدا في نظرتهم إلى لبنان المستقل، تمثل هذا التقارب بشكل اتفاق بين الزعيم السني رياض الصلح والزعيم الماروني بشارة الخوري ولقد عرف هذا الاتفاق بالميثاق الوطني الذي

أعلن لبنان وجها عربيا، وبناء على هذا الاتفاق تم توزيع السلطة بين الطوائف الرئيسية فيه، وقد شكل هذا الميثاق حجر الأساس للنظام السياسي الذي لا يزال يطبق في لبنان، وللثقافة الطائفية التي تعتبر الضامنة لتفكيك المجتمع والذهاب بوحدته ومناعته عند الشدائد. ولا يجوز التصور أن النظام السياسي في لبنان هو أساس العصبية الطائفية فيه، فالانتماءات والهويات الطائفية والمذهبية هي من أهم الروابط الاجتماعية في تاريخ لبنان الحديث وقد لعبت ولا تزال تلعب دورا أساسيا في تكوين المجتمع اللبناني وفي تدميره (خير الله:2013)
ولا يزال هذا النظام يطبق في لبنان حتى هذا اليوم.

**الخلاصة :**

إن نشاة النظام السياسي اللبناني نشأة مذهبية طائفية بتدخلات قوى خارجية خاصة الانتداب الفرنسي الذي زرع بذور الطائفية في لبنان التي باتت تدخل في جميع مجالات الحياة في لبنان السياسية والاجتماعية والاقتصادية وادخلت لبنان في دوامة الحرب الأهلية اللبنانية وقد أثر ذلك على النظام السياسي اللبناني حيث أصبح نظاماً ضعيفاً غير قادر على السيطرة على الأزمات التي واجهت لبنان .

## المبحث الثاني

## البنية السياسية لتركيبة الدولة اللبنانية

**مقدمة :**

تتسم التركيبة السياسية اللبنانية بتعقيدات عديدة أسهمت عن جملة من العوامل في صياغتها، لعل أبرزها عاملان أولهما التنوع الطائفي والمذهبي في المجتمع اللبناني، والثاني هو موقع لبنان (الجغرافي السياسي) الذي جعل منه نافذة المنطق العربية على العالم، وفي نفس الوقت المدخل الذي تطمع القوى الاستعمارية إلى التحكم به والتلاعب بمقدراته، كمقدمة للسيطرة على العمق العربي. (الطرابلسي،2008: 1)

وللتعرف على البنية السياسية لتركيبة الدولة اللبنانية لا بد لنا أن نتعرف على أركان النظام السياسي اللبناني.

### أركان النظام السياسي اللبناني:

**1- الميثاق الوطني:**

يقصد بالميثاق الوطني ذلك الاتفاق الذي تم بين بشارة الخوري ورياض الصلح، والذي أعلنه الثاني في البرلمان في أكتوبر 1943م، وبمقتضاه تخلى المسلمون عن طلب الوحدة العربية في مقابل تخلي المسيحيين عن طلب الضمانة الأجنبية لاستقلال لبنان، ويتضمن الميثاق ثلاثة مبادئ رئيسية : أولها : أن يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن رغباتهم في طلب الحماية الفرنسية مقابل تخلي المسلمين عن السعي لضم لبنان أو أي جزء منه إلى سوريا أو أي وحدة عربية أخرى، وثانيها: يعترف المسيحيون بالفكرة العربية على أنها تعني مساهمة لبنان في مجال التعاون العربي في إطار استقلاله وسيادته الوطنية بحيث لا يطلب من لبنان أن يتبع سياسة عربية تتعارض مع مصالحه ووحدته الوطنية، وثالثها : اتفاق الطرفين على توزيع مناصب الدولة الرئيسية على الطوائف توزيعا عادلا بالإضافة إلى تقاسم الطوائف ذات المسئولية في الدولة حسب أهميتها بالنسبة لكل طائفة.(الطاهر،1979 :ص11)

وهكذا يقوم النظام على توزيع السلطة السياسية بين الطوائف المختلفة، فيكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا، ورئيس الوزراء مسلما سنيا، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا، وكل من نائب رئيس الوزراء، ونائب رئيس مجلس النواب من الروم الأرثوذكس. كما يكون للموارنة مناصب قائد الجيش ورئيس المكتب الثاني ومدير الأمن العام ومحافظ المصرف المركزي والإشراف على الجوازات والهجرة الجنسية، أما مجلس النواب فتكون الأغلبية فيه للمسيحيين بنسبة 6 إلى 5، ومن ثم يلاحظ أن العدد الإجمالي لمجلس النواب يكون قابلا للقسمة على رقم

11، وتنطبق قواعد التوزيع الطائفي بالنسبة للمناصب الوزارية والمناصب الحكومية العليا، ومناصب الجيش. أضف إلى ذلك أن الأحزاب اللبنانية الرئيسية التي ظهرت عقب اتسمت بالسمة الطائفية. (زكريا،1978: 334)

وتعود تقاليد " التوزيع الطائفي " للمناصب إلى عهد الانتداب الفرنسي، فعندما أعلنت الجمهورية عام 1962م، وطالب كل من الموارنة والمسلمين بمنصب الرئيس، لجأ الفرنسيون إلى حل وسط، وأسندوا رئاسة الجمهورية الأولى إلى الأرثوذكس، واحتفظ الموارنة برئاسة الوزارة، وعهد إلى السنة برئاسة مجلس النواب وأقتصر تمثيلهم في الوزارة على وزير واحد، وأعطى لكل من الشيعة والدروز مقعد واحد، بينما أحتكر الموارنة الوزارات الرئيسية، ولكن سرعان ما عدلت فرنسا عن هذه السياسة فعهدت برئاسة الجمهورية إلى ماروني، وعدلت توزيع المناصب فأصبح رئيس الوزراء سنيا، وأحتفظ الأرثوذكس برئاسة مجلس النواب حتى عام 1945م عندما طالب الشيعة بذلك باعتبارهم أكثر الطوائف عددا فأعطيت لهم، وعهد إلى الأرثوذكس بوظيفة نائب رئيس مجلس النواب. (الطاهر،1979: 20)

وفي مجال تقييم الميثاق الوطني لم يكن "وطنيا" بقدر ما كان "طائفيا" فغير صحيح أنه أقام دولة علمانية، أو علاقات سياسية علمانية في لبنان، بل كرس الطائفية وجعل التعبير السياسي يتم أساسا عبر قنوات طائفية، كما كرس سلطة الزعماء العشائريين في مناطقهم، وهكذا بدلا من أن تصبح المؤسسات السياسية أداة لتغيير الوضع الطائفي، أصبحت قوة لتدعيمه وتكريسه، بحيث تتم التفاعلات السياسية في إطار طائفي، لذلك برز ما أسماه الباحثين بالمسيحية السياسية والإسلام السياسي، بمعني وجود فئة من السياسيين ذات الطابع العشائري التي ترتبط مصالحها بانقسام المجتمع إلى طوائف متميزة، وتعمل على تكريس هذا الانقسام، وتأكيد استقلال الكيانات الطائفية من خلال المؤسسات السياسية القائمة. (سنو،ص15)

وصدر عدد من القوانين تعبيرا عن ذلك، مثل قانون عام 1948م الخاص بالأحوال الشخصية للطائفة الدرزية، وقانون عام 1951م الخاص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية وللطائفة الإسرائيلية، وقانون عام 1955م (المعدل عام 1967) الذي يعتبر المسلمين السنيين مستقلين استقلالا تاما في شئونهم الدينية وأوقافهم الخيرية، يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم. (الطاهر،1979: 20)

وارتبط بذلك تطلع عدد من رجال الدين للاشتغال بالسياسة ولعب دور مؤثر فيها، وتمثل ذلك الدور الذي يقوم به رؤساء الطوائف الدينية، فبالنسبة للمسلمين السنيين أصبح "المفتي" ممثلا لهم لدى السلطات العامة، ويعتبر هذا المنصب أعلى مركز إسلامي في لبنان، ويختار شاغله من العلماء المسلمين السنيين بالانتخاب بواسطة مجموعة من ذوي الرأي والمكانة من رجال الدين المسلمين، كما برز دور الإمام موسى الصدر زعيم الشيعة، أما البطريرك الماروني

فله نفوذ كبير يتجاوز الصعيد الديني، ويكفي في النهاية الإشارة إلى دور الأب شربل زعيم الرهبان الموارنة والذي لعب دورا كبيرا في أحداث الحرب الأهلية اللبنانية تناقلته الصحف ووكالات الأنباء.(المزرعاني،2013)

قام بوضعه المفوض السامي الفرنسي "الجنرال ساراي" وقدمه كمشروع دستور إلى الحكومة الفرنسية، لكنها رأت أن يتم التصويت عليه في المجلس التمثيلي اللبناني، وهذا ما حدث بالفعل ووافق عليه المجس في 19مايو1926م. (عدوان،2011: 11)

وقد جاء هذا الدستور مطابقاً لدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لعام 1875م، والذي أعطى لرئيس الجمهورية اختصاصات واسعة بخلاف ما هو مألوف في النظم البرلمانية، ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور، الفصل بين السلطات، إلا أنه لم ينص صراحة على مبدأ سيادة الأمة، حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإحلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على ألا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام وهي تضمن أيضاً للأهالي على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية". (صالح، تيم،1988: 155)

ولازال هذا الدستور يعمل به حتى يومنا هذا، بالرغم مما أدخل عليه من تعديلات فإنه لم يعد يتلاءم مع التغيرات والتطورات التي أصابت المجتمع اللبناني، ويعتبر ذلك الدستور من بين أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع العديد من الأزمات في الحياة السياسية اللبنانية، خاصة الحروب الأهلية.

لم يحدد هذا الدستور مذهب رئيس الجمهورية أو ديانته، تجسدت السلطة التشريعية منه، ببرلمان يتكون من مجلسين، مجلس نواب ومجلس شيوخ، يتألف مجلس النواب من أربعين نائباً، ويتألف مجلس الشيوخ من 16 عضواً، وحرص هذا الدستور على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد في كلا المجلسين، على النحو التالي، الموارنة5، السنة3، الشيعة 3، الروم الأرثوذكس 2، الروم الكاثوليك1، الدروز 1، والأقليات 1، المجموع 16، حيث المادة 95 من الدستور.(عدوان، 2011: 11-12)

انيطت السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية، على أن يتم انتخابه من قبل المجلسين معاً في اجتماع مشترك، وتم تعديل الدستور ثلاث مرات الأولى عام 1927، تم من خلالها إلغاء مجلس الشيوخ، والثانية عام 1929، تم تمديد ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث سنوات إلى ست سنوات، والثالثة عام 1943م، مرحلة الاستقلال. (نعليديان :2011،ص47)

وسنعرض فيما يلي لمركز واختصاصات كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية. (زكريا وآخرون،1978: 336)

**(أ)السلطة التنفيذية:**

وتتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

**رئيس الجمهورية**

هو رئيس الدولة وينتخب بواسطة مجلس النواب بالاقتراع السري، ويكون انتخابه بأغلبية ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب وذلك في أول اقتراع، فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه النسبة يكون انتخابه بالأغلبية المطلقة، ونظمت المواد 49، 73، 74، 75، من الدستور إجراءات الانتخاب، وتعتبر مدة الرئاسة 6 سنوات، ولا يجوز إعادة انتخاب الرئيس لمدة أخرى إلا بعد مرور 6 سنوات بعد انتهاء ولايته، وهو غير مسئول سياسيا أمام مجلس النواب، وللرئيس اختصاصات واسعة في المجالين التنفيذي والتشريعي، ففي المجال التنفيذي يتولى رئاسة السلطة التنفيذية فتبعا للمادة 17 من الدستور تناط السلطة الإجرائية – أي التنفيذية – برئيس الجمهورية، وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقا لأحكام الدستور، وقرارات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون فيما عدا قرار تولية الوزراء وإقالتهم (م 54)، وهو الذي يعين الوزراء ويسمى منهم رئيسا ويقبلهم، ويولي الموظفين مناصب الدولة (م 53). (وزارة الاعلام، النظام السياسي والسلطات،2016).

وفي المجال التشريعي للرئيس حق اقتراح القوانين (م18)، وحق الاعتراض عليها (م 57) وفي هذه الحالة لا يمكن إقرار مشروع القانون مرة أخرى إلا بالأغلبية المطلقة أي أغلبية عدد الأعضاء الذين يؤلفون المجلس، وله حق طلب تعديل الدستور (م67) وسلطة عمل اللوائح، وحق العفو الخاص، وحق المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها فيما عدا المعاهدات الخاصة بمالية الدولة والمعاهدات التجارية (م52) وهو الذي يدعو مجلس النواب إلى الانعقاد، وله حق تأجيل انعقاد المجلس لمدة لا تتجاوز شهرا في العقد التشريعي الواحد (م 59)، وكذلك حق حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته وذلك بموافقة مجلس الوزراء(م55) (وزارة الاعلام، النظام السياسي والسلطات،2016).

**رئيس الوزراء والوزراء:**

يختار رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس النواب رئيسا للوزراء، وجرى العرف أن يكون مسلما سنيا، وهنا يلاحظ أن رئيس الوزراء يواجه مجلسا نيابيا ذا أغلبية مسيحية، ويترتب على ذلك أن تأمين الأغلبية البرلمانية للوزارة تأتي من خلال تأييد رئيس الجمهورية لما الأمر الذي يعطي للرئيس قوة حقيقية إزاء رئيس الوزراء من خلال سيطرته على مجلس النواب. أما الوزارة فهي المهيمنة على شئون الدولة، ويتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة، وتناط بهم مهمة تطبيق القوانين والأنظمة (م64)، والوزراء مسئولون جماعيا وفرديا إزاء مجلس النواب (م66)، وللمجلس حق سحب الثقة من أحد الوزراء وفي هذه الحالة وجبت الاستقالة (م 68)، كما أنه له

حق سحب الثقة من الوزارة ككل ويكون ذلك بالأغلبية العادية أي أغلبية عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة. (زكريا وآخرون،1978: 336)

ومن الناحية الواقعية جرت العادة أن يشترك رئيس الجمهورية في اختيار أعضاء الوزارة، وأن يراعي في تشكيلها تمثيلها للتيارات والقوى الطائفية المختلفة، وتبلور عرف يقضي بأن تؤول بعض الوزارات إلى طوائف معينة فنائب رئيس الوزراء أرثوذكسي، وزير العدل أرثوذكسي، وزير الخارجية كاثوليكي، وزير الدفاع درزي، وزير الأشغال ماروني.(شربل،2013)

**ب-السلطة التشريعية:**

ويتولى السلطة التشريعية مجلس النواب الذي يختار بالانتخاب (م 24)، وترك الدستور لقانون الانتخاب تحديد عدد النواب وطريقة انتخابهم، وقد حدد قانون الانتخاب مدة العضوية بأربع سنوات، ولكل مواطن لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سن كاملة حق التصويت (م 21)، وتجري الانتخابات خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدة المجلس (م 42)، وعضو البرلمان يمثل الأمة جمعاء، ولا يجوز أن ترتبط وكالته بقيد أو شرط. ولأعضاء المجلس حق اقتراح القوانين (م 18)، وللمجلس حق التشريع في شقيه العادي والمالي، وخصص الدستور بابا خاصا بالمسائل المالية التي أوضحت سلطة المجلس بخصوص فرض الضرائب، ومنح الامتيازات والاحتكارات، والقروض والتعهدات المالية والميزانية، وفتح الاعتمادات الاستثنائية والإضافية. (شربل، 2013)

وللمجلس حق الرقابة على السلطة التنفيذية – الوزارة – وتتمثل مظاهر الرقاب في السؤال، والاستجواب والتحقيق الوزاري، والمسئولية الوزارية، بالإضافة إلى طرح الثقة بالوزارة. وفي مقابل ذلك أعطى لرئيس الجمهورية حق حل مجلس النواب، وفي حالة الحل يجب أن يشتمل قرار الحل على الدعوة لإجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور (م25)، كما أعطى الدستور للحكومة رخصة قوية إزاء البرلمان، فكل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلا، وتشير إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوما من طرحه على المجلس دون أن يبث فيه أن يصدر مرسوما قاضيا بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء (م 58). ويعقد المجلس في كل سنة دورتين عاديتين، ونص الدستور على موعد افتتاح كل دورة (م 32) ويمكن عقد دورة استثنائية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية عدد أعضاء المجلس (م 33). (زكريا وآخرون،1978 : 337)

وفي أول انتخابات برلمانية في أغسطس 1943م كان عدد النواب خمسة وخمسين نائبا واتفق بين الطوائف على أن يكون توزيع المقاعد بين المسحيين والمسلمين بنسبة 6: 5، وقد عدل قانون الانتخاب أكثر من مرة دون أن يمس قاعدة التوزيع الطائفي للمقاعد، حتى وصل عدد النواب إلى 99 عضوا، ويلاحظ في هذا المجال أيضا الدور الذي تلعبه الطائفية فهي

الأساس في تحديد عدد النواب واختيارهم وسلوكهم داخل مجلس النواب، بل إن الطائفية تمتد داخل المجلس عند انتخاب أعضاء اللجان البرلمانية المختلفة إذ تراعي نسبة الطوائف داخل هذه اللجان. (زكريا وآخرون،1978: 338)

ومن هذا العرض لوضع السلطتين التنفيذية والتشريعية في ظل الدستور اللبناني نجد أن الدستور يجمع بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي، فبينما أخذ بسمات النظام البرلماني إلا أنه أعطى رئيس الدولة سلطات واسعة لا تعطى عادة في ظل هذا النظام، ومن الناحية الواقعية فإن النظام تغلب عليه سمات النظام الرئاسي. ويكفي لتوضيح سلطات الرئيس الإشارة إلى مثالين، فبينما يحتاج مجلس النواب إلى أغلبية عادية لإسقاط الوزارة فإن تمرير مشروع قانون اعترض عليه رئيس الجمهورية يتطلب أغلبية مطلقة، ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يضعف من مركز الوزارة في مواجهة المجلس والرئيس، كذلك فإن الرئيس الذي ينتخب بواسطة مجلس النواب وليس بواسطة الشعب مباشرة يتمتع باختصاصات تشريعية وتنفيذية واسعة، فله حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها، وتأجيل انعقاد مجلس النواب وحله، وهو الذي يختار رئيس الوزراء ويشارك في اختيار الوزراء وفي رسم السياسة العامة، ومع ذلك فإنه غير مسئول أمام البرلمان، فلا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرق الدستور أو في حالة الخيانة العظمى (م60) ولا يمكن اتهامه بذلك إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدر بأغلبية الثلثين، وإذا نظرنا إلى هذه الاختصاصات الدستورية في إطار الواقع اللبناني الذي يقوم على شبكة معقدة من التوازنات الطائفية والمساومات السياسية يمكن القول أن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطة كبيرة تجعل منه محور الحياة السياسية في لبنان. ومن متابعة علاقة الوزارة بمجلس النواب يتضح الضعف النسبي لدور البرلمان. فالوزارة تتغير عادة نتيجة الخلاف مع رئيس الجمهورية، وعدم رضائه عن سياستها، وليس نتيجة لقيام البرلمان بسحب الثقة منها. وباستثناء حالة أو حالتين، فإن استقالة الوزارة كانت بسبب الرئيس، أو نتيجة لوجود خلافات بين أعضائها. (نعليديان:2011،ص50)

وفي الفترة ما بين 1926م – 1964م شهدت لبنان 46 وزارة، ومن ثم يكون متوسط عمر الوزارة أقل من 8 شهور، وشغل مجموع المناصب الوزارية التي بلغ عددها 333 منصبا وعدد لا يتجاوز 134 شخصا هذا الوضع فيما يتعلق بقصر عمر الوزارة، يذكرنا بما كان عليه الوضع في فرنسا خلال الجمهوريتين الثالثة والرابعة، ولكن الفارق أن فرنسا كانت تمتلك جهازا إداريا قويا، شكل عنصر الاستقرار والاستمرار في النظام السياسي الفرنسي، وهو الأمر الذي لا تعرفه لبنان.(سعدى:1998، 102)

## الأحزاب السياسية اللبنانية:

يقوم النظام اللبناني على تعدد الأحزاب السياسية، وتقر القوانين اللبنانية بحرية إنشاء الأحزاب، إلا أن السلطات اللبنانية لم تراع هذه القاعدة في التطبيق فهناك عدد من الأحزاب غير مرخص بها رسمياً، ولكنها ناشطة فعلياً على أرض الواقع وتدخل في حساب ميزان القوى الداخلي. (مجلة حوارات حرة، 2016)

وتعود نشأة الأحزاب السياسية اللبنانية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ففي هذه المرحلة سرعان ما انتشرت الظاهرة الحزبية خلال فترة قصيرة من الزمن، وقد ساعد على ذلك الدستور الذي نص في المادة 13 على حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون". (الطاهر،1979: 219)

من هنا جاء تعدد الأحزاب السياسية في لبنان، فالمجتمع اللبناني، بالرغم من صغر حجم سكانه، شهد تعدداً حزبياً لا مثيل له في أي قطر عربي آخر، ويظهر ذلك جلياً من خلال السنين الماضية، فقد شهد المجتمع اللبناني خلالها أكثر من ثلاثين تنظيم سياسي، بعضها ظهر لأول مرة، والبعض الآخر ظهر كنتيجة لانشقاق: أحزاب قائمة، وبعضها ظهر كنتيجة لاندماج أحزاب أخرى.

وقد شهد لبنان تنوعاً في الأحزاب، ويمكن حصر هذا التنوع في ثلاثة أنواع من الأحزاب، وهي الأحزاب الطائفية، الأحزاب العقائدية، الأحزاب التقليدية.(عدوان،2011: 17-18)

**أولا: الأحزاب الطائفية:**

يقصد بها تلك الأحزاب التي تنهض على أساس طائفي واضح، وترتبط بالدفاع عن مصالح إحدى الطوائف، وتكون عضويتها أساسا من بين أبناء هذه الطائفة، مثال ذلك حزب الكتائب وحزب النجادة.

**ثانيا: الأحزاب العقائدية:**

تلك التي ترفع لواء أيديولوجية ما، وتسعى لمخاطبة جمهور يتعدى إطار الطائفية، ومن ذلك الحزب القومي الاجتماعي أو القومي السوري، والحزب الشيوعي، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي، ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين، والتنظيمات الناصرية كالمرابطين وغيرها. (زكريا وآخرون،1978: 339)

**ثالثا: الأحزاب التقليدية:**

وهي التي تشير إلى عدد من الأحزاب مثل حزب الكتلة الوطنية، وحزب الاتحاد الدستوري وحزب النداء القومي، وحزب الوطنيين الأحرار.

كما يمكن القول إن النظام الحزبي اللبناني قد اتسم بالسمات التالية:

1- التعدد الحزبي.
2- الطابع الفردي للأحزاب، وقيام الأحزاب انعكاسا وتعبيرا عن الأوضاع العشائرية السائدة، بحيث يكون مصدر القيادة هو الوضع الأسري والانتساب إلى أسر لها نفوذ عشائري أو إقطاعي أو إقليمي قوي، ومن هنا تفسير ظاهرة توارث القيادة داخل الأسرة ( طوني فرنجية ابن سليمان فرنجية، وأمين الجميل ابن بيير الجميل).
3- عدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب.
4- عدم مشاركة الأحزاب في صنع السياسة، فالأحزاب لا تمارس دورا هاما في العملية السياسية نتيجة المحددات التي يفرضها الوضع الطائفي بالنسبة لاختيار النواب تبعا لمعايير طائفية.

**الخلاصة :**

اتسمت التركيبة السياسية اللبنانية بتعقيدات وذلك بسبب الطائفية التي تسيطر على النظام السياسي اللبناني وبذلك قسمت المناصب العليا في الدولة حسب الطوائف الرئيسية في لبنان فكان الرئيس مسيحي ماروني ورئيس الوزراء مسلم سني ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي، أما الأحزاب السياسية اللبنانية ضعيف رغم كثرة عددها وذلك بسبب تدخل الطائفية .

**المبحث الثالث**

## الطائفية ومكانتها في النظام السياسي اللبناني

من أهم العوامل الداخلية التي أثرت في النظام السياسي اللبناني وما تزال تؤثر به حتى هذا اليوم هي الطائفية، بمعني انقسام المواطنين إلى طائفتين أساسيتين إسلامية ومسيحية، ثم انقسام كل من هاتين الطائفتين إلى عدد من الطوائف (سبع عشرة طائفة) التي يعترف بها النظام السياسي، ويقرر حصولها على عدد من الحقوق الاجتماعية والسياسية، وهكذا فإن كل لبناني ينتمي إلى طائفة من الطوائف حتى إن أحد الكتاب وصف لبنان بأنه "وطن الأديان والمذاهب" (زكريا وآخرون،1978 : 331)

### أولاً: تعريف الطائفية:

لا يمكن الجزم بأن الطائفية مشكلة سياسية وليست دينية من حيث ارتباطها بالشعوب والمجتمعات بشتى تنوعاتها ودينية من حيث الصبغة المذهبية والانتماءات الدينية. (مكى، بايزيد، 2014: 8)

الطائفية لغة كلمة أصلها الطائفة، والطائفة من الشيء جزء منه وفي قوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) (سورة النور: اية رقم 2) والطائفة الرجل الواحد الى الالف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه ويقال طائف من الناس وطائفة من الليل ويذكر ت=العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب في القاموس المحيط ان الطائفة من الشيء القطعة منه. (خالد،2013: 4)

**اما الطائفية اصطلاحا:**

الطائفية هي قوة التمسك بالطائفة كمسلك أو كمذهب أو كمبدأ عقائدي، وتعبير عن قوة الانغلاق داخل بنية دينية معينة، وهي التعصب والتزمت وتقوم على مبدأ التمايز بين الآخرين وتعبر عن نفسها في ظاهرتين:

-ظاهرة الجماعة الدينية العلنية المعترف بها رسميا وقانونيا.

-ظاهرة الجماعة الدينية الكامنة أو الباطنة الآخذة في التكوين كمعارضة في وجه قوى طائفية أخرى .

تعبر الطائفية عن قوة التصارع داخل المجتمع، لكنها على المستوى الفكري والأيديولوجي والخطاب السياسي تسعى دائما إلى إخفاء نفسها كقوة انقسام واحتراب، يعرفها **سعيد السامرائي** بأنها " :تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق اتجاه الطرف الآخر، فهي شعور السني بالضعف أمام الشيعي والعكس، وهذا بدون سبب واضح وانما نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد الآخر".(مكي،2014: 9)

## تاريخ الطائفية في لبنان:

عندما دخل المسلمون بلاد الشام كانت المناطق اللبنانية عبارة عن ولاية من الولايات البيزنطية، وكان دين الاكثرية فيها المسيحية، وشكل الفتح الاسلامي مدخل واضح للمقاطعات اللبنانية حتى وصلت إلى ما هي عليه الان، حيث قسمت بلاد سوريا إلى أربع مناطق(جند) وقد كان هذا التقسيم استمرار لتقسيم الروم، وقام المسلمون باستقدام عدد كبير من العرب المسلمين الى الساحل اللبناني للاستيطان فيها و لصد غزوات البيزنطيين على جبال لبنان وقد حل هؤلاء المسلمين في معظم المدن الساحلية كطرابلس، جبيل،بيروت وصيدا( الفتوحى:2013، ص16)

ومن الناحية الدينية فقد عم التسامح وقد أظهر هذا التسامح الذي أوجده الأمويون في تكوين طائفة وهى المارونية، وتمركزت في شمال لبنان وبالرغم من قلة عددهم، وقد كانت تسكن في جماعات نصرانية يدير شؤونها زعماؤها المحليون، وقد قدمت الطاعة للمسلمين واكتفوا بتبعيتها الاسمية لقاء الجزية والخراج، وقد كانت تعرف تلك المنطقة ب"جبل لبنان"، وما لبثت تلك الجماعات أن تمردت على الحكم الإسلامي بمساندة من البيزنطيين، وقد استمرت هذه الفوضى خلال حكم الأمويون والعباسيين ثم المماليك.( الفتوحى:2013، ص16)

## الطائفية اللبنانية في عهد الدولة العثمانية:

اتفق الأتراك والدول الأوروبية الكبرى، بعد أحداث 1840 على تقسيم لبنان إلى قائم مقاميتين الأولى يحكمها درزي وتكون عاصمتها بيت الدين، والثانية يحكمها ماروني وعاصمتها بكفيا. وكان يعاون كل حاكم مجلس مؤلف من أمين سر وقاضٍ ومستشار، عن كل من السنة والموارنة والدروز والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، بالإضافة إلى مستشار من الطائفة الشيعية؛ وكانت السلطات الدينية لكل طائفة هي المخولة مهمة انتخاب أعضاء المجلس.(خالد:2013،ص23)

– إن نظام القائمقاميتين المذكور بما حمل في طياته من تقسيمات طائفية للسلطة في البلاد، شكل سابقة خطرة لتقسيم الشعب اللبناني استناداً إلى معايير طائفية. إن هذا النظام الطائفي

سبب مجازر عام 1858 وعام 1860، مما دفع الدول الأوروبية الكبرى بالاتفاق مع تركيا، إلى تأسيس نظام المتصرفية، الذي نظمه بروتوكول 1860 المعدل سنة 1861 والذي يعطي جبل لبنان استقلالاً إدارياً ضمنته الدول الأوروبية؛ وتم الاتفاق على أن يكون المتصرف مسيحي غير لبناني من رعايا السلطنة، يعاونه مجلس إداري مؤلف من 12 عضواً (4 موارنة، و3 دروز، و3 روم أورثوذكس، وسني وشيعي).

يتضح من الكيان الجديد أن الدول الأوروبية المهيمنة ذلك الوقت، لم تعالج أساس المشكلة بل أمعنت في التدخل لإحكام سيطرتها وأنشأت نظاما تحت وصاية أجنبية بتسوية مع السلطنة العثمانية التي كانت تحكم المنطقة.

– ولدَ نظام المتصرفية نوعاً من التفوق الرسمي للموارنة في البلاد، مما جعل هذه الطائفة تلعب بمعاونة الفرنسيين، دوراً أساسياً في تأسيس لبنان الحالي، وحين أعلنت دولة لبنان الكبير عام 1920، بضم الأراضي الساحلية والداخلية ذات الأغلبية المسلمة إلى جبل لبنان، حافظت الدول المنتدبة على مبدأ المحاصصة الطائفية الذي جرى بالعمل به سنة 1861، وشكل الموارنة، الذين كانوا أكثرية في مجلس إدارة المتصرفية، أكثرية أيضا في اللجنة الإدارية التي ألّفها الجنرال غورو، بالمرسوم رقم 331 تاريخ 1 أيلول 1920، وتمكنوا من المطالبة والحصول على امتيازات لهم في الدولة الجديدة، وحين أجريت انتخابات المجلس النيابي الذي حلّ محل اللجنة الإدارية، تم ذلك على أساس توزيع طائفي نسبي، كما تم أخذ المغتربين اللبنانيين ذووي الأكثرية المسيحية بعين الاعتبار، مما عكس النتائج لصالح الموارنة من جديد. (بيضون،2013).

**الطائفية بعد الاستقلال:**

تم العمل بعد الاستقلال بالميثاق الوطني الصادر سنة 1943، والذي ينص على توزيع السلطات الرئيسية بين الطوائف الرئيسية وهي الموارنة والسنة والشيعة، لكن هذا التوزيع بقي شكليا بسبب هيمنة المسيحيين والموارنة خاصة على السلطة التنفيذية، وكذلك على مستوى السلطة التشريعية من خلال قاعدة الاكثرية، والتي تعطي 6مقاعد للمسيحيين مقابل 5 للمسلمين، ومع صدور قانون الانتخاب سنة 1960اصبح مستوى كل دائرة انتخابية يتم تحديد عدد النواب على الشكل التالي 30 موارنة 20 سنة 19 شيعة 11 ارثوذكس 6 دروز 4 ارمن ارثوذكس 1 ارمن كاثوليك 1 اقليات، وقد تم إلغاء هذه القاعدة مع اتفاق الطائف الذي اكد على ضرورة تجسيد ما نص عليه الميثاق الوطني من تقاسم الصلاحيات في السلطة السياسية بين الطوائف، وأقر مبدا المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي بغض النظر عن القلة او الكثرة. (خالد، 2013:ص23)

وتنقسم الطوائف اللبنانية إلى قسمين رئيسيين هما : الطوائف الإسلامية و الطوائف المسيحية، إلى جانب الطائفة اليهودية.

| الطوائف | النسبة |
|---|---|
| سنة | 26.44 |
| شيعة | 26.06 |
| دروز | 5.64 |
| علويين | 0.79 |
| الجموع | 58.92 |

## أولا: الطوائف الإسلامية :

**السنة، الشيعة، الدروز، العلويون الاسماعليون، الشركس، الأكراد**

**وسنلقي الضوء هنا على الطوائف الرئيسة فقط كالسنة والشيعة والدروز**

_السنة : تعتبر من أكبر الطوائف الإسلامية حجماً، فهي تشكل نسبة 50 % من الطوائف الإسلامية وأبناؤها يؤمنون بالقرآن الكريم، ويتبعون مجموعة الأعمال والأحاديث التي تواترت ونقلت عن الصحابة عن رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم. يتركز أبناء هذه الطائفة في الشمال والوسط وبخاصة في مدينتي طرابلس وبيروت، ويعتبر مستواهم الثقافي أعلى من مستوى غيرهم من أبناء الطوائف الإسلامية الأخرى. (بولس، 1972: 262)

وتشارك هذه الطائفة في الحياة السياسية بفاعلية، حيث يمثلها في مجلس النواب عشرون نائباً كما أن لها بعض المناصب الوزارية وأهمها رئيس الوزراء، ومنها يختار مفتي الديار اللبنانية (عدوان،،2011 : 8)

_الشيعة : ظهرت الشيعة في لبنان في ظل الدولة الفاطمية (969 – 1075م)، حيث كان المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة، فكثر عددهم وقوي نفوذهم السياسي، وقد سيطروا في القرن الحادي عشر على معظم أجزاء لبنان باستثناء منطقة الشمال حيث يتركز الموارنة، والشوف ووادي اليتم حيث ينتشر الدروز، لذلك أصبحت هذه الطائفة الثانية من حيث الحجم فيما يخص الطوائف الإسلامية، ويتركز أبناؤها في الجنوب اللبناني وفي بعلبك وجبل الساحل، وهم أقل من حيث المستوى الثقافي من الطائفة السنية، ومن حيث الأوضاع الاقتصادية، ويشارك أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية، حيث يمثلهم في مجلس النواب تسعة عشر نائباً

ويعطيهم الدستور اللبناني رئاسة مجلس النواب، كما يشاركون في تشكيل الحكومة بمقعدين وزاريين.

_الدروز : : تعود نشأة هذه الطائفة إلى أوائل القرن الحادي عشر، حيث جاء "تكشين الدرزي" ويعتقد أنه شيعي، إلى سوريا عام 1020م واستقر في وادي اليتم عند أسفل جبل حرمون وراح يبشر بمذهب جديد يدور حول فكرة أن الخليفة الحاكم بأمر الله إمام ذو صفة فوق الطبيعة، أي أنه تجسيد للعقل الكوني، وأصبح للدروز تلامذة وأتباع أطلق عليهم اسم "الدروز" وشكلوا نواة الطائفة الدرزية، وانتشروا في ظل الدولة الفاطمية، في منطقة الشوف والمتن. وتبرز في هذه الطائفة عائلتان، هما: أرسلان وجنبلاط، ولزعيمي العائلتين الزعامة في الطائفة من الناحية السياسية والدينية، وتشارك أبناء هذه الطائفة الحياة السياسية، حيث يمثلهم في مجلس النواب، ستة نواب ويمثلهم في الحكومة وزيران. (عدوان،2011 : 9)

| الطوائف | النسبة |
|---|---|
| موارنة | 22.19 |
| روم ارثودكس | 7.86 |
| روم كاثوليك | 5.72 |
| ارمن كاثوليك | 0.67 |
| ارمن ارثودكس | 3.01 |
| انجيليون | 0.58 |
| اقليات | 1.56 |
| المجموع | 41.07 |

## ثانيا: الطوائف المسيحية:

**الموارنة، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، البروتستانت، بالإضافة إلى الاثينات المسيحية التالية" أرمن أرثوذكس، أرمن كاثوليك، أستوريون كلدان، سريان".**

أيضاً سنركز الحديث هنا على الطوائف الرئيسية المسيحية.

_الموارنة: تعتبر من أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، وتعود نشأتها إلى القرن الخامس الميلادي حينما أسس تلامذة القديس "مار مارون" ديراً باسمه شرق مدينة حماة ومن أتباعهم تشكلت هذه الطائفة بعد انشقاق اليعاقبة على أثر انعقاد مجمع خلقيدونيا عام 451م، وقد

أضطر الموارنة إلى الرحيل نتيجة لمعاداة اليعاقبة لهم، فاستقروا بصفة رئيسية في جبل لبنان، وقد تمتعت هذه الطائفة بمستوى ثقافي لم يتح لغيرها من الطوائف، وذلك نتيجة لرعاية فرنسا لها، وما كانت تتمتع به من قوة عددية عشية الاستقلال، فقد استأثرت بالمناصب الحساسة في الدولة، فمنها ينتخب رئيس الدولة، وتمثل في البرلمان ثلاثين نائباً، ويمثلها أيضاً العديد من الوزراء ولذلك تشعر هذه الطائفة دائماً بأنها صاحبة الدور الرئيس في نشأة الدولة اللبنانية الحديثة، وأنها المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية، والعامل المؤثر في بقاء استمرار الدولة، ومن هنا تتصور بأنه يجب أن تبقى على رأس الدولة وأن يكون لها نصيب الأسد في هذه الدولة، وهي ترى أن لبنان، لبنان عربي الوجه غربي الثقافة، يجمع بين روحانية الشرق ومدنية الغرب.

_ الروم الأرثوذكس: ظهرت هذه الطائفة في القرن التاسع واستقرت في المناطق الساحلية، وتركزت في منطقة الكورة والمدن الكبيرة، وهي أصغر حجماً من الطائفة المارونية، وفي مراحل سابقة لقيت عناية خاصة من قبل روسيا القيصرية، إلا أن هذه العناية انتهت بقيام الثورة البلشفية عام 1917م، مما ساعد على الارتباط بين هذه الطائفة وغيرها من الطوائف الأخرى في المجتمع العربي الإسلامي، كما أن وجود مقر البطريرك الأرثوذكسي في دمشق وطد العلاقة بينهم وبين إخوانهم في سورية وجعل نظرتهم للأمور أكثر شمولية من تلك النظرة التي تسيطر على الطائفة المارونية، وتشارك الطائفة في الحياة السياسية حيث تحصل على أحد عشر مقعداً في مجلس النواب، ولها بعض المناصب الوزارية.

_ الروم الكاثوليك: تشترك هذه الطائفة مع الروم الأرثوذكس من حيث الأصول التي تنحدر منها الطائفتان، حيث تنتميان إلى الغساسنة[2]، فضلاً عن أن طائفة الروم الكاثوليك كانت في الأصل جزءاً من طائفة الروم الأرثوذكس، لكنها انشقت عنها في القرن الثامن عشر، وتتمركز هذه الطائفة بصفة خاصة في منطقة زحلة، وأبناؤها في الغالب حلفاء للموارنة، وتتمتع بوضع اقتصادي ممتاز، حيث أن غالبية أبناؤها على درجة كبيرة من الغنى والثراء، من الناحية السياسية تشارك في هذه الطائفة بستة مقاعد في مجلس النواب، ولها مقعد في مجلس الوزراء. (عدوان،2011 :ص ص9-10)

(2) الغساسنة: هي قبائل عربية اصولها من قبائل الازد اليمنية هاجروا اليمن بعد انهيار سد مارب نتيجة سيل العرم الى بلا الحجاز ومن ثم الى بلاد الشام وقد حكموا بلاد الشام بمباركة من الروم البيزنطيين الذين اعطوهم صلاحيات واسعة وسمحوا لهم بتشكيل دولة قوية تابعة لهم ، وقد اعتنق الغساسنة الديانة المسيحية على مذهب الأرثوذكسية الشرقية ،ولا تزال الكثير من العائلات التي تقيم في سوريا ولبنان وفلسطين والاردن تنسب نفسها وترجع اصولها الى الغساسنة .

**الطائفية والمؤسسات الدستورية:**

**أولا: الطائفية والسلطة التشريعية (البرلمان):**

- يتكون البرلمان اللبناني من مجلس واحد، ويحدد قانون الانتخاب عدد أعضائه ولذلك يلاحظ اختلاف أعداد أعضائه من فصل تشريعي لأخر ابتداء من عام 1929م وحتى عام 1960م حيث عدد الأعضاء في عام 2008م على 99عنصر ويتم توزيع المقاعد على الطوائف على النحو التالي، الموارنة 30 مقعداً، وللسنة 20 مقعداً وللشيعة 19 مقعد، وللدروز 16 مقعد، وللروم الأرثوذكس 11، وللروم الكاثوليك 6 مقاعد، وللأرمن الأرثوذكس 4 مقاعد والأرمن الكاثوليك مقعد واحد وللبروتستانت مقعد واحد وللأقليات مقعد واحد، إذن إن التأثير الطائفي واضح جدا في السلطة التشريعية، حيث أثرت الطائفية على السلطة التشريعية تأثيرا كبيرا، فلقد أدى التقسيم الطائفي لمقاعد المجلس إلى تعقيد وصعوبة العملية التشريعية حتى أنه يصعب النصاب القانوني اللازم تحققه لانعقاد جلسات المجلس علاوة على عدم توافر أغلبية التصويت حتى إذا توافر نصاب الحضور الأمر الذي أدى إلى فشل مجلس النواب في القيام بوظيفته التشريعية في أغلب الأحيان، حتى أن أهم التشريعات في الدولة قد صدرت عن طريق السلطة التنفيذية بواسطة ما يسمي "مراسيم اشتراعية "أو بواسطة مراسيم مشروعات القوانين المستعجلة استنادا إلى المادة 58من الدستور اللبناني، كما الميزانية العامة للدولة بمرسوم من السلطة التنفيذية، وبذلك أصبح مجلس النواب لا يباشر الوظيفة التشريعية، ولم يعد صاحب الولاية العامة في التشريع كما تقضي بذلك النصوص الدستورية. وتباعدت النظرية الدستورية عن الواقع العملي الفعلي حيث أصبح مجلس النواب المشرع الاستثنائي وأصبحت السلطة التنفيذية المشرع الحقيقي وذلك بفعل سيادة الطائفية بين أعضاء المجلس التشريعي التي كانت لها الأثر الأكبر في وهن السلطة التشريعية في أداء وظيفتها الحقيقية. (خليل،1992: 335)

**ثانيا: الطائفية والسلطة التنفيذية:**

سرى النظام الطائفي في ميدان السلطة التنفيذية سواء بالنسبة لرئيس الجمهورية أو بالنسبة لتشكيل الوزارة أو بالنسبة لتعيين الموظفين في مختلف الوظائف العامة، (خليل،1992: 401) تلعب الطائفية دورا رئيسيا فمجلس الوزراء يأتي نتاجا للعملية الطائفية داخل لبنان، فرئيس الجمهورية يجب أن يكون من الطائفة المارونية، ورئيس الوزراء يجب أن يكون من الطائفة السنية، والوزراء يجب أن يكونوا حسب القسيمة الطائفية داخل لبنان ويجب أن تمثل كل الطوائف اللبنانية في هذا المجلس فهي هنا هي المحرك الأساسي والرئيسي للعملية السياسية. (عدوان،2011 : 16)

**ثالثا: الطائفية والسلطة القضائية:**

- قسمت مقاعد القضاة بين الطوائف وتسلسل القضاة حتى أرفع المناصب تسلسلا طائفيا، و ذلك على الرغم مما يجب أن يتسم به القضاة من التحلي عن كل نزعة طائفية، ولقد تغلغل المبدأ الطائفي في لبنان حتى أصبح من المبادئ العرفية المستقرة دون الحاجة إلى نص تشريعي يقرره. (خليل،1973: 686)

**الخلاصة:**

ظهرت سياسة التمييز الطائفي في لبنان منذ زمن الدولة العثمانية باستحداثها لنظام طبقي يعطي الحكم للطائفة الدرزية ويصنف بقية الطوائف في الدرجة الأدنى، ثم أنقلب الوضع في عهد الانتداب لفرنسي حيث أعطى الحكم للمسيحيين ، ولم يؤسس في الحقبتين العثمانية والفرنسية لنظام توافقي يشارك فيه جميع اللبنانيين وبقي الوضع بعد الاستقلال الى أن جاء الميثاق الوطنى وعدل في الدستور البناني وقسم المناصب العليا على الطوائف حسب عددها السكاني .

# الفصل الثالث

# محددات أزمة النظام السياسي اللبناني

- المبحث الأول: المحددات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة النظام السياسي اللبناني.
  - أولا: المحددات الاقتصادية ودورها بالأزمة اللبنانية.
  - ثانيا: المحددات الاجتماعية ودورها بالأزمة اللبنانية.
- المبحث الثاني: المحددات السياسية لأزمة النظام السياسي اللبناني
  - أولا: المحددات السياسية المحلية للأزمة اللبنانية
  - ثانيا: المحددات الإقليمية المؤثرة في بنية النظام السياسي اللبناني

## المبحث الأول

# المحددات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة النظام السياسي اللبناني.

يرى بعض الباحثين أن المحددات الاقتصادية والاجتماعية هي من العوامل الأكثر تأثيرا في الوضع اللبناني، فهناك تحديات كثيرة نابعة من ظروف المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية من جهة ومن موقع لبنان في المنطقة ككل من جهة ثانية، إضافة للدور البارز الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في تأزم الوضع.

ومن هنا رأى الباحث أن يستعرض أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللبنانية حتى نتمكن من فهم خبايا الأزمة اللبنانية وتناقضاتها.

### اولا: المحددات الاقتصادية ودورها في الأزمة اللبنانية

لبنان هي إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط في جنوب غرب القارة الأسيوية حيث تمتد على مساحة تقدر ب 10452كيلو متر مربع، وتحدها من الناحية الشمالية والشرقية سوريا ومن الناحية الجنوبية فلسطين ومن الناحية الغربية البحر المتوسط. (سعد،1998: 358)

لقد كان للموقع الذي تحتله لبنان إيجابيات كثيرة، فقد أصبحت لبنان بهذا الموقع تمثل بوابة أساسية للبلدان العربية الواقعة في المناطق الداخلية كالأردن والعراق وسوريا قبل أن تطور الاخيرة موانئها، كما انعكست إيجابيات ذلك في مرور أنابيب النفط لتنتهي على شواطئ لبنان، وأضحت العاصمة بيروت قاعدة جوية وميناء عربيا كبيرا لمنطقة الهلال الخصيب، لتزداد أهميتها مع التسهيلات والامتيازات الاقتصادية والثقافية الممنوحة لبعض الدول الغربية، كما كان وتتجلى إيجابيات موقع لبنان الجغرافي في المجال الاقتصادي والتجاري، حيث جلب هذا الموقع أنظار قوى دولية عديدة، وذلك راجع إلى أن للبنان وضعا جيوبوليتيكيا مميز وشديد التعقيد، فمن جهة أولى لبنان هي قصر الحياة في الشرق الاوسط وذلك لأن الدول المجاورة لها مرتبطة بها وسياستها منعكسة عليها، ومن جهة ثانية هي منطقة عازلة منذ زمن الصراع المصري – الآشوري وصولا إلى زمن الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن جهة ثالثة يمثل لبنان سطح الشرق الأدنى والذي يمكن من فوقه عسكريا مراقبة أوضاع المنطقة وتشكيل سلسلة فقارية للاستراتيجيات العسكرية. (نبيل،1988: 110)

ومن هنا يتضح أن جميع هذه المميزات الجيوبولتيكيه[3] جعلت من لبنان ذا منفعة حيوية بالنسبة لدول المنطقة والدول المعنية بالمنطقة، كما جعلت منه نقطة استقطاب مهمة لمطامع هذه الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

إن الاقتصاد اللبناني اقتصاد حر يعتمد على المبادرة الفردية والانفتاح على العالم الخارجي مع تحرك مناسب للرساميل والعمالة، ويستحوذ القطاع الخاص على أكثر من 75% من إجمالي أعمال الاقتصاد. (ويكبيديا، الاقتصاد اللبناني،http://ar.wikipedia.org )

وقد يكون مفيدا في شرح دعائم النظام الاقتصادي اللبناني وأسسه أن نبين ونعدد أهم خصائصه على الوجه التالي: (مركز دراسات الوحدة العربية،1990: 96)

1- طغيان الملكية الخاصة والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية الكاملة والمنفلتة من أي ضوابط، وهيمنة مصالح مراكز القوى الاقتصادية على الاقتصاد والسياسة وحتى على السياسة الاجتماعية.
2- ضعف الدور الاقتصادي وغيابه وتغييبه في مجالات تصحيح المسار، والدفع إلى الأمام، واستغلال الموارد الأمثل، وعدالة التوزيع، وتعويض التقلبات، واقتناص الفرص والقيام بالدور الريادي ضمن المجموعة العربية، وتحصين السيادة والوحدة الوطنيتين والحد من التبعية المفرطة للخارج.
3- طغيان طابع الخدمات بشكل عام، والتجارة بشكل خاص، وطغيان ذهنية (الصفقة) على فكر عمل مراكز القوى الاقتصادية ونمطه، ومن ثم طبع بقية قوى المجتمع فيه بهذا الطابع.
4- سياسة شؤون الدولة وإدارتها (بخاصة الاقتصادية والاجتماعية)، بمفاهيم القطاع الخاص ومعاييره، وضعف، بل وانعدام التمييز بين الكلفة والعائد الخاص وبين الكلفة والعائد العام.
5- نمو المدينة – المركز (بيروت) وضواحيها وابتلاعها للاقتصاد الوطني، وحتى مصادرته، مع ما أنطوى عليه ذلك من قيام أحزمة البؤس ومدن التنك وقيام اقتصاد الدولة / المدينة، واقتصاد السوق واقتصاد مركز العمل، مكان اقتصاد الدولة والسيدة والوطن.
6- سوء توزيع الدخل والثروة بين الافراد والجماعات والمناطق، وغياب تكافؤ الفرص، وتزايد الشعور بالغبن والحرمان الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي.

---

(3) الجيوبوليتكية : هو علم سياسة الارض اى دراسة تاثير السلوك السياسي في تغيير الابعاد الجغرافية للدولة ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرفيا السياسية التى تعنى تاثير الجغرافيا في السياسة

7- طغيان دور القطاع الخارجي وانكشاف الاقتصاد اللبناني على الخارج مع تبعية مفرطة وخطيرة للخارج.

ومن الضروري هنا لفهم الأزمة الاقتصادية المتفشية في لبنان معرفة الأسباب والعلل المسببة لهذه الأزمة، والتي لها جذور واضحة متشعبة في عمق تاريخ للدولة اللبنانية الحديثة، والتي غرست بذرتها قبل الحرب اللبنانية الأهلية، ونمت خلال الحرب حتى أصبحت شجرة متشعبة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها لبنان حتى يومنا الحالي، ولا بوادر واضحة لحل هذه الأزمة في المستقبل القريب.

ويأتي هنا تفصيل هذه الأسباب في التالي:

**أسباب الأزمة الاقتصادية في لبنان :**

1- تعود جذور الأزمة الاقتصادية التي يعانيها لبنان اليوم إلى ما قبل الحرب اللبنانية الأهلية فهي في جزء منها ناتجة عن اعتبارات هيكلية بنيوية لأن تركيبة الاقتصاد اللبناني ونمط عمله كانت قد أصبحت متنافرة مع ظروف المحيط العربي ومعطياته، كما أن تراكم التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي انطوى عليها النظام الاقتصادي اللبناني الذي أصبح ثقيل العبء، بخاصة في ضوء التطورات السياسية والاجتماعية والديمغرافية التي عرفتها البلاد طيلة فترة "الرخاء " الاقتصادي. وهكذا، بدأ الاقتصاد اللبناني يعاني صعوبات عديدة حتى أواخر الستينات وأوائل السبعينيات، تمثلت في التململ الاجتماعي، وحركة الإضرابات، وارتفاع نسب الغلاء (قياسا على ما كان معروفا في السابق)، وبعدم كفاية المرافق العامة (مرافئ، طرقات، وسائل....)، وقصور مستوي أداء القطاع العام عن اللحاق بالتطور الكبير الذي شهده القطاع الخاص. ولقد جاءت الثورة النفطية الأولي (1973-1974) لتبرز بوضوح مكامن الضعف والوهن في هيكلية الاقتصاد اللبناني.

2- كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي، عشية الحرب، معبأ بشكل ينذر بالانفجار الكبير في أي لحظة. ولا شك أبدا في أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية مارست دورا غير بسيط في تفجير الحرب اللبنانية، وتأجيج نارها، وتعميق مداها وتوسيعه، وإطالة عمرها. وبدورها ساهمت الحرب نفسها في تفاقم الأزمة الاقتصادية، مباشرة عن طريق تهديم وسائل الإنتاج المادية (من بني تحتية ووسطية وفوقية تشكل مجموع الاستثمار الوطني )، وإعادة توزيع القوى العاملة البشرية على أساس اعتبارات غير اقتصادية، وتهجير أعداد كبيرة منها إلى الخارج، وانهيار القانون، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتقسيم السوق الواحدة إلى عدة أسواق واضطراب مختلف مجاري النشاط الاقتصادي من إنتاج وتوزيع وتبادل في الداخل ومع الخارج، وشلل وهجرة العدد الكبير من المؤسسات الاقتصادية، وانهيار الإطار القانوني و المؤسساتي الذي يحكم النشاط الاقتصادي ويرعاه. كذلك ساهمت الحرب في

تفاقم الأزمة الاقتصادية بشكل غير مباشر بواسطة بعض إفرازاتها ونتائجها، لذلك شكلت الحرب سببا مهما في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت كامنة وعلي وشك الانفجار، إلا أنها طمست مكامن الأزمة البنيوية وأسبابها، لتحل مكانها في اهتمام الناس وفي التأثير في الأوضاع الاقتصادية، مشاكل الحرب الشرسة وهمومها وآثارها.(مركز دراسات الوحدة العربية، 1990: 98)

وبما أننا تناولنا أسباب الأزمة الاقتصادية في لبنان، فلابد هنا من تفصيل انعكاسات الحرب الاهلية اللبنانية على الوضع الاقتصادي المادي في لبنان، والتي تبلورت في الآتي :

**أولا:** الدمار المادي الذي لحق المنشآت الصناعية، والزراعية، والتجارية، والادارية، أثر بدوره سلبا على قوة الانتاج.(نعليديا:2011،ص73)

**ثانيا:** انخفاض الدخل القومي بشكل كبير نتيجة دمار المنشآت، وتعطل المواصلات وشبكة التجارة الداخلية والخارجية.

**ثالثا:** أثرت الأحداث على مستوى العمالة الذي انخفض بدوره انخفاضا كبيرا.

**رابعا:** هناك الخسائر غير المنظورة أو تلك التي لا يمكن قياسها ومن أهمها الخسائر البشرية وزعزعة الثقة بالاقتصاد اللبناني.

**خامسا:** هناك التأثيرات السلبية المالية التي رافقت الحرب، ومنها ازدياد التضخم المالي، والإقفال المؤقت لعدد من المصارف التجارية. (مركز دراسات الوحدة العربية،1990: 98)

**سادسا:** لا يجوز لنا أن نغفل أهمية العامل النفسي المتمثل في التوقعات المستقبلية لسعر صرف النقد الوطني ولمسار الاقتصاد وأدائه ككل، وفي مصداقية السلطة والمسئولين ولقد كان من نتيجة ذلك تحول مدخرات اللبنانيين من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.

**سابعا:** وأخيرا لابد لنا من ذكر العوامل والتطورات الخارجية السلبية التي ترافقت وتزامنت مع هذه السلبيات في الداخل التي كان من نتيجتها زيادة حدة الأزمة الاقتصادية وتفاقمها. (مركز دراسات الوحدة العربية،1990 : ص101-102)

وفي هذا المجال، لابد لنا من التذكير بمسلسل خيبات الأمل الذي أصاب العديد من اللبنانيين الذين راهنوا على إمكانية تحسن الوضع الاقتصادي في كل مرحلة كانت تبشر ببعض الانفراجات، ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه فرياح الأزمة أتت بما لا يشتهيه اللبنانيين، وستبقى تأتي بذلك إذا ما تداولت أطياف النظام السياسي اللبناني هذه الأوضاع الاقتصادية بنظرة مستقبلية واضحة تؤتي ثمار ناضجة لحلها، خصوصا وأن تحديات المستقبل اللبناني تتطلب تصورا واضحاً للأهداف، ووسائل التطوير الاقتصادي والاجتماعي، كما تتطلب جذب العنصر البشري الكفؤ نحو القطاع العام حتى يستطيع القيام بالدور الإنمائي المطلوب.

ومن هنا يتعين على جهة القرار السياسي في لبنان أن تعمل على تحقيق ما يأتي:

1- توضيح معالم وحدود الدور الذي سيلعبه القطاع العام في الحقل الاقتصادي والاجتماعي دون إضعاف حيوية وفعالية القطاع الخاص الذي بوسعه أن يساهم مساهمة كبيرة في النمو المنتظر، فالتطور في لبنان يجب أن يكون ركيزته تعاونا منسقا ومستمرا ما بين القطاعين العام والخاص.

2- توفير معطيات تساعد على تنفيذه فيها منها قصر المسافات بين المدن والمناطق، ووجود سكة مواصلات متطورة تربط بينهما، خصوصا وأن إمكانية سرعة التنقل والاتصال بين المناطق والمدن تشكل عاملاً إيجابياً مهما في تنفيذ أي تخطيط مدني أو اقتصادي يهدف إلى تأمين توازن بين تطور المناطق وتطور المدن، وأيضا قضية التكاليف الاقتصادية الحقيقية فالتخطيط لتوفير سبل السكن والتعليم لكل مواطن لبناني مثلا يتطلب تحويل أو رصد موارد حقيقية من أجل تحقيق هذا الهدف. (زكريا وآخرون، 1978: 335)

## ثانيا : المحددات الاجتماعية ودورها في الأزمة اللبنانية.

لم تقتصر الأزمة اللبنانية على المحددات الاقتصادية فقط، بل أيضا للمحددات الاجتماعية دور واضح في هذه الأزمة، ولكي نتعرف على المحددات الاجتماعية ودورها في الأزمة اللبنانية لابد أن نتعرف على المجتمع اللبناني ومكونات المجتمع اللبناني.

حيث يتسم المجتمع اللبناني بأنه مجتمع تركيبي معقد –متنوع عند البعض، متعدد –متصادم عند البعض الآخر، مميز بامتياز عند البعض الثالث الخ....، رغم تعدد الرؤى غير أنه يمكن التأكيد على أن المجتمع اللبناني رغم انقساماته هو مجتمع قابل للتوحد في الحياة.(شوكت، 2008)

وقد عرف المجتمع اللبناني ليس فقط تنوعاً طبقياً اجتماعياً وإنما أيضاً تعدد طائفياً قلما يوجد في أي بلد آخر من العالم، فينقسم المجتمع اللبناني إلى ثلاث طبقات رئيسة: طبقة عليا وطبقة متوسطة طبقة دنيا.

سنحاول إلقاء الضوء وبشكل سريع على أهم هذه الطبقات كونها متداخلة مع الطائفية الموجودة داخل لبنان وكلا الحالتين تؤثران في بعضهم البعض.

**أولاً: الطبقة العليا:**

وهي تضم فئتين من المجتمع اللبناني هما البرجوازية الكبيرة، والثانية الإقطاع السياسي، أما البرجوازية الكبيرة، وهي فئة صغيرة الحجم داخل المجتمع اللبناني، لا تتجاوز 6% من مجموع السكان، لكنها تهيمن على مقدرات البلاد الاقتصادية، حيث يصل نفوذها إلى كافة فروع النشاط الاقتصادي، وهذه الفئة في الواقع تسيطر على أكثر من 31% من الدخل القومي، ذلك

إذا عرفنا أن عدداً صغيراً من التجمعات العائلية من هذه الفئة لا يزيد عددها عن 13 تجمع عائلي، تسيطر وحدها على ما يتراوح ما بين خمسة ونصف من رأس مال الشركات المساهمة في كافة القطاعات الاقتصادية في البلد.

**ثانياً: الطبقة المتوسطة:**

وهي تتألف من صغار التجار وصغار المزارعين والحرفيين والموظفين من إداريين وفنيين ومعلمين وكتاب ومهندسين وأطباء، وتشكل هذه الطبقة أكثر من 40% من مجموع السكان وتحصل على أقل من مجموع الدخل القومي، وهي فئة مرتبطة بالنظام الرأسمالي القائم، ومع ذلك توجد في هذه الطبقة فئات تختلف كثيراً في مستوى معيشتها، ومستواها الثقافي عن الطبقة العليا من الناحية الفكرية والسلوكية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاهات معادية للنظام الرأسمالي وللبرجوازية الكبيرة داخل هذه الطبقة. (عدوان،2011: 4)

**ثالثاً: الطبقة الدنيا:**

وتضم هذه الطبقة العمال، وهم ينتشرون في القطاعات الثلاث، منهم العمال في المزارع، والعمال في المصانع، وعمال قطاع الخدمات، وتشكل هذه الطبقة ما لا يقل عن 50% من مجموع السكان، وتحيا في ظروف معيشية صعبة وذلك بسبب انخفاض أجورها، وهي لا تحصل سوى على 18% من مجموع الدخل القومي، كما أن مستواها الثقافي والتعليمي منخفض.(عدوان، 2011: 5)

ولا بد من الإشارة إلى أن البنية الاجتماعية اللبنانية اتسمت بالضعف لسببين مهمين، الطائفية وسيطرتها على المجتمع اللبناني سيطرة تامة من جهة ومن جهة أخرى تلك التقسيمة الاجتماعية داخل المجتمع اللبناني التي انعكست وبشكل ملحوظ على الحياة في كل الجوانب السياسية منها والاجتماعية والطائفية أيضاً، بمعنى أن هذا التقسيم الطبقي للمجتمع اللبناني موجود في كل دول العالم تقريباً، ولكنه في لبنان مختلف كثيراً لأنه اختلط وبشكل كبير وواسع مع الطائفية اللبنانية، ولعب الاثنان (التقسيم الطبقي . والطائفية) دوراً رئيساً في الحياة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى دخول لبنان في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قبل الاستقلال وبعد الاستقلال وحتى هذه اللحظة، أضف إلى ذلك أن المجتمع اللبناني واجه في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي سلسلة من الانتكاسات أثرت بشكل كبير على الداخل اللبناني، وأسهمت بانفجار الحرب الاهلية التي بدأت عام 1975.

وفي هذا المجال يؤكد الباحث أن الحياة الاجتماعية أثرت وتأثرت بالحرب الأهلية اللبنانية فقد أثرت الحياة الاجتماعية على الحرب من خلال الآتي:

- نشوب توترات اجتماعية داخل الفئات الشعبية بالريف والمدينة.
- انخفاض المستوى المعاشي بشكل كبير لعموم فئات الشعب.
- وجود اعداد كبيرة من المثقفين خصوصا العاطلين عن العمل.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تأثرت الحياة الاجتماعية بالحرب الأهلية من خلال ما يلي: (الحريري، 1998: 62)

- فقدان التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.
- الهجرة التي شملت جميع فئات المجتمع.
- تدمير المؤسسات الاجتماعية والصحية.

وكما أن الأوضاع الاقتصادية فإن الأوضاع الاجتماعية في لبنان تحتاج إلى نظرة مستقبلية عميقة ينظرها الساسة اللبنانيون للوصول إلى حلول جذرية ترضي جميع أطياف المجتمع اللبناني، ولعل الاجتهاد في هذا الأمر أيضا يقودنا إلى عدد من الحلول المستقبلية التي تفيد أولي الأمر في لبنان.

وإذا كانت هذه الحلول تتدرج تحت أضعف الإيمان فإنها مفيدة للمجتمع اللبناني الذي بات متعطشاً لأي إصلاحات تبعث الأمل لدى هذا المجتمع، وتتوضح هذه الحلول في الآتي. (الحريري، 1998: 64)

1- تركيز الاهتمام على القطاعات الاجتماعية وتحسين برامجها وتعزيز مردوديتها، وتوجيه الطاقات الأساسية نحو إدخال المزيد من التماسك والفعالية والاجراءات العملية الحديثة في توفير خدمات الصحة والتعليم، عوض الاكتفاء بزيادة الإنفاق عليها.
2- إن على السلطات المحلية والبلديات، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، أن يتطلعا بدور أكبر في إدارة المدارس، والمستشفيات العامة، ومراكز الخدمات الإنسانية والاجتماعية والتوعية البيئية، بما لديها من قدرة أوسع في الإشراف على هذه النشاطات، فيما تتولي إدارات الحكومة المركزية ومراقبتها لضمان النوعية واحترام المقاييس.
3- توفير مشاركة حقيقية ومؤثرة للمجتمع اللبناني في التقديمات الاجتماعية.
4- وأخيرًا لا بد من توسيع نطاق القروض الاسكانية ودعم الدولة لكلفة الفائدة على هذه القروض من خلال المؤسسة العامة للإسكان.

**الخلاصة:**

ان للمحددات الاقتصادية والاجتماعية دورا بارزا في التأثير على النظام السياسي اللبناني، اقتصاديا لبناء دولة ذات موقع استراتيجي ورغم موقعها المتميز الا انها واجهت مشكلات وأزمات اقتصادية عملت على اضعاف الاقتصاد اللبناني خاصة الحروب التي واجهتها لبنان منها الحروب الاسرائيلية على لبنان والحرب الاهلية اللبنانية وقد كان من نتائج هذه الحروب تدمير البنية التحتية وتدمير الاقتصاد اللبناني .

اجتماعيا: ان للمجتمع اللبناني دور واضح في الأزمة اللبنانية لأن المجتمع اللبناني مجتمع معقد وذلك بسب التعدد الطائفي والتنوع الطبقي حيث إن التنوع الطبقى في لبنان يختلف عنه في جميع الدول وذلك بسبب سيطرة الطائفية علي المجتمع وجعلت منه مجتمع غير قادر على السيطرة على الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية

## المبحث الثاني

# المحددات السياسية ودورها في أزمة النظام السياسي اللبناني

ولمعرفة المحددات السياسية ودورها لي أزمة النظام اللبناني لا بد لنا أولا من معرفة ماهية النظام السياسي اللبناني فهو نظام ديمقراطي جمهوري برلماني. ومع أن الدستور اللبناني لعام 1926لم تأت فيه إشارة تدل على أن النظام برلماني، وأن ما يدل على ذلك ظهر لأول مرة في تعديلات 1990المنبثقة عن اتفاق الطائف، والتي ذكرت في الفقرة "ج" من المقدمة أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية "، لكن عناصر النظام البرلماني كانت موجودة من خلال الملامح العملية والتي منها مسئولي الوزراء، وواجب الحكومة بالتقدم ببرنامج أمام المجلس، وضرورة توقيع الوزير أو الوزراء المختصين على مقررات رئيس الجمهورية، مع صلاحيات ملحوظة لرئيس الجمهورية وتعزيز مركزه.

أما بالنسبة للمناصب العليا في الدولة، فقد جرى توزيعها على الطوائف الكبرى، بحيث تكون رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، ورئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزراء من نصيب السنة ونيابة رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم الارثوذكس (الخوند، 2005: 26).

### اولا : المحددات السياسية المحلية ودورها في الأزمة اللبنانية:

لقد واجه المجتمع اللبناني عدة عوامل كان لها دورا بارزا في الأزمة اللبنانية ومن هذه العوامل او المحددات :

#### 1- اغتيال رفيق الحريري والانسحاب السوري من لبنان 2005:

لقد جاء اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق " رفيق الحريري " ليكرس حالة الانقسام الشديدة التي يعاني منها اليوم المجتمع اللبناني، منذ كانت نهاية ولاية الرئيس " اميل لحود" رئيس الجمهوري اللبنانية في 2004/9/23م، ولكن مجلس النواب الواقع تحت النفوذ السوري مدد ولاية الرئيس لحود ثلاث سنوات رغم معارضة كثيرين ممن كانوا معروفين ب ولائهم للنظام السوري، وكان في طليعة هؤلاء الرفضين الرئيس " رفيق الحريري "، وكان آنذاك رئيسا للحكومة، وقد صرح علنا انه (يكسر يده ولا يوقع مرسوم التمديد للرئيس لحود )، لكن تم تمديد ثلاث سنوات له، وكان رئيس الوزراء " رفيق الحريري " قد تم اغتياله في 2005/2/24م بعد حوالي أربعة أشهر من التمديّد حيث تم تفخيخ موكبه في بيروت مما أدى إلى مقتله مع 20 من مرافقيه، وتوجه الاتهام الى سوريا، وطالبت الحكومة اللبنانية تحقيقا دوليا ثم طلبت إنشاء محكمة دولية

لمحاكمة الجناة والمتورطين في اغتيال" الحريري " رغم اعتراض سوريا على ذلك، خوفا من تسييس المحاكمة واتهام النظام السوري بالوقوف وراءها، وأقدم وزراء " حزب الله" وحركة "أمل " على الانسحاب من الحكومة احتجاجا على صدور القرار بحق سوريا من دون موافقتهم، فالقرار الأمريكي – الفرنسي المرقم ب ( 1559 ) والقاضي بانسحاب الجيش السوري من لبنان وتسليم أسلحة المليشيات التي لم يبق منها مسلحا الا" حزب الله" (فضلي،2011: 112-113)

وعقب اغتيال الحريري حدثت تطورات في لبنان ففي 28 شباط 2005 قدم "عمر كرامي "استقالة من الحكومة بعد اتهامها بالتقصير أو التواطؤ في الاغتيال، ومن الجانب السوري أعلن الرئيس " بشار الاسد " في 5 اذار 2005 سحب الجيش السوري من لبنان بعد 29 عاما من الدخول إليها، بالمقابل أقام حلفاء سوريا في لبنان مهرجانا خطابيا يشكرونها على دورها الفاعل في لبنان، و في 7 نيسان 2005 كان مجلس الأمن قد اصدر قرار بتشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري، بناءً على مشروع أمريكي– فرنسي بريطاني وتم تكليف القاضي الالماني "ديتليف ميليس" برئاستها وكان "ميليس" قد استجوب قرب دمشق مسؤولين سوريين بوصفهم شهودا بينهم اللواء "غازي كنعان" والعميد "رستم غزالة"، كما قامت فرنسا بتوقيف الشاهد السوري في القضية " محمد زهير الصديق " بناء على توصية " ميليس "، وكان القضاء اللبناني قد اشتبه في تورطه بالجريمة وقدم معلومات مغلوطة لتضليل التحقيق، وكان ميليس قد حصل على أدلة تدين سوريا إلا أنه استقال من اللجنة المكلفة بالتحقيق في 12 كانون الأول 2005، وتم تكليف القاضي البلجيكي "سيرج بارميرتس" في 11 كانون الثاني 2006 لاستكمال التحقيق، وكانت السلطات اللبنانية قد قامت بإخلاء سبيل أربعة ضباط لبنانيين في 30 نيسان 2009 وهم موالين لسوريا، وذلك لعدم كفاية الأدلة ضدهم. (الجزيرة نت،2010)

لقد سبب اغتيال الحريري فتنة كبيرة في لبنان منذ العام 2005 ، بسبب المحكمة الدولية التي تحقق في الاغتيال والتي يشتبه فيها ضلوع سوريا. ومن هنا يصر سعد الحريري ورئيس الحكومة اللبنانية، على إظهار نتائج التحقيق في حين وزراء حزب الله في الحكومة الحالية يهددون بالانسحاب من الحكومة ويرفضون تخصيص جزء من الموازنة المالية لعام 2010 لتمويل المحكمة الدولية. (فضلي،2011: 128)

على ضوء ما سبق نجد أن لبنان عاشت أزمات وطنية كبيرة منذ ايلول 2004عند صدور القرار الدولي المرقم 1559 والقاضي بانسحاب الجيش السوري من لبنان وانتخاب رئيس جمهورية للبنان غير موالٍ لسوريا وعلى أسس ديمقراطية بديلا للرئيس " اميل لحود "وتصاعدت

الأزمة في لبنان بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان " رفيق الحريري " الرافض للوجود السوري على الأراضي اللبنانية. (فضلي،2011: 122)

ومن هنا تأزم الوضع السياسي في لبنان بين المؤيدين للوجود السوري الرافضين لهذا الوجود، ترافقت هذه الأزمات مع المطالبة بمحكمة دولية للتوصل الى المتورطين بمقتل " الحريري "، وإلى يومنا هذا نلاحظ أن هناك جدلا كبيرا بشأن هذه المحكمة الدولية حيث ترى الموالاة بضرورة كشف الحقائق والدول الإقليمية المتورطة بهذا الاغتيال، أما المعارضة فترى بمحكمة "الحريري " سببا في انقسام الشعب اللبناني، وسببا رئيسا في تشرذم البلاد وإعطاء فرصة للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا للتدخل بالشؤون الداخلية للبنان وعدم ترك أبنائها يقررون مصيرهم بأيديهم.

**2- أزمة تشكيل الحكومة:**

يعيش لبنان اليوم، بشكل لم يسبق له نظير، مشكلته الأزلية الكامنة والمتخفية تحت ستار الطائفية والطوائفية، وهي مشكلة ترتبط بالدولة اللبنانية التي لم تعرف منذ البداية إنجاز استقلالها مركزية قوية أو سيادة مطلقة للدولة حتى في فترات الرخاء والاستراحة من الحروب، سواء أكانت حروبا أهلية أم حروبا ارتبطت بالصراع العربي الإسرائيلي.

ومنها ذلك الصدام الذي عرفه صيف عام 1941 إبان استعداد اللبنانيين بعودة الدستور وإجراء انتخابات لتشكيل حكومة تعمل لتحقيق استقلال تام، حيث احتدم الصراع بين الكتلة الوطنية بزعامة إميل إده يسانده الفرنسيون، وكان ينادي باستقلال لبنان إلى جانب عقد معاهدة مع فرنسا، وبين الكتلة الدستورية بزعامة بشارة خوري، يسانده الإنجليز آنذاك، وينادي بالاستقلال وبالسير بخط عربي دون ضمانة من أحد. وبالفعل تم انتخاب بشارة خوري في 21 يوليو 1943، وتم إنجاز الاستقلال اللبناني. ( موقع إسلام أون لاين، مستقبل لبنان –طائفية دينية وطوائفية سياسية، 19 أغسطس 2006 )

وعقب اغتيال الحريري حدثت تطورات في لبنان ففي 28 شباط 2005 قدم "عمر كرامي" استقالة من الحكومة بعد اتهامها بالتقصير أو التواطؤ في الاغتيال، كما شهدت لبنان ما بين المدة من 29 ايار و 19 حزيران 2005 أول انتخابات تشريعية تجري منذ 30 عاما في ظل غياب الوجود السوري مما أعطاها حيوية ملفته للنظر، لأن هذه الانتخابات تحررت من الهيمنة السورية، وتميزت بوجود تحالفات لقوى سياسية كبرى لم تترك أي أمل بالفوز للمرشحين المنفردين والمستقلين، وسيطر تيار المستقبل وحلفاؤه على محافظة بيروت، فيما سيطر حزب الله وحركة امل على محافظة الجنوب وعلى دائرة بعلبك في محافظة البقاع، وسيطر التيار الوطني

الحر على دائرة كسروان في جبل لبنان، وعموما تمثلت المعركة ككل في صراع بين تحالف قوى المعارضة بزعامة "تيار المستقبل" والقوى السياسية الموالية للحكم الحالي والمتحالفة مع رئيس الجمهورية "اميل لحود"، وجاءت النتيجة آنذاك تمكن تحالف قوى المعارضة من الحصول على ٧٢ مقعدا نيابيا الأمر الذي أعطى للمعارضة اغلبية مطلقة تتيح لها تقرير من يشغل منصبي رئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة والحصول على اصوات كافية لإقرار مشاريع القوانين التي تتبناها. (فضلي،2011: 113-114)

وعاشت لبنان أيضا أزمة تشكيل الحكومة بعد انتهاء عهد الرئيس لحود أواخر العام 2007 وانطلقت الأزمة بالمطالبة برئيس توافقي أي بمرشح يلقى تأييدا من جميع الفرقاء اللبنانيين، استعصى السجال على هذا المستوى إلى أن طرحت الأكثرية النيابية ترشيح قائد الجيش العماد ميشال سليمان. (الحص، 2008: 6)

وكان اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية قد وضع حدا للأزمة التي استمرت 18 شهرا.

حيث تم تشكيل حكومة وحدة وطنية في 15 ايار 2008 بعد أن تمكن وفد من الجامعة العربية من التوصل الى اتفاق ينص على سحب مقاتلي حزب الله، وفتح طريق مطار بيروت، واستئناف الحوار اللبناني على أساس المبادرة العربية التي تنص على انتخاب العماد "ميشال سليمان " رئيسا، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، واعتماد قانون انتخاب جديد ليفتح ذلك الطريق الى حوار في الدوحة بين أقطاب الموالاة والمعارضة، ورئيسي الحكومة والبرلمان، وبرعاية عربية بوجود أمير قطر الشيخ " حمد بن خليفة ال ثاني " والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد " عمرو موسى" ليتم التوصل إلى اتفاق الدوحة في 21 ايار 2008 ومن ابرز نقاطه:

1. اتفقت الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقا للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية.

2. تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيرا توزع على اساس 16 وزيرا للأغلبية، 11 للمعارضة، 3 للرئيس، وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

3. اعتماد القضاء طبقا لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان، ومناقشة البرلمان للبنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية برئاسة الوزير السابق " فؤاد بطرس".

وفيما يتعلق بتعزيز سلطات الدولة وحصر السلاح بيدها، أشار الاتفاق الى أن الحوار انطلق في الدوحة وتم الاتفاق على ما يلي:

1. تعهد الأطراف بحظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه فيما يطرأ من خلافات وتحت أي ظرف كان، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل الضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الاهلي.

2. تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية.

3. يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز الثقة عند اللبنانيين. (فضلي،2011: 120-121)

وبالفعل جرت الانتخابات وانتخب مجلس النواب العماد " ميشال سليمان" رئيسا للبنان بأغلبية 118 صوتا من اصل 127 صوتا حضروا جلسة الانتخاب، وتنافس على مقاعد مجلس النواب البالغة 128 مقعدا 587 مرشحا بينهم ثماني سيدات حسمت ثلاثة منها بالتزكية، وأظهرت النتائج أن تكتل الموالاة حصل على 71 مقعدا مقابل 57 مقعدا لتحالف المعارضة، وقبلت المعارضة النتائج، وعززت النتيجة من موقع الموالاة، وانتقصت من مقاعد المعارضة. (فضلي،2011: 121)

وبعد مرور سنة على الانتخابات الرئاسية التي تم فيها انتخاب الرئيس " ميشال سليمان" تم العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث كانت ولادة الحكومة ولادة عسيرة فقد تجاوز عدد المرشحين للانتخابات النيابية السبعمائة مرشح، في حين كان عدد المرشحين في العام 2005 أقل من خمسمائة، علما انه لم يرتفع عدد المقاعد النيابية عما كان عليه في السابق وهو 128 مقعدا، ودل التسارع على المشاركة في الانتخابات على امرين بارزين:

- أن معظم الشخصيات تعتقد أن العبور إلى السياسة يتم بواسطة الانتخابات النيابية.
- ان الأحزاب لا تمسك بزمام الانتخابات، ويتمتع الافراد بمساحة واسعة من الحركة فيترشحون على حسب اتجاهاتهم. (بقرداني، 2009: 26)

ولقد كلف الرئيس اللبناني "ميشال سليمان" النائب "سعد الحريري" زعيم كتلة المستقبل ورئيس أكبر كتلة في البرلمان في 27 حزيران 2009 بتشكيل أول حكومة بعد انتخابات 7 حزيران 2009 ولكن صعوبات جمة واجهت" الحريري" لتشكيل الحكومة وأكد الحريري "بأن الهدف لن يكون سهلا والعراقيل قد تكون أكثر من الظاهر علما أن الظاهر منها كثير"، كما أكد "الحريري"

بهذا الصدد أن القضية الراهنة أكبر من تشكيل حكومة وتوزيع حصص وحقائب، فهي تتعلق بمصير وطن في لحظة إقليمية تكاد تكون الأخطر في تاريخ المنطقة"، وعد فوز قوى 14 آذار التي ينتمي إليها والمؤيدة لمحكمة الحريري، والتي يعد أبرز أركانها بالغالبية في المجلس النيابي تكليفا واضحا بالحفاظ على ثوابت الدستور، والمؤسسات والسيادة والاستقلال، ومشروع بناء الدولة اللبنانية، وتعزيز السلم الأهلي والاستقرار، والاهتمام بالاقتصاد والتنمية والشأن المعيشي. (فضلي،2011: 123)

وقد وجد الحريري كما اسلفنا صعوبة في تشكيل هذه الحكومة التي واجهت مخاضا عسيرا وكان لهذه الصعوبة أسبابها والتي تبلورت في غياب السلطة التنفيذية عن الساحة، وتعطيل عمل السلطة التشريعية، مما جعل البلاد تدخل في مرحلة تصريف الأعمال بالحد الأدنى دون قدرة الحكومة الحالية على اتخاذ قرارات أساسية. (فضلي،2011: 123)

وشكلت الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني 2009 بعد مخاض طويل، وهذه الحكومة اليوم عاجزة عن استيعاب خطط الاعمار، وعدم تنقيذ الخطط الاقتصادية والصناعية، بسبب انشغالها بالمحكمة الدولية والصراع مع حزب الله. (جريدة الديار،2009)

وقد حدث تطور مهم في لبنان في مطلع العام 2011 إذ حصل رئيس الوزراء اللبناني السابق "نجيب ميقاتي" المدعوم من قبل حزب الله على تأييد ٦٥ نائبا لبنانيا من أصل 128 يشكلون أعضاء البرلمان لترأس حكومة جديدة، وسقطت حكومة " سعد الحريري " نتيجة استقالة 11 وزيرا بينهم عشرة يمثلون حزب الله وحلفاؤه، بينما تجمع المئات من أنصار الحريري في 2011/1/25في طرابلس للمشاركة في يوم الغضب الذي دعا اليه "سعد الحريري" زعيم تيار المستقبل احتجاجا على ما سماه فرضا من جانب حزب الله لميقاتي في رئاسة الحكومة، ووضح النائب في كتلة تيار المستقبل "أحمد فتفت" بأن ما حصل من مظاهرات كان مجرد رد فعل عفوي من جمهور تيار المستقبل دون أي تخطيط وطالب مناصريه بالالتزام بالقوانين والانسحاب من الطرقات، وعدم التعدي على أمن المواطنين والمؤسسات، في الوقت ذاته أعلن "سعد الحريري في 2011/2/14 بمناسبة الذكرى السادسة لاغتيال والده "رفيق الحريري" في 14 شباط العام 2005 أنه سينتقل من موقع التسوية إلى موقع المعارضة الواضحة، كما أكد حماية المحكمة الخاصة بلبنان، ورفض السلاح داخل لبنان وذلك عبر مقاومة مدنية سلمية وديمقراطية تؤكد حق اللبنانيين بتقرير مصيرهم وتواجه التحكم بعملية بناء الدولة من جانب سلاح غير شرعي. (فضلي، 2011: ص124)

## ثانيا: المحددات الإقليمية للأزمة اللبنانية:

إزاء تجاذبات الوضع اللبناني ما بين الصدام والاقتتال وبين السلم الأهلي وعودة حالة الاستقرار، يبدأ الحديث عن تأثيرات التيارات الخارجية في تصعيد أو تقليل حدة الخلافات بين أطراف المعادلة في السياسة اللبنانية. حيث ارتبطت رؤية كل طرف داخلي بالتأثيرات الخارجية، فبروز التأثير الإقليمي والدولي في الأزمة اللبنانية، وفي وسط هذه التناقضات ظهر الدور الذي يفترض أن يكون حاضراً بشكل مستمر من قبل الطرف العربي والذي تمثل بدبلوماسية الجامعة العربية، على الرغم من فشل قبول المبادرة العربية التي طرحتها الجامعة على طرفي الخلاف حول اختيار رئيس الجمهورية، واستمرار التكهنات وتفاقمها على المستوى العربي والتي ظهرت في مؤتمر دمشق للقمة العربية، وعودة سيناريو إمكانية عودة حالة عدم الاستقرار والتي ظهرت من خلال الحرب الأهلية اللبنانية منتصف السبعينات وبداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، على الرغم من الدور العربي المتميز في تلك الفترة والذي تمثل في عقد مؤتمر الطائف – والذي ساهم في إيقاف الحرب الأهلية اللبنانية ووضع أساس للحوار والتفاهم بين الأطراف المختلفة اللبنانية يتم على أساسها توزيع تقسيمات السلطة في النظام السياسي اللبناني، والتي أنهت في تلك الفترة مرحلة صراع داخلي. (الدور العربي في الأزمة اللبنانية، 2008)

**اتفاق الطائف:**

تعد وثيقة الوفاق الوطني اللبناني الشهيرة "باتفاق الطائف" المرجعية الأولى التي تستند إليها الحكومة اللبنانية كمرجع نهائي ومن اهم مبادئ اتفاق الطائف :

اولا: المبادئ العامة والاصلاحات

1- المبادئ العامة

- لبنان وطن سيد حر مستقل وطن نهائي لجميع ابنائه، واحد ارضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليا.
- لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية .
- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة .
- العب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر مؤسساته الدستورية .
- النظام قائم على مبدا الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها .

- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة لفردية والملكية الخاصة .

2- الاصلاحات السياسية

1- مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها .

- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس
- للمجلس ولو لمرة واحدة بعد عامين من انتخاب الرئيس ونائبه وفي اول جلسة يعقدها ان يسحب الثقة من الرئيس او النائب بأكثرية الثلثين من مجموع اعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الاقل .
- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء الى مجلس النواب بصف المعجل لا يجوز اصداره الا بعد ادراجه في جدول اعمال جلس عامة وتلاوته فيها .

2- رئيس الجمهورية :هو رئيس الدول ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظ على استقلال لبنان وفقا لاحكام الدستور .

- يتراس مجلس الوزراء
- يتراس المجلس الاعلى للدفاع
- يصدر المرسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب الى مجلس الوزرااء اعادة النظر في أي قرار من قراراته التى يتخذها المجلس خلا خمسة عشر يوما من تاريخ تراسه للجمهورية
- يصدر القوانين وفق الدستور ويطلب نشرها

3- رئيس مجلس الوزراء : هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم عنها ويعتبر مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة التى يضعها مجلس الوزراء

- يراس مجلس الوزراء
- يجرى الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها
- يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب

4- مجلس الوزراء صلاحياته :

- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات
- السهر على تنفيذ القوانين والانظمة
- ان مجلس الوزراء هو السلطة التى تخضع لها القوات المسلحة
- تعيين موظفين الدولة وصرفهم وفق القانون

ثانيا :بسط سيادة الدولة اللبنانية  على كامل الاراضي اللبناني

ثالثا: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلى

رابعا: العلاقات اللبنانية السورية

بينما الصورة للنزاع اللبناني الآن قد تتشابه في بعض الأمور، إلا أن الاختلاف يقود الى مزيد من التطورات والتي غلب عليها حصر الصراع بين تيارين( قوى 14 آذار وقوى 8 آذار) وتأثير البيئة الخارجية فيهما، حيث أن هذه المحددات تشكل معها الدور المتوقع من قبل الأطراف العربية في حل النزاع اللبناني رغم انقسام واضح بين النظام الرسمي العربي والنظام الشعبي العربي حول دعم تيار السلطة وتيار حركة المقاومة، فالاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العربية في 11 مايو قد أفرز خلاف سوري- عربي على نقد حزب الله وما قام به من تصعيد للأزمة، انتقالاً إلى إرسال وفد وزاري عربي للبنان من أجل حل المشكلة القائمة، والتفاوض والحوار مع أطراف الصراع للخروج بحلول تنهي حالة الاحتقان القائمة.  (الدور العربي في الأزمة اللبنانية، 2008)

أخيراً: إن النظر لإمكانية وجود دور عربي في حل الأزمة اللبنانية يعتمد على عدد من المحددات وهي وجهة نظر كل طرف لبناني حول طريقة التفاوض وحل الصراع، وحول كيفية الدور العربي المطلوب، وجود إجماع عربي حول خيارات التعاون وحل الأزمة، وتأثير البعد الدولي المتمثل بالولايات المتحدة والقوى الفاعلة في النظام إضافة إلى التأثير الإيراني ومدى القبول بوجود دور عربي في حل النزاع. (الدور العربي في الأزمة اللبنانية،2008)

**الخلاصة :**

ان النظام السياسي اللبناني نظام ديمقراطي جمهوري برلماني ، قسمت فيه المناصب العليا في الدولة حسب الطوائف الكبرى .

واجه النظام السياسي اللبناني عدة عوامل ساهت في تطور الازمة منها اغتيال الرئيس السابق رفيق الحريرى عام 2005 حيث تم توجيه اصابع الاتهام على سوريا وقد كن من نتائج هذا الاغتيال الانسحاب السوري من لبنان في 2005 ، وقد كانت أزمة تشكيل الحكومة من الأزمات التي واجهة النظام اللبناني ومن نتائجها ضعف النظام السياسي اللبناني  مما ترتب عليه تدخلات اجنبية في الشؤن الداخلية للبنان وعدم قدرة الحكومة علي السيطرة على الأزمات والمشكلات السياسية.

# الفصل الرابع

# أثر البيئة الإقليمية في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني

- المبحث الأول: العلاقات اللبنانية الايرانية
- المبحث الثاني: السياسة الاسرائيلية تجاه لبنان
- المبحث الثالث: العلاقات اللبنانية السورية
- المبحث الرابع : العلاقات اللبنانية السعودية

**مقدمة:**

إن لبنان جزء لا يتجزأ من النطاق الإقليمي المتمثل في الشرق الأوسط، وبالتالي فهي تتأثر وتؤثر في هذا النطاق، ومن ثم فإن علاقات لبنان بالدول الإقليمية المجاورة مهمة جدا لكل من لبنان والدول الإقليمية، الأمر الذي يدفع الباحث لدراسة هذه العلاقات بنوع من التفصيل. وهو ما تم في الآتي:

## المبحث الأول

## العلاقات اللبنانية الايرانية

**أولا العلاقات السياسية:**

شهدت العلاقات الإيرانية اللبنانية حالة من المد والجزر خلال فترات زمنية متفاوتة ويعود بداية تلك العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى أيلول 1942، بعدما قامت إيران بتأسيس أول قنصلية ايرانية في بيروت، وتزايدت العلاقات الرسمية الإيرانية اللبنانية إلى عهد الرئيس اللبناني الراحل كميل شمعون بين عامي 1952 و1958، والتي ترافقت مع إنشاء حلف بغداد الذي كانت إيران جزءا منه والذي أريد له أن يكون قوة في وجه امتداد نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر، وقد أسهم هذا الحلف في التقارب اللبناني –الإيراني بينما تمثلت علاقات الجزر في قطع العلاقات بين البلدين عام 1969 بسبب امتناع لبنان عن تسليم الجنرال الايراني تيمور بختيار، مؤسس جهاز الاستخبارات «السافاك» ورئيسه الذي فرّ الى بيروت، وقد دفع ذلك حكومة الشاه الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لبنان، وفي تموز 1971، استؤنفت العلاقات مرة اخرى بعد وساطة قام بها الرئيس الراحل كميل شمعون. (منصور:2010)

وبعد قيام الثورة الايرانية في شباط 1979 شهد الدور الإيراني تطورا ملحوظا في منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979، حيث سعت طهران إلى تصدير نموذجها الثوري إلى الدول المجاورة. وقد وجدت غايتها في الأقليات الشيعية في الدول العربية، ووسعت وطورت نفوذها في هذه الدول، ولعل من أبرز الأمثلة في هذا الصدد حالة حزب الله في الدولة اللبنانية، والذي يشكل أحد الأذرع العسكرية لإيران في المنطقة العربية، وقد ترسخت تلك العلاقة في ظل الحالة الحرجة التي تمر بها المنطقة، وقد كان لهذا الأمر العديد من التداعيات على الداخل اللبناني تمثلت في حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لتعدد الولاءات. (منشاوي :2016)

ولقد تعددت الدوافع والأسباب الإيرانية للاهتمام بالدولة اللبنانية، حيث يعود هذا الاهتمام بالأساس إلى عوامل داخلية ارتبطت بالثورة الإسلامية وتتمثل في تقوية الجبهة الداخلية الإيرانية والتوحد من خلال مساندة الجماعات الشيعية في المنطقة، ويكمن وراء ذلك الهدف رغبة خفية تتعلق بالحفاظ على الهيكل العام للنظام السياسي الذي وضعته الثورة الإسلامية، والذي يأتي على قمته المرشد الأعلى. لذلك فقد تبنت الثورة الإيرانية شعارًا "الصرخة" هو "الله أكبر... الموت لأمريكا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام"، بهدف استقطاب تعاطف الشعوب العربية في المنطقة، وجعل النموذج الإيراني هو النموذج الأمثل الذي يتطلع لنصرة الإسلام، وبالتالي تقوية النظام داخليًا وتوفير بوتقة الأمان له. وبالفعل فقد حققت هذه الشعارات نجاحًا كبيرًا، وأكسبت إيران قاعدة شعبية بين شعوب المنطقة في بادئ الأمر، واعتبروها قدوة يجب على الدول العربية الاحتذاء بها. وبعد أن أوجدت إيران لنفسها الأرضية الخصبة للتحرك، عمدت إلى تشكيل مجموعة من الحركات المؤيدة لها في العالم العربي، فأنشأت حزب الله في لبنان. (منشاوي :2016)

وقد حاولت إيران توظيف العامل الديني والمذهبي عن طريق دعم الأقليات الشيعية في المنطقة العربية، وقد برز هذا التأثير من خلال مساندة إيران لحزب الله كممثل للشيعة في لبنان على حساب حركة أمل الشيعية التي كانت فاعلة أكثر في تلك الفترة، وذلك بتوفير الدعم المادي والعسكري فقد قدرت مساهمات الدعم المادي الايران المقدم لحزب الله ثلاث ملايين دولار ونصف عام1990، بينما بلغت60 مليون عام1993، كما بلغت280مليون دولار في عهد الرئيس رفسنجاني. (الزويرى،2015)

هذا الدعم الإيراني الهائل لحزب الله دفع مناصري حركة أمل للانخراط في صفوف حزب الله لكن ايران استطاعت أن توفق فيما بعد بين أدوار الأحزاب الشيعية في لبنان، فقامت حركة أمل بتمثيل الشيعة سياسياً والحفاظ على حقوقهم، بينما يتولى حزب الله إدارة الاعمال العسكرية بعيداً عن السياسة والشئون الداخلية، وهذا ما أكده نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم حيث قال: "إن العديد ممن التحقوا بالحزب تكاملوا معه ولم يكن الهدف الأخذ من جمهور أمل وإيجاد شرخ معها إذ التكامل هو الهدف". (باكير،2012 : 29-30)

لقد هدفت إيران من خلال ذلك تعزيز النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، ومحاصرة المشروعات الأخرى التي تسعى لاحتواء الدور الإيراني إضافة إلى نشر التشيع، والتي كانت لبنتها الأساسية تتمثل في الاعتماد على الطوائف الشيعية الموجودة في العالم العربي من أجل تحقيق ذلك الهدف، وهذا البعد يستهدف بالطبع تكوين كيانات شيعية قوية في الدول العربية لمساندة السياسات الإيرانية في المنطقة، وليس بأدلة على ذلك من حالة حزب الله اللبناني الذي

ينخرط وبقوة في الحرب الدائرة في الدولة السورية بأمر مباشر من نظام ولاية الفقيه في طهران، بل إذا أردنا مزيدًا من الدقة يمكن القول أن حزب الله يمثل الذراع العسكرية الأولى للدولة الإيرانية في الوطن العربي، وهذا يظهر بوضوح في الدور الإيراني في تأسيس ذلك الحزب الذي انبثق عن حركة أمل اللبنانية، وفي البيان التأسيسي لنشأة الحزب الذي يعكس الهوية الإيرانية لحزب الله، والتماهي بين الحزب والنظام الإسلامي في طهران. وليس ثمة شك في هذا الإطار أن الدولة الإيرانية قد نجحت وبشدة في تحقيق أهدافها المتعلقة بإنشاء كيانات قوية مساندة لها في المنطقة، على شاكلة حزب الله في لبنان. (منشاوي،2016)

ويتضح من ذلك أن إيران كانت تهدف من وراء تشكيل حزب الله تصدير مفاهيم الثورة الإيرانية بكافة مضامينها الدينية والاجتماعية إلى البيئة اللبنانية، والعمل على توسيع القاعدة العربية المؤيدة لإيران، وتحجيم المراجع الشيعية والعربية التي تتعارض مع أجندتها الوطنية ومشروعها الإقليمي.

ولقد اقتصر التمثيل الدبلوماسي بين البلدين حتى 1991. ابتداءً من 1991، حيث شهدت العلاقات اللبنانية – الايرانية تطوراً نوعياً بُعيد زيارة وزير الخارجية اللبناني فارس بويز الى طهران حيث إعلان عن تأليف اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين (منصور:2010) وقد برز هذا التأثير من خلال مساندة إيران لحزب الله في الظهور كممثل للشيعة في لبنان على حساب حركة أمل الشيعية التي كانت فاعلة أكثر في تلك الفترة. حيث قامت بتوفير الدعم المادي والعسكري وتمكنت من تكوين قوة شيعية في المنطقة. (عبد الصبور:2014، 25–26)

تلعب إيران دوراً محورياً في الشرق الأوسط، إذ إنها باتت تشكل فاعلاً مؤثراً في العديد من القضايا الداخلية والخارجية لدول المنطقة خاصة لبنان حيث يعطى الطابع الثقافي الشيعي المشترك بين الدولتين بعداً مهماً لتحركات إيران تجاه لبنان. وكما أن لبنان تمثل الترمومتر الذي يقيس درجة التوتر والصراع في المنطقة، حيث تدار على الساحة الداخلية اللبنانية العديد من الصراعات بين قوى مختلفة تحاول اجتذاب طائفة بعينها من أجل تحقيق مصالحها. من هذا المنطلق تجسدت القوة الإيرانية بأبعادها المختلفة تجاه لبنان، إلا أن ذلك لم يكن البداية، فكانت فترة رئاسة الإصلاحيين في ظل الرئيس خاتمي قد أعلت من أهمية البعد الناعم في التحركات الإيرانية بجانب التحركات الصلبة، في ظل دعوة خاتمي إلى ما سماه حوار الحضارات، الذي حظي بحفاوة عالمية.كما حظيت لبنان بوضع خاص في ظل رئاسة الرئيس أحمدي نجاد، وتتعدد أسباب ذلك. حيث تمثل لبنان أهمية استراتيجية بالنسبة لإيران التي تزايد دورها بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري 2005؛ حيث استفادت إيران من الانسحاب السوري من لبنان وملأت الفراغ، وعبر عن ذلك بحضور واسع لإيران وحزب الله على الساحة اللبنانية.

كما سعت إيران للحفاظ على مصالحها في لبنان بعد من خلال توقيع مذكرة التفاهم للتعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين 2005. (عبد الصبور :2014، 25-26)

ومع الثورات العربية، خاصة السورية، اكتسبت لبنان بعداً مهماً في التحركات الإيرانية، في ظل الضغوط التي يلاقيها الحليف السوري، وسعت إيران إلى إيجاد البديل من أجل الحفاظ على مصالحها داخل لبنان، وحفظ سلاح المقاومة اللبنانية، ممثلة في حزب الله اللبناني الذي يكتسب أهمية خاصة في التحركات الإيرانية تجاه لبنان. ورغم من الضغوط والحصار اللذين تتعرض لهما إيران، فإنها حاولت توسيع شبكة حلفائها، ودعم قوتها باستهداف المصالح الغربية في لبنان والمنطقة. وباستخدام القوة الذكية استطاعت إيران، من خلال القوة الاقتصادية تحديداً على الجانبين، أن تدعم حزب الله بتسليح العناصر الداخلية في لبنان، الأمر الذي أدى لتدخل غير مباشر، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار اتضحت في أحداث مايو 2008. (عبد الصبور :2014، 25-26)

نظرا للدور الإيراني المتصاعد في الشرق الأوسط ورغبتها في تكوين قوة إقليمية كبري ذات وزن استراتيجي وإمكانيات نووية في المنطقة فقد تزايد الاهتمام بلبنان منذ عام2005 خاصة بعد تقليص الدور السوري فيها باعتبارها تمثل ساحة النزال مع إيران في تحجيم دورها وأطماعها لاستجلاب التصدي العربي لها وهذا ما أبرزته السياسة الأمريكية خلال حرب تموز2006 إذ تعاملت معها كمعركة اختبار نوايا لإيران وليس كعدوان على شعب دوله لبنان حيث ظهر تيار قوي في الإدارة الأمريكية يدعو إلى تغير السياسة بحيث يتم احتواء إيران بدل الصدام معها، ويتم إعادة تفويض سوريا في لبنان مقابل طرد حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وترويضهم ،ويركز هذا المسار على السوري الإسرائيلي وإهمال المسار الفلسطيني الإسرائيلي وقد تزايدت تلك المقاربة قوة بعد أحداث الربيع العربي خاصة بعد تصاعد دور الملف النووي وقرب إنجاز ايران لسلاحها في ظل تصعيد الخوف الخليجي من العدوانية التوسعية الإيرانية . (المولي:2013، 19)

عرف حزب الله منذ البداية أنه لا يستطيع في بلد مثل لبنان متعدد الطوائف ومحاط برعاية عربية ودولية الإمساك بزمام السلطة والحكم بشكل مباشر خاصة أن علاقاته الدولية والعربية متوترة مع الدول كلها ذات الدور لبنان (باستثناء سورية وايران). كما لا طاقة له على الاحتلال المباشر لمواقع السلطة وإدارة لبنان مباشرة، ليس لضعف او لخلل في جهازه الإداري وإنما لأنه لا يريد حمل مسؤولية هكذا إدارة مباشرة في حين أنه يجني كل ثمارها بشكل غير مباشر. لذا استعاض عن ذلك باستراتيجية اللاعب المهيمن الذي يستطيع أن يفرض أجندته ويحقق كامل مصالحه من دون الحاجة إلى التورط المباشر في تحديات إقليمية ودولية وداخلية.

ولكن بالرغم من ذلك فقد حرص حزب الله عل توطيد سلطته داخل لبنان خاصة في ظل وجود العديد من العوامل التي تتمثل في غياب دور القيادات الإصلاحية وانهيار النظام الإقليمي العربي والتوازنات الاستراتيجية الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي في عام 1991، ثم بعد ذلك 11 أيلول/سبتمبر 2001 فالحرب الأميركية على الإسلام وعلى إيران إضافة إلى تصاعد الدور المالي والعسكري لإيران بعد ووصول الرئيس أحمدي نجاد ومعه الحرس الثوري والتيار المهدوي الى السلطة وتزايد صعود نفوذ الشيعة والأكراد في العراق بعد سقوط نظام صدام في عام 2003. كذلك انهيار الوضع المسيحي في لبنان بعد 25 سنة من الحرب الأهلية. إضافة إلى انهيار الوضع السُني اللبناني بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري بتاريخ (14 شباط/فبراير 2005) وخروج الجيش السوري من لبنان وانهيار المعادلة اللبنانية الداخلية (المولي:2014)

ويفهم من ذلك أنه إذا ما تتبّعنا مسار العلاقات اللبنانية – الايرانية منذ قيام الثورة الإيرانية حتى اليوم، يمكن القول إن إيران حريصة أكثر من أي وقت مضى على السير في تنمية العلاقات بين البلدين بطريقة سليمة وموضوعية، تتحرك من خلال القنوات الدبلوماسية والرسمية آخذة في الحسبان مصلحة البلدين ومتفهمة بعمق خصوصية الحكم والنظام السياسي وطبيعة النسيج التاريخي والإنساني والديني والاجتماعي والثقافي المميز للمجتمع اللبناني.

كما يتضح من ذلك أن حزب الله، تمكن عمليا، من إبقاء لبنان ضمن المحور الإيراني – السوري، ويستدل على ذلك من تورط حزب في الساحة السورية وطرح نفسه كقوة إقليمية توحّد الجبهات في جنوب لبنان والجولان.

**الموقف الإيراني خلال حرب تموز 2006:**

لعبت إيران دوراً محورياً خلال حرب تموز عام2006 كما كانت أحد الأسباب الداعمة لاستمرار المقاومة اللبنانية سياسيا وعسكرياً، وهذا يعنى استحالة استبعاد إيران من منظومة الشرق الأوسط على النقيض مما تريده وتعمل عليه جاهدة الولايات الأمريكية وقد تصرفت ايران بمنطق الدولة وبنت موقفها من الحرب على حسابات إسلامية معولة على دعمها الشامل للمقاومة اللبنانية ودعمها السياسي والإعلامي لها أثناء الحرب وانضمامها إلى جهود المساهمة في إعمار ما دمرته الحرب، وقد كرست الحرب محاور كانت قائمة من ذي قبل وأعادت بعض المحاور القديمة واستجدت محاور أخرى، فالمحور الذي يجمع بين كل من سوريا والمقاومة

اللبنانية وحماس تأسيس لأسباب موضوعية تتعلق بالموقف الصراع الإسرائيل. (الفدعوسي: 147)

استغلت ايران حرب تموز في تعزيز موقفها التفاوضي مع الدول الكبرى لتخصيب اليورانيوم عبر توجيه رسالة إلى أمريكيا وحلفائها بأن الإيرانيين قادرون على تفجير أزمة إقليمية حقيقية ضد مصالح واشنطن.

**ثانيا العلاقات الاقتصادية بين البلدين:**

على صعيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولبنان فتعود إلى قرون عديدة من الماضي، وقد وقع البلدان العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية منع الازدواج الضريبي واتفاقية دعم وتشجيع الاستثمارات المتبادلة في مجال النقل البري والبحري والجوي إضافة إلى الاتفاقية التجارية ومذكرة تفاهم زراعي ومذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتربوي والتقني والبحثي واتفاقية تشجيع الاستثمارات المشتركة واتفاقية التعاون السياحي وتعاونيات وإلى غير ذلك من الاتفاقيات، وقد أبدى الجانب الإيراني استعداده الدائم وجديته في تطبيق هذه الاتفاقيات لترتقي إلى مستوى العلاقات السياسية الجيدة التي تربط بين إيران ولبنان.(مجلة شؤن لبنانية،2003: 4)

و لقد شهدت العلاقات الاقتصادية تطويراً بين البلدين فقد عقد البلدان خلال السنوات الأخيرة سلسلة اجتماعات على مستوى اللجنة الاقتصادية المشتركة انتهت إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية دعم وتشجيع الاستثمارات المتبادلة في مجال النقل البري والبحري والجوي، اضافة الى الاتفاقية التجارية والزراعية واتفاق البروتوكول المالي بين البلدين. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين يقدر بحوالي 50 مليون دولار سنوياً كما تفيد احصاءات الجمارك اللبنانية أن حجم الصادرات الايرانية الى لبنان في العام 2002 بلغ 29/687 مليون دولار فيما بلغ حجم الصادرات اللبنانية الى في ذلك العام نحو 27/806 مليون دولار (مجلة شون لبنانية،2003: 4)

## المبحث الثاني

# السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان:

رغم العمليات التي كانت تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان إلا أن اشتعال المستوي السياسي والعسكري بدأ مع قيام الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 حيث تمكنت إسرائيل من مساعدة بعض الجماعات المسيحية والضباط المنشقين عن الجيش اللبناني بقيادة الرائد سامي الشدياق وسعد حداد (سويد:1998، 10) كما قامت بغزو لبنان ثلاث مرات، الأولى عرفت بعمليه الليطاني عام 1978 والثانية عام1982 والثالثة حرب تموز 2006وقد هدفت إسرائيل من خلال ذلك تدمير منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وطرد القوات السورية منه وإنشاء حكومة لبنانية تحميها "الدولة العبرية" ،وهذا ما أكدته صحيفة معاريف الإسرائيلية حيث كتب بعد هذا الغزو "إن مناحيم بيغن لم يكن أول رئيس حكومة يحلم باحتلال لبنان وأن أي شخص يقرأ مذكرات بن غوريون سيدرك بأن الإبادة الجماعية التي بيغن في لبنان هي تنفيد لحلم قديم وليست انتقاما من منظمة التحرير الفلسطينية فقط ،فلقد دعا بن غوريون عام1948 إلى إسقاط الحكومة اللبنانية الرسمية وإقامة دولة مارونية في لبنان يكون هر الليطاني حدها الفاصل مع إسرائيل" .(منصور :1996، 194)

وتعرضت لبنان للاجتياح الإسرائيلي في الرابع من حزيران عام 1982، بعد صعود اليمين الإسرائيلي للحكم عام 1977 برئاسة مناحيم بيغن، وتولي ارئيل شارون مهام وزير الحرب عام 1981، وقد شكل ذلك التطور نقطة تحول فارقة في التعاطي العسكري الإسرائيلي مع المقاومة الفلسطينية في لبنان مستغلة حالة الصراعات الطائفية داخل لبنان، سيما مع وجود تيارات واسعة من الموارنة تحالفت معها بشكل معلن، حيث هدفت إسرائيل من خلال ذلك القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان، لدفع الفلسطينيين نحو خيارات التسوية وقد أسهمت البيئة الإقليمية والدولية في تهيئة الفرصة المناسبة لإسرائيل في اجتياح الجنوب اللبناني وتمثل ذلك فى خروج مصر من دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني بتوقيعها على معاهدة "كامب ديفيد"، في سبتمبر 1978 إضافة إلى اندلاع الحرب الإيرانية العراقية (حرب الخليج الأولي) في سبتمبر 1980، واستغلال إسرائيل لانشغال العالم بها لتنفيذ الهجوم كذلك عودة الجمهوريين للحكم في أمريكا برئاسة ريغان الذي مثل بداية حكم المحافظين الجدد، حيث حظيت إسرائيل بتأييد غير مسبوق.(النعامي،2013: 21)

بينما تمثل العامل المباشر الذي استغلته إسرائيل من أجل الإعلان عن الشروع في الحرب على لبنان والتي أطلق عليها السلامة للجليل في محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في بريطانيا شلومو ارجوف، أي منع عمليات إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان تجاه شمال الكيان

الصهيوني، مع العلم أنه لم تحدث عملية إطلاق صاروخ واحدة على مدى حوالي عام قبل الشروع في الحرب في 4 يونيو1982 وهو اليوم الذي شرعت فيه اسرائيل بشن الحرب. وبعد خمسة أيام من الحرب وصلت القوات الإسرائيلية إلى مشارف بيروت، وحوصرت المدينة (65) يوماً، تدخلت بعدها الإدارة الأمريكية، حيث توصل المبعوث الأمريكي جورج حبيب إلى تسوية يتم بموجبها جلاء المقاومة الفلسطينية ومقاتليها من لبنان، حيث توجه المقاتلون إلى معسكرات في اليمن وتونس والجزائر والعراق والسودان. وبعد أسبوعين من جلاء المقاومة الفلسطينية سمح الجيش الإسرائيلي لقوات الكتائب المارونية بتنفيذ مجزرة صبرا وشاتيلا التي قتل فيها (3500) فلسطيني من المدنيين، وضمنهم نساء وأطفال في يومي 16-18 سبتمبر 1982. (النعامي،2013: 21-22)

لقد كان للاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية عام 1982 تأثير مباشر على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية من حيث بروز حزب الله كرأس حربة في مواجهة المشروع الصهيوني، والذي شكلت مقاومته تحدياً أخطر على إسرائيل من التحدي الذي كان تشكله منظمة التحرير إضافة إلى تحقيق أهداف إسرائيل بتأمين الجبهة الشمالية للكيان الصهيوني و تدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان وضعف وتيرة العمل الفلسطيني المقاوم المنطلق من الخارج بعد أن بعدت قيادة المنظمة عن فلسطين، حيث شهدت الفترة بين انتهاء الحرب وحتى اندلاع الانتفاضة الأولى أواخر عام 1987 هدوءً نسبياً في عمليات المقاومة، إضافة إلى تعاظم نفوذ التيار المؤمن بالتسويات السياسية داخل صفوف المنظمة، وازياد التركيز على النضال السياسي. (النعامي،2013: 22)

وفي عدوانها العسكري ضد لبنان من خلال القيام بمجموعة من العمليات العسكرية كعمليه تصفية الحساب عام1993، وعملية عناقيد الغضب 1996، والتي كان آخرها عدوان عام2006، والذى أطلق عليه "الجزاء المناسب" كرد على عمليه الوعد الصادق التي قام بها حزب الله، ولقد قامت إسرائيل بتلك العمليات من أجل تفكيك البنية الأساسية للمقاومة والعمل على تحجيم دور حزب الله ونزع سلاحه وتقيد نشاطه داخل لبنان، وهذا ما أكده وزير الخارجية الإسرائيلي ايهود باراك بعد عملية عناقيد الغضب فقال: "أن العنوان السياسي للعملية هو الحكومة اللبنانية، والعنوان العسكري لها هو حزب الله." (سويد:1998، 140) كذلك العمل على تأمين المستعمرات الشمالية لإسرائيل إضافة إلى الضغط على القيادتين اللبنانية والسورية فيما يخص تعاملهما مع حزب الله، وقد أوضح ذلك الجنرال عمير أم ليفين قائد المنطقة الشمالية حيث قال "ينبغي أن نجعل حزب الله يشعر بشدة بطشنا، وليس سرا أنني أفضل أن يشعر بذلك حتى الحد الأقصى، إذ حينما يكون الأمر متعلقا بتنظيم صغير يكون لذلك تأثير فيه يجب أن

نوقع أبلغ الإصابات في صفوفه، وأعتقد أننا سنفعل ذلك يجب في نهاية الأمر أن نصل إلى قواعدهم والجيش الإسرائيلي يعرف كيف يقوم بذلك." كذلك اعتبر رئيس الحكومة شمعون بيرز أن الهدف من تلك العمليات هو "الضغط على البنانين ليطالبوا السوريين بوقف نشاط حزب الله."(سويد:1996، 15)

من هنا ترى الدراسة أن إسرائيل كانت تسعى من خلال عدوانها على لبنان إلى تحقيق عدة أهداف، والتي تتمثل في استعادة مصداقية الردع الإسرائيلي، والعمل على تأمين جبهتها الشمالية إضافة إلى تدمير القيادة الإيرانية في لبنان (حزب الله) قبل أن تصبح إيران قوة نووية.

اهداف السياسة الاسرائيلية في لبنان

1. الهدف السياسي (حفظ الامن القومي لإسرائيل )

إن ضمان بقاء دولة إسرائيل في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة هو حفظ الأمن القومي ، وقد كان من أهم الأهداف السياسية الإسرائيلية تجاه لبنان هو تغيير قواعد اللعبة السابقة القائمة على توازن الرعب وخلق توازن جديد في لبنان يؤدي إلى حالة سلم على حدودها الشمالية حيث تشكل منظمة حزب الله تهديداً امنياً استراتيجيا لها وذلك لسببين

السبب الأول : امتلاكها صواريخ تهدد شمال إسرائيل .

السبب الثاني : علاقاتها المتميزة مع سوريا وإيران.

وبسبب ارتباط لبنان بمنظومة الأمن القومي الاسرائيلي فان اسرائيل ستسلك عدة سبل حتى تستطيع تحقيق مخططاتها التاريخية ولعل ابرزها تقسيم لبنان الي دويلات طائفية متناحرة.

2. الهدف الاقتصادي (ضرب البنية التحتية والمرافق الاستراتيجية وشل الاقتصاد اللبناني والسياحي والخدماتي .

3. السيطرة علي منابع المياة في لبنان

ان الاطماع الاسرائيلية في المياة اللبنانية هي أطماع تاريخية وقد حاولت إسرائيل السيطرة عليها عدة مرات من خلال احتلالها على الحاصباني والليطاني في الجنوب اللبناني.

**عوامل قيام حرب تموز:**

لقد تجددت المواجهة العسكرية بين الجانبين الإسرائيلي واللبناني في تموز 2006 بعد قيام حزب الله بعمليه أدت إلى مصرع ثمانية جنود إسرائيليين وأسر اثنين، وقد بين حسن نصر

الله الأمين العام لحزب الله أن أسر الجنديين الإسرائيليين هدفه إجبار إسرائيل على إطلاق سراح الأسري اللبنانيين. (الحباشنة،2007: 425) بينما هدفت إسرائيل خلال حكومة أولمرت من شن الحرب تحقيق أهداف سياسية عبر اخضاع إرادة الخصم بحيث يقبل بعد هزيمته فيها ما كان يرفضه قبل الحرب، كذلك إضعاف مكانة حزب الله وتحطيم قدراته الأمر الذي يسهم في تراجع مقاتليه إلى ما وراء نهر الليطاني وإبعاده عن الحدود مع إسرائيل مع نشر قوات دوليه، وهو ما يعني هزيمة سياسية للحزب سوف تشجع بعض الأطراف اللبنانية على تحجيم دوره في الحياة السياسية اللبنانية، (شتاوير:2006) واستعادة قوة الردع التي تآكلت لدى إسرائيل لدى انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000.

إن توفير الظرف المناسب لأميركا للانطلاق إلى الشرق الأوسط الجديد عبر تطويع الإرادة السورية للقرار الأميركي عن طريق وضع لبنان في موقع الرفض لها، ثم محاصرتها بعد اجتثاث الفريق اللبناني الوحيد الذي يجاهر بتحالفه معها، إضافة إلى قطع الأطراف الإيرانية الخارجية وإبعاد الخطر الإيراني عن إسرائيل انطلاقاً من لبنان، وفرض واقع يمكن من التمدد إلى الوضع الإيراني لنقل رسالة واضحة للجميع مفادها انتهى عهد الممانعة للقرار الأميركي في الشرق الأوسط، وعليكم الانصياع ليس في الملف النووي فحسب بل في كل شأن أو أمر يعني إيران داخلياً أو خارجيا، إذا كان من شأنه أن يؤثر على القرار الأميركي في أي وجه، وهو ما يعرف بإعادة صياغة الشرق الأوسط والسيطرة على دول الشرق الأوسط، والعمل على اخضاعها للتبعية الأميركية، وتقسيم الدول الشرق أوسطية الكبرى إلى دول طائفية أو عرقية صغيرة لا تملك مقومات الدولة القادرة على حماية ذاتها أو الاستمرار من غير دعم خارجي معين خاصة في المجال الأمني. (حطيط:2006)

إن تطبيق القرار 1559 بما فيه نشر الدولة سيطرتها على الجنوب ونشر الجيش على الحدود في صيغة تجعل منه حرسا للحدود مع إسرائيل، وإعادة ترتيب الأوضاع اللبنانية الداخلية تمهيدا للدخول في اتفاقيات سلام، (مائير:2006) وهذا ما أكدة ستيفن هارولي مستشار الأمن القومي حيث قال: "يعتقد أن جزءا من الحل هو تنفيد قرار 1559 الذي سيفكك هذه المجموعة المسلحة الخارجة عن الحكومة، ومساعدة لبنان في تمديد سيطرته على كل البلاد." (مرعي،2010: 122)

وقد كانت إسرائيل تنتظر منذ فترة طويلة نضوج الظروف الدولية لمواجهة لبنان، وهذا ما أكدته الكاتبة الإسرائيلية تانيا رينهارت "أن واشنطن وتل أبيب كانتا تريدان حربا ضد حزب الله، أما عمليه خطف الجنديين فكانت الذريعة إذ لم تكن هي المرة الأولي التي يقوم بها حزب الله بخطف رهائن لمبادلتهم مع سجناء لبنانيين في إسرائيل، لكن هذه المرة شعرت إسرائيل بالإهانة

خاصة أن عمليه الخطف كانت ناجحة، وتمت بعد فترة قصيرة من خطف جندي إسرائيلي في قطاع غزة من قبل مجموعات فلسطينية لذا بدا الهدف الأول للحرب هو اطلاق سراح الجنديين. (الاشقر:2007)

وتمتد جذور حرب تموز منذ سعت بعض الأطراف اللبنانية والتي أغراها نجاح القوات الأمريكية البريطانية في العراق إلى التخلص من المقاومة والوجود السوري في لبنان، دعم هذا التوجه قرار مجلس الأمن في 2سبتمبر2004، رقم1559، والذي يقضى بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وتفكيك ونزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ودعم وتوسيع سلطة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية وبعد الانسحاب السوري من لبنان استمرت الأطراف الداعية إلى سحب سلاح المقاومة وإرسال الجيش اللبناني إلى جنوب لبنان. (شقور،2009: 48)

أما السبب الثاني: فهو سعي الطرف الأمريكي بعد فشل تنفيذ المشروع الأمريكي المعروف بالشرق الأوسط الجديد في المنطقة من خلال العراق إلى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد في لبنان قالت بشأنه وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أثناء الحرب بأن هذا الشرق الأوسط سيولد من رحم هذه الحرب، وفى إشارة منها للحرب الإسرائيلية على لبنان، وبقي قرار الحرب مؤجلا في انتظار الذريعة المناسبة حتى جاءت عملية الوعد الصادق. (بشور،2006: 8)

يلاحظ مما سبق أن المخاض الذي خرج بحزب الله إلى الوجود كان مخاضا عسيرا، إذ عايش الحزب منذ ولادته أزمات سياسية داخلية عدة واعترضته الكثير من الشبهات حتى تمكن من البروز على الساحة بقوة واثبات أهداف بالمقاومة، ونظرا للنسيج الطائفي اللبناني المتسم بالتعقيد، فإن الحزب استطاع أن يشكل قاعدته الجماهيرية الخاصة ومؤيدين من الطائفة الشيعة، ولاحقا حقق شعبية على المستوي العربي والإسلامي، فكلما اعترضته المشكلات الداخلية ضاعفت التحدي أمامه، وأبرز التزاما بقضاياه الداخلية والعربية والإسلامية حتى خرج من نطاقه اللبناني ليصبح حزبا قوميا واسلاميا، وحريصا على عدم إلقاء السلاح طالما أن هناك أرضا عربية ترزح تحت الاحتلال.

**تداعيات حرب تموز على الجانبين الإسرائيلي واللبناني:**

أسهمت حرب حزيران في بيان فشل النظرية العسكرية الإسرائيلية والتي يقوم على عدة مرتكزات أهمها:

- نقل المعركة إلى أرض العدو، لتقليل الخسائر البشرية والمادية داخل إسرائيل.

- الاعتماد على الحرب الوقائية أو الهجوم الاستباقي للمساعدة في تحقيق نصر عسكري وإلحاق أكبر قدر من الخسائر في قوات العدو ومنشأته.
- الاعتماد على الحركة السريعة والقوة المحمولة.

وقد أسقطت المقاومة اللبنانية مرتكزات النظرية العسكرية الإسرائيلية من خلال:

- فشل المرتكز الأول حيث استطاعت المقاومة اللبنانية أن تجعل المدن الإسرائيلية ساحة للمعركة وجعل الإسرائيليين من مدن الشمال يقيمون في الملاجئ خلال فترة الحرب وهذا الأمر يحدث لأول مرة في جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل، وهو ما سبب حرجا للحكومة الإسرائيلية التي طالب الإسرائيليين باستقالتها وعزل عدد من القادة العسكريين.
- فشل المرتكز الثاني: فرغم الامكانيات العسكرية الإسرائيلية المختلفة لن تستطع تحقيق أي من أهدافها والتي في مقدمتها القضاء على حزب الله وترسانته العسكرية وهو مالم يتحقق، فكانت قدرة المقاومة على الصمود والتصدي للهجمات البرية الإسرائيلية كبيرة، الأمر الذي أسهم في تعرض المدن الإسرائيلية لخسائر فادحة كرد فعل على قيام إسرائيل بقصف المدن اللبنانية، وما أكد فشل هذا المرتكز قدرة المقاومة على الرد كانت في تزايد مستمر، الأمر الذي أسهم في تحرك المجتمع الدولي والعمل على اصدار قرار مجلس الأمن 1701، والذى تضمن نشر قوات دوليه في جنوب لبنان، والعمل على نزع السلاح باستثناء سلاح الجيش اللبناني، وهو ما يشير إلى نزع سلاح حزب الله، حيث أن هذا القرار يتيح للولايات المتحدة وإسرائيل ممارسة الضغوط من أجل تطبيق بنوده خاصة فيما يتعلق بفرض سيادة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية، وأن يكون سلاح الحكومة هو السلاح الوحيد في لبنان في محاولة لإضعاف حزب الله والقضاء عليه.

**نتائج حرب تموز على الصعيد اللبناني:**

- كشفت الحرب الإسرائيلية اللبنانية من خلال صمود المقاومة اللبنانية أن قوة إسرائيل مستمدة من ضعف الدول العربية بشكل أساسي.
- تدمير الاقتصاد اللبناني والبنية التحتية.
- هروب مئات الالوف من اللبنانيين الى الخارج.(سنو، 2006:ص19)

## المبحث الثالث

# العلاقات اللبنانية السورية

تعد العلاقات السورية اللبنانية من أهم العلاقات الاستراتيجية كونها تعد ترجمة لحاجة كل منهما للأخرى، فلبنان يعتبر امتدادا جغرافيا لسوريا ويمثل إليها أهميه كبرى في إطار مجموعة من الضوابط المحلية والإقليمية والدولية، كما تربطه علاقة مميزة مع سوريا تستمد قوتها من جذور التاريخ واتفاقيات التعاون والمصالح المشتركة، وهو الأساس الذي ارتكزت عليه آليه التنسيق والتعاون، ويعود تاريخ تلك العلاقات السورية اللبنانية إلى الانتداب حيث وقعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي بعد ترسيم حدود دول المنطقة في اتفاقيتي "سايكس بيكو وسان ريموا"، كبلدين منفصلين بمؤسسات واحدة كبنك سورية ولبنان، والذي ظل يحمل هذا الاسم لفترة طويلة وحتى بعد استقلال البلدين نهائياً عن الانتداب الفرنسي، كما تم عقد اتفاق عام 1943 كأول اتفاق بين لبنان وسوريا التي كانت ما تزال تحت الانتداب الفرنسي، بهدف إدارة المصالح المشتركة التي قد يخلفها الانتداب الفرنسي للبلدين تمهيداً لاقتسامها بينهما، كما تعهدت السلطات اللبنانية بألا تستخدم أراضيها مقرا أو ممرا لأعداء سوريا. (عباس،2005)

بقيت العلاقات السورية اللبنانية تسير وفق الميثاق الوطني اللبناني الذي تم الاتفاق عليه عام 1943 الذي ارتكز على عدم انخراط لبنان في الأحلاف الغربية الموجهة ضد الدول العربية، واستمرت مسارات العلاقة حتى عام 1956 حين اتجهت سياسة الرئيس كميل شمعون بفرض سياسة الانحياز إلى المعسكر الغربي على لبنان إلا أنه جرى التواصل إلى اتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية نص على حرية لبنان كسلطة مستقلة في سياستها الداخلية، أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية فلا يجوز للسلطة اللبنانية اتخاذ أي قرار إلا بعد التنسيق مع السلطات السورية. (أحمد،2008: 66)

بالرغم من تركيبة النظام اللبناني الطائفية إلا أنه لم يشكل تهديدا أمنيا لسوريا خلال تلك المرحلة، بل كان منفتحا على الدول العربية المحيطة به لاسيما سوريا.

لقد ارتبط الوجود السوري في لبنان خلال مرحلة السبعينيات بغطاء دولي وإقليمي، حيث اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية بتاريخ 13 أبريل 1975، والتي تعد بمثابة صراع دموي متعدد الأطراف والمراحل، دام لأكثر من خمسة عشر عاماً، تعود جذوره إلى تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية عميقة، إضافة إلى عوامل إقليمية ودولية، حيث دخلت لبنان خلال تلك الفترة مرحلةً من الصراعات المتقلّبة والتحالفات المتبدلّة التي أنهت سلطة الدولة،

وتحولت لبنان إلى مقاطعاتٍ تحكمها عصاباتٌ مسلحة تُدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية. (زيادة:2005)

يعود اندلاع الحرب الأهلية في لبنان إلى قيام ملثمون من الميليشيات المسيحية، اثنان منهم من الكتائب اللبنانية بمهاجمة حافلة ركاب كانت تقل مدنيين فلسطينيين، في منطقة عين الرمانة، بمدينة بيروت، التي تقطنها أغلبية مسيحية، كانوا عائدين من مهرجان أقامته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهم في طريقهم إلى بيوتهم في مخيم تل الزعتر، قتل في الحادثة 30 فلسطينياً، وجرح آخرون جميعهم من ركاب الحافلة، على أثر الحادثة وقعت اشتباكات مسلحة وعنيفة بين التنظيمات الفلسطينية والميليشيات المسيحية في العاصمة بيروت، وامتدت إلى كافة أنحاء البلاد، كانت تلك المواجهات بداية الحرب الأهلية في لبنان، والتي ارتكبت خلالها الجرائم بحق المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين على السواء، وتم عزل الأحياء التي تحولت إلى جبهات قتال، جرت خلالها عمليات تطهير طائفي، وقتل جماعي على أساس الهوية، عرفت "بحرب الأحياء" تم فيها تبادل إطلاق النار والقصف العشوائي بكافة الأسلحة الثقيلة. (الجزيرة نت،2005)

لقد اتسمت الحرب الأهلية اللبنانية بالعنف، حيث ذهب ضحيتها أكثر من مئة ألف قتيل من اللبنانيين والفلسطينيين، وفاق عدد الجرحى ذلك العدد بثلاثة أضعاف، عدا عن الخسائر الاقتصادية الفادحة للبلاد ولم تكن حادثة عين الرمانة سوى الشرارة التي أشعلت الحرب الأهلية في لبنان، بيد أن عوامل عديدة ساهمت في تأجيج حدة الصراع، وعملت على إطالته، من أهمها:

- تزايد قوة منظمة التحرير الفلسطينية ونفوذها على الساحة اللبنانية، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن في عامي 1970و 1971، وكذلك تزايد النشاطات المسلحة للمنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل.
- تدهور العلاقات اللبنانية –الفلسطينية، ويعود ذلك إلى تزايد المواجهات بين قوات الجيش اللبناني وقوات الثورة الفلسطينية، حيث شهدت سنوات ما قبل الحرب، اشتباكات متقطعة، كان أعنفها الهجوم الواسع الذي شنه الجيش اللبناني في شهر أيار 1973، في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان إضافة إلى المعاملة التمييزية ضد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، الذين عاشوا أوضاعاً سياسية ومعيشية كانت الأصعب بين التجمعات الفلسطينية الأخرى في الشتات، بسبب الإجراءات الأمنية والإدارية المشددة التي فرضت على المخيمات من قبل السلطات اللبنانية. (خلف،1978 : 155-157)

- التركيبة الطائفية للحكومة والمجتمع أدت المواجهات بين قوات الجيش اللبناني وقوات الثورة الفلسطينية في سنوات ما قبل اندلاع الحرب الأهلية، إلى إذكاء الانقسامات الطائفية في مواقف الحكومة اللبنانية، وبين اللبنانيين أنفسهم، في كيفية التعاطي مع وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، وما نجم عنه من تدهور للأوضاع السياسية والأمنية في كافة أنحاء البلاد. (نعيرات وآخرون،2009: 169-170)
- تشكيل الميليشيات الحزبية حيث لم يكن الجيش اللبناني في وضع يسمح له القيام بالمهام المطلوبة منه، بسبب عوامل ضعف كثيرة منها: المعادلة الطائفية، والانشغال بالسياسة، وانتشار الفساد، إضافة إلى ضعف التنظيم والتسلح، ومن ثم لم يكن أمام الفئة الحاكمة، التي كانت تسيطر عليها الأحزاب المسيحية سوى اللجوء إلى تشكيل الميليشيات المسلحة لتقوم بالمهمة، كان من أشهرها وأقواها تحالف القوات اللبنانية بزعامة حزب الكتائب اللبناني الذي أسسه بيير الجميل، وتحالف الجبهة اللبنانية بزعامة حزب الوطنيين الأحرار الذي رأسه كميل شمعون، أظهرت تلك التحالفات التي سيطر عليها المسيحيون الموارنة مواقف عدائية ضد المقاومة الفلسطينية، التي رأت فيها تهديداً خطيراً لمصالحها ومقومات وجودها، كما تلقت تلك الميليشيات دعماً سياسياً وعسكرياً من جهات عربية وإسرائيل.(خلف،1978 : 157)
- اليد الخفية لإسرائيل لعبت إسرائيل دوراً بارزاً في الحرب الأهلية في لبنان، وكان لها دوافع كثيرة في تغذية الفتنة وإذكاء الصراع والانقسامات في الساحة اللبنانية، أهمها العمل على زعزعة استقرار لبنان سياسياً وأمنياً، وإيجاد المناخ الملائم لاحتلال جنوب لبنان، بهدف فرض معاهدة سلام معه، والسيطرة على مياهه، كذلك العمل على إحداث خلخلة في التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل، وذلك من خلال خلق قضية عربية جديدة، تضعف من عناصر القوة العربية، وتعمل على إشغالهم في تلك القضية، وتصرفهم عن المواجهة مع إسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة، على غرار ما حدث في حرب 1973، إضافة إلى توجيه ضربة للمقاومة الفلسطينية في لبنان لما تشكله من تهديدات لمصالحها الأمنية، بيد أن دوافع إسرائيل لضرب المقاومة الفلسطينية لم يكن أمنياً فقط، رغم ما شكلته المقاومة من تهديد أمني عليها، بل كانت إسرائيل تسعى إلى تهيئة الأجواء الأمنية والسياسية لاحتواء لبنان وإبعاده عن عمقه العربي، وتمكينه من الإبقاء على سياسته الخارجية التي اتسمت بالحياد تجاه قضايا المنطقة الإقليمية والدولية وعلى رأسها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يفسر التعاون بين إسرائيل وميليشيات حزب الكتائب اللبناني واللتين جمعهما مصلحة مشتركة في ضرب المقاومة الفلسطينية،

وإخراجها من لبنان على غرار ما حصل في الأردن، كذلك العمل على تدمير الاقتصاد اللبناني، وإضعاف دوره الحضاري في المنطقة. (نعيرات وآخرون،2009: 171)

وفى ظل تطور تلك الأحداث بدأت التدخلات الخارجية المباشرة في مجرى الصراع الدائر على الساحة اللبنانية بهدف إنهاء الحرب الأهلية وإحداث تغير في موازين القوي بين الفريقين ومن هنا بدأت سوريا بلعب دور إقليمي جديد في لبنان بعد مقابلة الرئيس سليمان فرنجية فى7 يناير 1975، وذلك بهدف تأكيد سوريا على مساندتها الكاملة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، وبهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة، فلبنان لا تمثل فقط عمقاً استراتيجياً لسورية وإنما الحفاظ على وحدتها هو جزءٌ من الاستراتيجية السورية التي اتبعها الأسد للحفاظ على التوازن في الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة وأن لبنان تأخذ موقعاً حساساً بالنسبة لكلٍ من سورية وإسرائيل، إضافة إلى تعزيز الجبهة الشرقية وكذلك أحداث تسوية سياسية للحرب بين المسيحين المارونيين وبين الحركة الوطنية اللبنانية، وهو ما تم خلال إعلان الوثيقة الدستورية اللبنانية في 14 فبراير 1976، (زيادة،2005) وتعزز موقف الأسد عربيا بعد مؤتمر القاهرة وقمة الرياض المنعقدين عام 1976، فأقرت جامعة الدول العربية إنشاء قوات ردع عربية أوكل إليها أمر الرقابة والإشراف على الوضع المتأزم في سوريا، والعمل على إنهاء الخلافات اللبنانية الداخلية، والتي تشكلت بمشاركة البلدان العربية كالسعودية وليبيا ومصر والسودان. (عبد الودود:2005)

غير أن هذه القوات ما لبثت تدريجيا أن تحولت إلى قوات سورية صرفة، الأمر الذي يخدم مصالح سوريا التي كانت في قلق دائم من لبنان إزاء احتمالات قيام القوى المعادية لها باستخدام لبنان كقاعدة لتقويض النظام السوري ونظام حافظ الأسد، بسبب الصراع المستمر مع إسرائيل لذلك عمدت دمشق إلى عرض مصالحها الأمنية خارج حدودها وفى لبنان بالذات، وذلك من خلال أداء دور الوسيط للحفاظ على ميزان القوى ما بين مختلف الفصائل المتحاربة في لبنان، كما تناوبت على ممارسة الضغوط الدبلوماسية تارة والعسكرية تارة أخرى، وعلى تبديل تحالفاتها وفقا لرؤيتها ومصالحها الذاتية لكى تمنع أي فئة أو فصيل من إلحاق الهزيمة بالفصائل الأخرى واحكام سطوتها عليها. (عباس:2005، 50)

لقد شكلت الحرب الأهلية اللبنانية تحديا حقيقيا لسوريا، وذلك بسبب خشية الحكومة السورية من تداعيات الحرب وانتقالها إلى الأراضي السورية التي تعاني هي الأخرى من توازنات طائفية وعرقية، إضافة إلى أن التصعيد الإسرائيلي المستمر على لبنان كان يهدف إلى تزايد الانقسام الطائفي فيها خاصةً وأن كلَّ عملية إسرائيلية كانت تستهدف الفلسطينيين في لبنان، كان الموقف ينقسم بشأنها في لبنان إلى خصمين، المسيحيين كان يرى ضرورة أن تُعاقب الدولة

الفلسطينيين كي لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضي اللبنانية، في حين أن المسلمين واليسارين برئاسة الراحل كمال جنبلاط كان يُطالب بتدخل الجيش اللبناني للدافع عن الفلسطينيين حمايتهم، واشتدت الهجمات الإسرائيلية رداً على العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.(زيادة، 2005)

وخلال تلك المرحلة اتجهت الحسابات الدولية التي كانت تديرها الولايات المتحدة بمفردها بشكلٍ نادر مع المصالح السورية في ضرورة التدخل السوري في لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم تدخلها لحفظ المصالح السورية في لبنان وبالمقابل حافظت سورية في تدخلها العسكري على الوجود المسيحي الماروني الذي كان موالياً لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سميَّ اتفاقية الخط الأحمر الاتفاقية غير المكتوبة، والتي تقضي كما جاء في رسالةٍ بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلي آيغال آلون إلى كيسنجر التي نقلها بدوره إلى دمشق أن يكون الانتشار السوري في البحر والجو محدوداً ولا يتجاوز شمالي خط صيدا . جزين (الخط الأحمر)، وألا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق وبيروت، مقابل ذلك تعترف إسرائيل بالمصالح السورية في أجزاء من لبنان.(زيادة، 2005)

يتبين من ذلك أن الوجود السوري في لبنان ارتبط بغطاء إقليمي دولي دخلت القوات السورية ضمن قوات الردع العربية أثر قمتي الرياض والقاهرة لإبقاء الحرب الأهلية، بينما على المستوي الدولي فإن القوى الدولية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وفرتا الغطاء للوجود العسكري السوري في لبنان، حيث نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمر باعتباره شكل من أشكال الهيمنة الإيجابية فيما عدته فرنسا بأنه مرتبط بمدى تقدم عملية السلام بين العرب وإسرائيل للوصول إلى تسويه عادلة للصراع العربي الإسرائيلي، غير أن طريق الأسد إلى التدخل السوري في لبنان لم يكن معبداً تماماً، حيث كان الأسد قد راهن بعد فشل الوثيقة الدستورية على انتخاب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية في مايو 1976 قبل موعد انتهاء ولاية فرنجية بفترةٍ مبكرة، وحسم الأسد في النهاية خياره بدخول قواته العسكرية إلى لبنان لحماية معاقل المسيحيين معتبرة أن التدخل في لبنان واجبٌ قومي للحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه من التدخل الأجنبي، لذلك أرسل الأسد على الفور في 1 مايو 1976 قوةً مسلحة تعدادها 4000 جندي مع 250 مصفحة لدخول لبنان وقد سحب الأسد معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية العراقية المتوترة، وتمكنت على الفور من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين في مدينة زحلة الواقعة في وادي البقاع، لكن

تدخل الأسد هذا الذي قدَّر له في البداية أن يكون محدوداً امتدَّ شيئاً فشيئاً في الأراضي اللبنانية (زيادة،2005)

يتضح من ذلك أن سوريا تدخلت في الشأن اللبناني خلال الحرب الأهلية لصالح المليشيات المسيحية للحيلولة دون اندحارها على يد القوات الفلسطينية اللبنانية المتحالفة، ولم يكن لسوريا هدف من وراء تدخلها سوا منع تأسيس نظام لبناني جديد لأهيمنه لها عليه قد يدفع بسوريا إلى الدخول في مواجهة مع إسرائيل، لذلك نجد أن سوريا احتلت حوالي ثلي الأراضي اللبنانية، واقتنع السوريون أنذاك بشرعيه الوجود السوري في لبنان، ولهذا السبب رفض السوريون انسحابا متزامنا للقوات السورية الإسرائيلية من لبنان كما جاء في اتفاق 17مايو1983 (صياغة:2007، 17)

والواضح من ذلك أن التدخل السوري في لبنان كان بداية التورّط السوري الحقيقي في الحرب الأهلية اللبنانية، فلم تعد سوريا راعياً إقليمياً للبنان، بل أصبحت طرفاً في هذه الحرب، حيث آثار التدخل السوري في لبنان تأييد الطرف المسيحي على حساب الطرف الفلسطيني، آثار في وجه الأسد عاصفةً من الرفض ممزوجةٍ بالغضب وزالت عن الأسد تلك الصورة التي استحقها بجدارة عقب حرب أكتوبر 1973، صورة الزعيم الذي يحرص على مصالح أمته العربية ويسعى جاهداً لتحقيق التضامن العربي في وجه العدو الصهيوني، غير أن كلُّ ذلك لم يكن ليُثني الأسد عن تدخله الذي رأى فيه واجباً قومياً، وسيسعى فيما بعد على إضفاء هذه الصفة على تدخله أثناء مؤتمر المصالحة الذي عقد في الرياض في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1976 عندما تم الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها قوات الردع العربية مما اعُتبر نصراً دبلوماسياً للرئيس الأسد الذي حصل أيضاً على دعمٍ مادي من كلٍ من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان (عبد الودود:2005)

وقد توثقت تلك العلاقات بعد اتفاق الطائف عام 1989 الذي أسهم في وضع أسس لقيام دولة لبنانية بعد انتهاء الحرب الأهلية التي مرت لبنان بها، حيث أكد هذا الاتفاق على وضع أسس التوافق بين جميع الطوائف اللبنانية وسحب سلاح جميع المليشيات اللبنانية، (باكير،2006) وكذلك وضع الاتفاق أسس شرعية وقانونية للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، حيث أوجد البيئة والشروط الموضوعية إلى تطوير تلك العلاقة لتشمل مختلف المجالات السياسية انطلاقاً من وحدة المصير، وتحقيقاً للتكامل والتعاون المشترك، وصولاً لنسيج اجتماعي منسجم، فضلاً عن العلاقات العسكرية والأمنية حفاظاً على أمن كل منهما وسيادته وكل ما من شأنه أن يخدم التنمية والتطور في مجتمعيهما، ويعزز تعاونهما ويؤسس لسياسة موحدة تجاه

القضايا الإقليمية والدولية، والتي يحتاج إليها كل منهما للتنمية في الداخل الاستقواء بها للتعاون مع الخارج. (عبد الودود :2005)

كانت لبنان إذاً بداية الدخول السوري الصريح في اللعبة الإقليمية وثم سيطرتها عليها بشكلٍ كامل، وقد تعزز ذلك عند إدراك الأسد لمغزى التحولات الدولية بعد حرب الخليج الأولى في عام 1990، إذ أدرك أن هدفه في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة في الاتحاد السوفيتي حليفه الرئيسي، فتكيّف بشيءٍ من الحذر مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، لكنه لم يتخلَّ عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول في مخاطر غير محمودة العواقب، وما عزّز من قوة سورية على الردع هو احتفاظها بقواتها في الأراضي اللبنانية ووضعها في مواقع عسكرية استراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية الغربية في حال نشوب أيّ هجوم إسرائيلي مفاجئ، ومن هذا المنطلق تحول الأسد في تخطيطه الاستراتيجي للصراع مع إسرائيل من تحقيق التوازن الاستراتيجي من طرفٍ واحد، إلى إثبات قدرة الردع العسكرية من طرفٍ واحد أيضاً، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية التي احتفظت معها سورية بعلاقاتٍ سياسية وعسكرية، لكن ذلك لم يمنع الأسد في المقابل من استثمار حرب الخليج للحصول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيّقن أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي بإمكانها الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلٍ عادل وشامل ودائم في المنطقة للصراع العربي- الإسرائيلي، وهو ما شجّعه على الاستجابة للرغبة الأمريكية في تحقيق حلفٍ دولي ضد العراق على أمل أن تُترَجم هذه الرغبة لاحقاً بعرفانٍ للجميل يقوم على تحقيق الولايات المتحدة لوعودها التي قطعتها لسورية ولغيرها من أطراف الصراع في منطقة الشرق الأوسط وللحفاظ على مصالحه في لبنان (عبد الودود :2005)

يتبين من ذلك أن الأسد كان يستخدم لبنان كمسرحٍ لتغيير الخارطة الإقليمية بشكلٍ يوظفه باستمرار لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وإفساد المجهودات الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة دون سوريا.

ولقد كان التدخل السوري مبكرا في لبنان، وبشكل مكثف أكثر من أي طرف خارجي، ودخولها كان تحت شعار قومي وأمني بحجة استدعائها من لبنان لتفويت الفرصة على القوى الأجنبية للانفراد به لتستمر في إطار قوات الردع العربية ( 1976 ). ومن ثم فإن الهدف المعلن هو مساعدة لبنان للخروج من أزمته بكل الوسائل المتوفرة( سياسية وعسكرية)

إن التدخل السوري في لبنان جاء لتحقيق عدة أهداف لعل أهمها:

1- التدخل السوري في لبنان ناجم عن إدراك سوريا لأمنها القومي بعد هجمات إسرائيل المختلفة واحتلالها للجولان، حيث رأت أنه لا يمكن بناء أمنها فقط على الحدود بل كذلك في توظيف أراضي لبنان.

2- بعدما فقدت سوريا سيطرتها على الجولان، ظهرت حاجتها المتزايدة في استعمال الساحة اللبنانية، ليس لكشف الهجمات الإسرائيلية والتصدي لها في الوقت المناسب فحسب، بل لتحسين موقعها الاستراتيجي. فوجودها في لبنان يكسبها رصيدا ردعيا هاما من شأنه أن يصحح الخلل الحاصل في فقدانها لبعض مواقعها الاستراتيجية.

3- سعت سوريا من خلال تدخلها إلى الحفاظ على وحدة لبنان. ذلك أن سوريا تتأثر بدرجة كبيرة بأمن لبنان، لذا فإن صيانة أمنها ضد أي طرف يتطلب ضمان استقرار لبنان وجعله قويا.

4- لقد كان للصراع العربي الإسرائيلي الطويل أثره الواضح في إسراع سوريا بالتدخل في لبنان.

5- تمثل الورقة اللبنانية بالنسبة لسوريا أحد عناصر قوتها في نطاق عملية التسوية السلمية، حيث ربطت أي تسوية بين لبنان وإسرائيل بالتسوية بين سوريا وإسرائيل. (العلاقات اللبنانية السورية: موقع يابيروت)

## العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان 2000:

بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وتولي ابنه بشار الأسد سدة الحكم دخلت العلاقة السورية- اللبنانية منعطفاً جديداً بدأ من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في مايو 2000 قبل وفاة الأسد بأيام قليلة، ثم صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بالانسحاب السوري من لبنان وفقاً لاتفاق الطائف نظراً لانتهاء دورها في لبنان (شامية:2004)

لقد أسهم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في مايو 2000م؛ ببلورة مستقبل العلاقات السورية اللبنانية، على ضوء الوجود السوري في لبنان، والذي كان مقروناً بالوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني. وقد كانت هناك ردود أفعال مختلفة على الساحة اللبنانية انقسمت بين مؤيد ومعارض للانسحاب السوري. وقد عدَّ الرئيس اللبناني (إميل لحُّود) أن الوجود السوري في لبنان شرعي ومؤقت، وأنه جعل قضية الانسحاب السوري هي شأن سيادي يتعلق أمره بالدولتين

السورية واللبنانية، وأن الانسحاب السوري لن يكون قابلاً للتحقيق الفوري، فهو أمر مستبعد بسبب التهديد الإسرائيلي المستمر للجنوب اللبناني.(عبد الفتاح:2001، 17)

وفي أيلول2000م أعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية في لبنان، والتي أدَّت إلى وصول الحكومة الجديدة برئاسة رفيق الحريري، والتي كانت تختلف عن الحكومة السابقة، حيث كان سليم الحُصُّ مؤيداً لسورية، ويدعم المقاومة بشكل علني وصريح، كما إنه منح حزب الله مساندة كبيرة لم يسبق لها مثيل، وإلى جانبه الرئيس إميل لحُّود الذي تسلَّم منصبه في أواخر عام 1998م، بعد أن كان قائد للجيش اللبناني، وكان على علاقة وثيقة بدمشق. أما رئيس الوزراء رفيق الحريري فقد كانت علاقته وثيقة بكلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. (سويلمان:2004، 73-74)

لقد حدث على الساحة الدولية العديد من المتغيرات، التي كان لها دورٌ في زيادة الضغوطات على سوريا؛ منذ أحداث 11 سبتمبر، ومجيء إدارة أمريكية جديدة مهتمة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، وعلى رأسهم المحافظون الجدد، حيث أجاز الكونغرس الأمريكي بإجماع "قانون محاسبة سوريا"، وقانون "إعادة السيادة اللبنانية" لعام 2003م؛ فطالب قانون المحاسبة الأمريكي حكومة دمشق بالتوقف عن دعم الإرهاب، ووقف برامج أسلحة الدمار الشامل، وإنهاء احتلال لبنان، فضلاً عن السيطرة على عمليات تهريب النفط والأسلحة عبر الحدود العراقية، وإلا واجهت عقوبات اقتصادية قاسية( (خالد:2006)

حيث بدأ التوتر يزاد في العلاقات اللبنانية السورية يظهر بشكل أكبر، بعد التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود بولاية ثانية بدعم من سوريا، فكان من المفترض أن تنتهي ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود في تشرين الثاني 2004 حيث يحدد الدستور ولاية واحدة من ست سنوات للرئيس ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد مرور ست سنوات وقدد جدد البرلمان اللبناني للحود، مما دفع المعارضة اللبنانية لتعلن رفضها للتمديد وللدور الذي لبعته سوريا في تمديد ولاية لحود مرة أخري الأمر الذي أسهم في تزايد الضغوط الدولية على سوريا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لإجبارها على الانسحاب من لبنان. (الحبيطي،2007: 320-321)

وقد تجسد ذلك الضغط من خلال استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في الثامن من أيلول 2004، والذي أكد على دعم مجلس الأمن لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع أراضيها، وأن تكون العملية الانتخابية في لبنان حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعية دون تدخل أو تأثير أجنبي كما تضمن القرار تدويل العلاقات اللبنانية السورية وذلك بنقلها من طابع العلاقات

الثنائية، وجعلها تحت يد مجلس الأمن إضافة إلى التأكيد على انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وحل المليشيات في لبنان (سارة، 2005)

كما هو واضح أن محتوى القرار 1559 فإنه موجه ضد الوجود السوري في لبنان وإن هدفه تقليص وجود وفاعليه سوريا وأنصارها فيه، كما أنه أسهم في تزايد الضغوطات السياسية ضد سوريا.

**العوامل التي أسهمت في صدور قرار1559أهمها:**

هناك العديد من العامل التي أسهمت في صدور قرار مجلس الأمن 1559 والتي تتمثل في

- فك العلاقة الاستراتيجية بين سوريا ولبنان فكلا البلدين في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، وإن أراضيهما لازلت محتلة ولم يتم التوصل إلى حل عادل في المفاوضات المتعددة الأطراف التي توقفت منذ بداية التسعينيات بسبب التعنت الإسرائيلي في فصل المسار بين اللبناني عن السوري.
- محاولة فرنسا استعادة دورها في لبنان لملء الفراغ الذي سينجم عن الانسحاب السوري إذ كانت سوريا تمثل العائق الرئيس أمام أي تأثير فرنسي في لبنان.
- هدف القرار ممارسة الضغط الدولي على سوريا لتقليص فاعلية دورها في لبنان. (احمد،2005: 96-98)
- فصل المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع إسرائيل، وبالتالي تسهيل عملية التفاوض والتطبيع بين إسرائيل ولبنان وتوقيع معاهدة سلام على غرار كل من مصر والأردن.
- تجريد حزب الله من سلاحه بعد أن عدته الولايات المتحدة الأمريكية حزبا (إرهابيا) يتلقى الدعم من سوريا وإيران، لذلك فإن عزل سوريا وتقويض دورها في لبنان سيسهم في تفكيك الحزب وتحويلة من المقاومة المسلحة إلى الدخول في العملية السياسية. (احمد،2008: 35)

**تداعيات القرار على العلاقات السورية اللبنانية:**

- أسهم القرار في تزايد التوتر في العلاقات السورية اللبنانية.

ويعد هذا القرار بمثابة ضربة موجهة لدمشق من قبل واشنطن وباريس بعد دعمها للتمديد للرئيس لحُّود بعد تعديل دستوري، كما يبين القرار حقيقة الدور الذي لعبته فرنسا في إصدار القرار، وهو دور مركزي وحاسم، بدرجة يمكن القول إنَّه لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تعمل على صدوره لولا مساندة الموقف الفرنسي لها في إصدار ذلك القرار، ثم اتخذ له مساراً

عملياً في خطوات فرنسية، كان من بينها قيام الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) باستمزاج رأي الرئيس الأمريكي جورج بوش إبَّان قمة الثمانية، في اتخاذ إجراءات هدفها الحد من نفوذ ووجود سوريا في لبنان؛ وهو أمر كان من الطبيعي أن يرحب به الرئيس الأمريكي، الذي كان يهدف الضغط على سوريا، لتبديل بعض مواقفها وسياساتها الإقليمية والتي تزايدت بعد عملية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري ولذلك نرى توتر العلاقات السورية اللبنانية، وكذلك توترت العلاقات الاستراتيجية مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوىً متقدم جداً من التنسيق والتوحُّد في المواقف، حيث انسحبت القوات السورية بناء على القرار 1559 الذي أكد على احترام السيادة اللبنانية. وهذا ما أفقد سوريا ورقة مهمة كانت بمثابة ضمان لدور سوري إقليمي وكان هذا نتيجة إدراك صانع القرار لمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية ومتطلباتها، وما تعرضت له سوريا من ضغوطات بعد وفاة رئيس الوزراء رفيق الحريري في 2005، وفرض قانون محاسبة سوريا عليها من طرف الكونجرس الأمريكي (زيادة،2006: 195) الأمر الذي دفع صانع القرار إلى تبني قرار أكثر واقعية وعقلانية، ويقلل من حدة الضغوطات المفروضة عليها

وقد شهدت العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية ووصول الرئيس ميشيل سليمان نوعا من الحوار والانفتاح (زيادة،2006: 196)

### الموقف السوري من حرب تموز 2006:

تعد سوريا من أهم الدول الداعمة للحكومة اللبنانية وحزب الله خلال حرب تموز ذلك من خلال تقديم الدعم السياسي والمعنوي من خلال زياره قام بها وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى لبنان، أكد خلالها موقف حكومته الداعم للبنان حيال العدوان الإسرائيلي، كما دعا الشعب اللبناني للتمسك بوحدته في مواجهة العدوان الإسرائيلي، حيث طالبت سوريا بضرورة وقف إطلاق النار وتحميل إسرائيل مسؤولية هذا العدوان، إضافة إلى دعوته مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في التزام إسرائيل بوقف كامل لإطلاق النار، ووقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية، والدعوة لحل قضية مزارع شبعا بما يضمن حقوق لبنان مؤكدة أن ما قامت به إسرائيل خلال عدوانها على لبنان يشكل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبها أمام المحاكم الدولية المختصة، والتأكيد على حق لبنان في المطالبة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن احتلالها واعتداءاتها المتكررة على الأراضي اللبنانية، كما طالب بانسحاب إسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق، وتعزيز مرور قوات الأمم المتحدة لمراقبه الخط الأزرق بما فيها مزارع شبعا، (الفدعوسي،2006: 146-147) كما أكد الرئيس بشار بأن إسرائيل كانت

تهدف من الحرب على لبنان استعادة التوازن للمخطط الإسرائيلي الذي أصيب بنكسات عديدة سواء بهزيمة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر أما ضربات المقاومة وانسحابه عام 2000. (الحباشنه،2007: 429)

يتضح من ذلك أن سوريا اعتبرت حرب تموز2006 بمثابة فرصة للخروج من عزلتها الإقليمية والدولية، والتي يمكن من خلالها تعزيز دورها على الساحة الدولية ومعالجة الأزمات التي يوجهونها في علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، كذلك العمل على استثمارها في تعزيز دورها الإقليمي الذي تقلص نتيجة انسحابها من لبنان لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية تعوضها عن خسائرها المتراكمة منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، ذلك لأن حزب الله ليس كقوة عسكرية حقيقية تملك قدرات هجومية بيرة دون سوريا وايران.

لكن التغير الدولي كان الأهم في حجمه، فأحداث 11 سبتمبر مع مجيء إدارة أمريكية جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم حرب العراق وانتهاءً بصدور القرار 1559، الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود بعد تعديلٍ دستوري.

## الموقف اللبناني تجاه سوريا خلال ثورات الربيع العربي:

يعد لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثراً بالتغيرات السياسية في سوريا نظرًا للعلاقة التاريخية المتداخلة بين البلدين، فمع حدوث الأزمة السياسية في سوريا كان لبنان يعاني من الضعف والتوترات الطائفية فانقسمت الأحزاب السياسية في لبنان ما بين مؤيد ومعارض للنظام السوري، حيث برز تحالف مناهض لسوريا في لبنان تحت مسمي تحالف قوي14أذار والذي يضم أحزاب سنية ومسيحية ودرزية، في حين تشكل تحالف 8أذار المؤيد للنظام السوري والمكون من حزب الله وبعض الأحزاب السياسية والسنية والمسيحية، وكلا الطرفين متحالف مع قوي إقليمية متنافسة كالسعودية وإيران، كما وقد تزايد الضغط الدولي على سوريا لإخراجها من لبنان وإضعاف وتفكيك كثير من أدوات الضغط السورية داخل لبنان، ولكن بالرغم من ذلك تمكنت سوريا من الاحتفاظ بمكانه لها داخل لبنان من خلال توطيد علاقاتها بحزب الله.(سالم (2012:

وفى ظل تطور التحولات السياسية ومع بداية الأزمة السورية كان لبنان منكباً على نفسه منشغلا بتشكيل الحكومة عقب انهيار حكومة سعد الحريري، حيث بدأت المفاوضات بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحزب الله حول الحقائب الوزارية، والتي انتهت بتشكيل حكومة يهيمن عليها تحالف قوى 8آذار، وبالرغم من ذلك بدأ الموقف الرسمي اللبناني يتبلور بتبني رئيس

الحكومة اللبناني نجيب ميقاتي موقفاً وسطياً من خلال إتباع سياسة الحياد والنأي عن النفس والابتعاد عن سياسة المحاور العربية مع التأكيد على الالتزام بالتضامن العربي في إطار الجامعة العربية، وذلك لتجنيب البلاد الانعكاسات السلبية للأزمة السورية، وضع حد لانزلاق لبنان نحو حرب أهلية يمكن أن تسهم في تمزيق وحدة البلاد، حيث فضَّل تحالف قوي 14 آذار ومؤيدوه التريث وانتظار تطور الأوضاع التي تسير في اتجاه إضعاف النظام السوري، وتجنب تصعيد المواجهة السياسية في لبنان قبل تبلور معالم التغير في سوريا، وفي الوقت ذاته حرص تحالف 8 آذار على ابقاء الحكومة التي كان يهيمن عليها وخفض حدة التوتر في لبنان، لكن نتيجة الاختراقات السورية وتطور الأزمة بدأ التحول في موقف القوى السياسة في لبنان، حيث الانقسام والاصطفاف السياسي والطائفي بين قوى 8آذار الداعمة للنظام، وقوى 14المؤيدة للمعارضة التي رأت أن الأزمة السورية تمثل فرصة لدعم المعارضة السورية والعمل على إسقاط القوى الإقليمية التي تقف وراء قوة حزب الله في لبنان. (أبو مصطفي،2015: 101)

وقد انعكست حالة الاستقطاب بين الطرفين على السياسة الداخلية من خلال تفاقم التوتر وازياد حدة الصراع داخل الحكومة اللبنانية، ووقوع حوادث ومشاحنات وصلت إلى مستويات تكاد تشبه مناخات ما قبل الحرب الأهلية، بالرغم من أن لبنان حاولت تجنب حدوث انهيار اقتصادي وأمني شامل منذ بدء الأزمة السورية إلا انها تمكنت من تسليط الضوء على مكامن الخلل الوظيفي في العملية السياسية في لبنان، كما تمكنت من استيعاب الأزمة السورية تفادياً للانهيار، لكن تطور الأزمة السورية سيكون له انعكاس مباشرة على الداخل اللبناني نظراً لأن سوريا تحاول في بعض الأحيان نقل الأزمة السورية إلى لبنان لتخفيف الضغط عليها والتأثير فيه الأمر الذي سيكون له العديد من التداعيات مثل:

- احتمالية تعرض الأوضاع الأمنية على الحدود السورية–اللبنانية خاصة في طرابلس وصيدا والبقاع وعكار إلى حالة من عدم الاستقرار، وتزايد حالات العنف التي قد تأخذ طابعا طائفيا أو مذهبيا. (سالم:2012)

- تفشي معدلات البطالة نتيجة تزايد عدد اللاجئين السورين في لبنان، حيث بلغ عدد اللاجئين السورين في لبنان 1.1مليون لاجئ، وقد أوضح في ذلك الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان قائلا أن اللاجئين السورين مع العمال السورين الذين يوجدون بصورة شبه دائمة إضافة الى اللاجئين الفلسطينيين باتوا يشكلون ربع عدد سكان لبنان، كما قال وزير الصناعة بانوس مانوجيان "إن السورين باتوا يأخذون مكان العمال اللبنانيين" الأمر الذي من شأنه أن يزيد معدل البطالة والهجرة، كما أن ذلك الأمر يسهم

في تهديد النسيج الاجتماع الهش في لبنان.(صحيفة دراسات وابحاث العرب:2014، 6)

- تراجع قدرة حزب الله على الاستمرار في عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن الدعم اللوجستي للحزب من جانب سوريا أو إيران عبر سوريا كان جانبا مهما من معايير القوة الشاملة لحزب الله، كما أن سقوط النظام السوري سيكون له تداعياته على فرص حزب الله في أن يكون له نفوذا في الساحة السياسية اللبنانية.
- تراجع مكانة وشعبية حزب الله الإقليمية على خلاف ما كانت عليه عام 2006، حيث كان ينظر اليه باعتباره حركة مقاومة استطاعت تحقيق انتصار على العدو الصهيوني لكن نتيجة التحولات السياسية، وما أفرزته من مواقف لحزب الله متقاربة من الموقف الإيراني في معارضة بعض الثورات الشعبية أفقد الحزب الكثير من شعبيته أمام الرأي العام العربي (أبو مصطفى،2105: 102).

بدأ التوتر في العلاقات اللبنانية السورية يظهر، بعد التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود بولاية ثانية، حيث كان من المفترض أن تنتهي ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود في تشرين الثاني 2004 حيث يحدد الدستور ولاية واحدة من ست سنوات للرئيس ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد مرور ست سنوات وقدد جدد البرلمان اللبناني للحود، فتعالت أصوات المعارضة اللبنانية لتعلن رفضها للتمديد وللدور الذي لبعته سوريا في تمديد ولاية لحود مرة أخري الأمر الذي أسهم في تزايد الضغوط الدولية على سوريا لإجبارها على الانسحاب من لبنان، وقد تجسد ذلك الضغط من خلال استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الصادر بتاريخ الثامن من أيلول 2004 والذي أعاد التأكيد على دعم مجلس الأمن لسيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه، كما أكد على انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وحل المليشيات وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع أراضيها، وأن تكون العملية الانتخابية في لبنان حرة ونزيهة دون تدخل أو تأثير أجنبي.(الحبيطي،2007: 320-321)

وكما هو واضح أن محتوي القرار 1559 فإنه موجه ضد الوجود السوري في لبنان وإن هدفه تقليص وجود وفاعليه سوريا وأنصارها فيه، كما أنه أسهم في تزايد الضغوطات السياسية ضد سوريا.

إن تسارع وتيرة الأحداث على الساحة اللبنانية قد ألقى بظلاله على مطالبة سوريا بالإسراع بسحب قواتها من لبنان، وتنفيذ القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن، وقد عملت دمشق على التعامل مع الأزمة من خلال إعادة انتشار قواتها من منطقة الحمراء ببيروت، والالتزام بتنفيذ

اتفاق الطائف والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين سوريا ولبنان، كما وعدت الحكومة السورية بإنهاء انسحابها من لبنان بحلول 30نيسان. (الحبيطي،2007: 322-325)

لقد كان التدخل السوري مبكرا في لبنان، وبشكل مكثف أكثر من أي طرف خارجي، ودخولها كان تحت شعار قومي وأمني بحجة استدعائها من لبنان لتفويت الفرصة على القوى الأجنبية للانفراد به لتستمر في إطار قوات الردع العربية ( 1976 ). ومن ثم فإن الهدف المعلن هو مساعدة لبنان للخروج من أزمته بكل الوسائل المتوفرة( سياسية وعسكرية)

## المبحث الرابع

# العلاقات السعودية اللبنانية

### أولا : الدور السعودي في الأزمة اللبنانية :

تعتبر العلاقات السعودية اللبنانية ذات أهمية للطرفين، فبالنسبة للبنان هي ذات أهمية اقتصادية وتجارية وسياسية، وبالنسبة للسعودية أهمية سياسية للتخلص من الدور الإيراني في لبنان، ولكن هذه العلاقة منيت بالتأزم والتوتر.

وهنا سوف نستعرض العلاقات التاريخية بين البلدين.

ترجع العلاقات بين البلدين إلى عام 1952، حيث بدأت بزيارة رسمية لكميل شمعون، أول رئيس للبنان، للمملكة العربية السعودية حيث استقبله الملك عبد العزيز آل سعود بحفاوة كبيرة، كان العاهل السعودي أول المبادرين في الاستعانة بالخبرات اللبنانية قبل استقلال لبنان، واستعان بالخبراء والمستشارين أصحاب الفكر والرأي وحسن الإدارة، وكان اللبناني فؤاد حمزة بين هؤلاء المستشارين الذين أمضوا عقودًا من العمل السياسي السعودي. (أبو مخيمر،2013)

وفي 1976، وبمبادرة سعودية كويتية، انعقد مؤتمر قمة سداسي في الرياض، شارك فيه زعماء السعودية ومصر وسوريا والكويت ولبنان، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الهدف المباشر له معالجة أحداث الحرب الأهلية الجارية في لبنان آنذاك، وتوصلت القمة إلى وقف إطلاق النار ووقف القتال في كل الأراضي اللبنانية، وتشكيل قوات ردع عربية في حدود 30 ألف فرد، تعمل داخل لبنان وتحت إمرة رئيس الجمهورية لفرض الالتزام بوقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة والإشراف على انسحاب وعودة المسلحين إلى المواقع التي كانوا فيها قبل 13 أبريل/ نيسان 1975، ومتابعة جمع الأسلحة الثقيلة، ومساعدة السلطة اللبنانية على تسلم وحماية المرافق والمؤسسات العامة. (أبو مخيمر،2013)

وفي عام 1989 جاء اتفاق الطائف، وهو اجتماع استثنائي لمجلس النواب اللبناني في مدينة الطائف بالسعودية، حيث تم إقرار وثيقة الوفاق الوطني، والتي أكدت هوية لبنان العربية وجاءت بعدد من الإصلاحات في النظام السياسي اللبناني، وهو الذي أصبح فيما بعد دستورا جديدًا للجمهورية اللبنانية. وقد تعدى الدعم السعودي لهذه العلاقة البعد السياسي، فاقتصاديا قامت المملكة بدعم لبنان بأكثر من 12 مليار دولار، ويتمثل ذلك الدعم في منح ومساعدات

وقروض ميسرة بالإضافة إلى الكثير من المعونات العسكرية والتنموية، ووصف الكثير من السياسيين اللبنانيين العلاقة بين البلدين بالعميقة والمثمرة منذ عقود، حيث يقول محمد البعلبكي، نقيب الصحفيين اللبنانيين السابق في تصريحات سابقة إن "العلاقات اللبنانية – السعودية ارتكزت على قول الملك المؤسس، عبد العزيز آل سعود، بشكل صريح وعلني لأبنائه لبنان وطنكم الثاني".(عبد الحليم،2016)

لقد بنيت العلاقات السعودية اللبنانية على أساس روحية هذه الكلمة، وما تزال مستمرة حتى اليوم، لهذا التزم أبناء الملك عبد العزيز آل سعود الذين تعاقبوا على تولي المسؤوليات من بعده، بهذا التوجه الصادر عن والدهم، وطوال تاريخها الممتد منذ تأسيس المملكة العربية السعودية حتى اليوم، لم تعرف العلاقات اللبنانية–السعودية أيّة شائبة، إلا أن تنامي النفوذ الإيراني متمثلا في "حزب الله" ومواقفه المعادية للصف العربي يهدد صفو هذه العلاقات، ويلاحظ إضافة إلى العلاقات الدبلوماسية والرسمية المستمرة منذ زمن، فإن السعودية تبدي دائماً اهتماماً مباشراً بكل شأن لبناني، فما من أزمة تمر بها هذه البلاد، إلاّ وكانت السعودية بجانبها، تضع كل إمكانياتها لمساعدتها لإيجاد مخارج لأزماتها واطمئنان لمستقبل شعبها، ويتجلى ذلك واضحا في عدة مواقف تاريخية للسعودية، أبرزها استقبال اللبنانيين وتأمين فرص العمل لهم، والمحاولات المستمرة لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية ودعم لبنان بشكل مستمر في المحافل الإقليمية والدولية، واستضافة ورعاية اتفاق الطائف وأخيرا دعم المملكة الكامل في عمليات إعادة البناء والإعمار في لبنان. (عبد الحليم،2016)

المحددات التي دفعت السعودية للتدخل في الازمة اللبنانية :

1- عندما تم اغتيال الرئيس البناني السابق رفيق الحريري تنبهت المملكة العربي السعودية على الفور لخطر الرحلة التي سيدخل فيها لبنان والتي قد تكون اخطر من فترة الحرب الأهلية نفسها .
2- القضاء على النفوذ الإيراني والسوري في لبنان .
3- الحفاظ على الصورة السعودية في الساحة الاقليمية بعد اهتزازها في اليمن وسوريا
4- دعم حكومة سعد الحريري الموالية للسعودية .

## العلاقات الاقتصادية بين البلدين:

لقد بلغ حجم الاستثمارات السعودية في لبنان في عام 2010 نحو 16 مليار ريال، وتمثل نحو 40 في المئة من الاستثمارات العربية، في حين بلغ حجم التبادلات التجارية بين البلدين

نحو 2.790 مليار ﷼ أضف إلى ذلك الأعداد الكبيرة من العمالة اللبنانية التي تتجاوز 300 ألف شخص التي تقيم في السعودية، والتي تعد أكبر جالية عربية مستثمرة داخل المملكة، كما أن المستثمرين اللبنانيين فيها يتجاوزون 600 مستثمر، تتركز غالب استثماراتهم في أعمال المقاولات، والإنشاءات، والديكورات، وبعض الصناعات، وقد قام البلدان بإنشاء مجلس الأعمال السعودي اللبناني، الذي يُعني بالتنسيق الاقتصادي والتجاري بين البلدين على المستوى الحكومي من جهة، وعلى مستوى التجار والمستثمرين من جهة أخرى، كان من أبرز نتائج هذا المجلس هو تدشين الملتقى الاقتصادي السعودي اللبناني، الذي يقام بشكل سنوي، هذا بالإضافة لوجود هيئة تنمية العلاقات الاقتصادية اللبنانية السعودية، ومجلس العمل والاستثمار اللبناني في السعودية. (عبد الحليم،2016)

السعودية ورفيق الحريري الاب وسعد الحريري الابن :

بدأت حكاية اللبناني رفيق الحريري، بالمملكة العربية السعودية؛ عادية. مغترب لبناني أراد أن يعمل ويكد من أجل أن يبني نفسه في بلد النفط، لكن بعد أقل من عام من وصول الرجل للسعودية أصبح فجأةً غير عادي! توسع في مشاريعه الاقتصادية والتجارية، حتى جذب نظر الأسرة الحاكمة، ليصبح فيما بعد رجلها السياسي ومن ثم أصبح سياسيًا ذا نفوذ قوي، أثر في السياسة السعودية وتأثر بها، مُورثًا هذا النفوذ لأسرته حتى بعد اغتياله في 2005. كما أورثهم ثروة مالية ضخمة، جزء منها مُرتبط بمشاريع في السعودية، ما يجعلها مُهددةً على أثر الأزمة الأخيرة بين المملكة ولبنان، وقد حظي رفيق الحريري بثقة العائلة السعودية الحاكمة، فتبادلت معه المصالح الاقتصادية بادئ ذي بدء، ومنحته الجنسية السعودية عام 1978، لينطلق في الثمانينيات نحو مزيد من الإنجازات الاقتصادية بتسهيلات حامل تلك الجنسية. كما استغل كونه لبنانيًا ليعمل مبعوثًا شخصيًا للملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في لبنان، مُؤديًا دورًا تاريخيًا في إيقاف الحرب الأهلية اللبنانية بدعم سعودي عبر ما عُرف باتفاق الطائف، عام 1989.(عوف،2016)

وبعد انتهاء الحرب، ساهم الحريري بشكل كبير في إعمار لبنان، لذلك شكل اغتياله عام 2005 محطة فارقة على صعيد السياسة الداخلية اللبنانية القريبة من المملكة العربية السعودية، فرحيل الرجل اللبناني السُنّي أدخل لبنان في أزمة سياسية أضعفت الدور السعودي هناك حتى يومنا هذا، وأخذت أطراف إقليمية ذات مصالح، تسيطر أكثر على لبنان بدعمها لحزب لبناني هنا أو هناك، وبعد اغتيال الحريري الأب، فضّل واحد من أبنائه – كان يدير مشاريع العائلة – الاتجاه للعمل السياسي، إنه سعد الدين الذي تمكن من شغل منصب رئاسة وزراء لبنان خلال الفترة ما بين عامي 2009 و2011، وحل محل والده زعيمًا للسنة في لبنان. وهو يتولى رئاسة

تيار المستقبل. ورغم أن إرثه السياسي والمالي من والده هو الذي ساعده على البروز في البداية، إلا أنّ سعدًا أخذ يبني شبكة واسعة من العلاقات عبر العالم، كما أنّه استطاع خلق تحالف مع العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي تعارض بقوة الوجود السوري في لبنان، وتعارض سياسة حزب الله وتقاربه مع إيران، تحت اسم «الرابع عشر من آذار». ويرتبط هذا التحالف بطبيعة الحال، بعلاقات وثيقة بالسعودية. (عوف،2016)

لذلك ارتبط سعد الحريري بصلات وثيقة بالعائلة المالكة السعودية، خاصة أثناء حكم الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، إذ أدركت السعودية أهمية أن يصبح سعد من الشخصيات السياسية السنية في لبنان. وتدعم السعودية الآن تيار «المستقبل» اللبناني، مع القيادات السنية المعارضة ، وأبرزها رئيس الحكومة الأسبق نجيب ميقاتي، إلا أن الحريري يعتبر الحليف الأبرز إلى جانب المملكة والذي يعمل من أجل أن "تكون الكلمة موحدة على الصعيد السُني"، ومن أجل جمع القيادات السنية برعاية سعودية. (عوف،2016)

### توتر العلاقات بين البلدين:

تمر العلاقات السعودية اللبنانية بمنعطف حاد بسبب ما سمته المملكة بمواقف لبنانية مناهضة لها على المنابر الإقليمية والدولية، لاسيما من حزب الله، عقب الاعتداء على سفارتها في طهران، بالتزامن مع تجميد مساعدات عسكرية سعودية إلى لبنان بقيمة 4 مليارات دولار، ومن أسباب التوتر بين البلدين رفض لبنان وامتناعها عن التصويت على قرار وزراء الخارجية العرب الذي طالب إيران بوقف دعم الميليشيات والأحزاب المسلحة داخل الدول العربية، واعتبار ذلك تهديدا للأمن القومي العربي، وكانت السعودية أعلنت في نهاية 2013م عن تقديم منحة إلى لبنان بقيمة ثلاثة مليارات دولار على أن يتم بها شراء أسلحة من فرنسا، بالإضافة إلى منحها هبة أخرى بقيمة مليار دولار إلى قوى الأمن الداخلي، وذكر أن سبب التوتر بين البلدين، أن السعودية قدمت لدولة لبنان الكثير ولم تكن تتوقع منها أن تمتنع عن التصويت على قرار يصب في صالحها بالنهاية، معتبرة ذلك بأنه فيه نوع من نكران الجميل، موضحًا أن المستفيد الأول من هذا التوتر هي إيران. (أبو مخيمر،2013)

وبناء على ذلك أعلنت السعودية في19 فبراير 2016، وقف مساعدات للبنان تُقدر بمليارات الدولارات في تجلٍّ للغضب السعودي من الموقف اللبناني تجاه إيران، وسيطرة حزب الله على الحياة السياسية داخل بلاده، وقد تباينت أسباب القرار وطريقة النظر إليه بين السياسية والاقتصادية باختلاف وجهات نظر الأطراف المعنية به. واعتبر أن هذا القرار جاء من قبل السعودية كرد فعل بعد أن تراكمت المواقف السلبية من لبنان، ومنها عدم إدانتها للاعتداء على

السفارة والقنصلية السعودية بطهران، بالإضافة لغياب دورها من الموقف العربي المشترك حول العراق وسورية وعاصفة الحزم باليمن، إن كل هذا الأمور تعني أن إيران وحزب الله تحكموا في مقاليد السلطة بلبنان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مشيرًا أن هدف السعودية من قراراتها مؤخرًا ضد لبنان هدفه تحريك القوى اللبنانية الداخلية للوقوف ضد المد الإيراني في العالم العربي.

ومن أهم قرارات السعودية ضد لبنان:

- إيقاف المساعدات المقررة من المملكة لتسليح الجيش اللبناني عن طريق الجمهورية الفرنسية وقدرها ثلاثة مليارات دولار أمريكي.
- إيقاف ما تبقى من مساعدة المملكة المقررة بمليار دولار أمريكي المخصصة لقوى الأمن الداخلي اللبناني.

**ردود الافعال اللبنانية:**

استقبلت الأوساط السياسية اللبنانية القرار السعودي بمواقف مختلفة، حيث اتجهت القوى السياسية اللبنانية المؤيدة للسعودية التي تعتبر حليفة لها وأبرزها قوى 14 آذار، إلى خلق تبريرات للخطوة السعودية، حيث أعرب رئيس تيار المستقبل، سعد الحريري، عن تفهمه التام لقرار السعودية، نظرًا لحجم الألم الذي وقع جراء اتخاذ وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل، قرار يجافي المصلحة اللبنانية والإجماع العربي في خدمة محاور إقليمية، حسب تعبير الحريري، وقال: إ"ننا نتطلع إلى قيادة المملكة لتنظر إلى ما يعانيه لبنان بعين الأخ الكبير، ونحن على يقين بأنها لن تتخلى عن شعب لبنان مهما تعاظمت التحديات واشتدت الظروف، وأكد أن لبنان لا يمكن أن يجني من تلك السياسات، التي أقل ما يمكن أن يقال فيها إنها رعناء، سوى ما نشهده من إجراءات تهدد في الصميم مصالح مئات آلاف اللبنانيين، الذين ينتشرون في مختلف البلدان العربية، ويشكلون طاقة اقتصادية واجتماعية، يريد البعض تدميرها، تنفيذًا لأمر عمليات خارجية".(أبو مخيمر،2013)

من جانبه، أرجع حزب الله القرار السعودي إلى الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها المملكة؛ بسبب حجم النفقات الضخمة لعدوانها على اليمن، وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وأشار الحزب إلى أن القرار السعودي بوقف المساعدات المالية للجيش والقوى الأمنية لم يفاجئ أحدًا على الإطلاق في لبنان، وأكد أن قرار السعودية يكشف مجددًا زيف ادعاءاتها الباطلة في مكافحة الإرهاب، من بينها، حسب ما كان يفترض، خطوة دعم الجيش اللبناني، كما

رفض الحزب تحميله المسؤولية بسبب مواقفه السياسية والإعلامية في دعم اليمن وشعب البحرين، وسواه من الشعوب التي تكتوي بنار الإرهاب السعودي. (أبو مخيمر،2013)

أما وزير الدفاع اللبناني، سمير مقبل، فقد قلل من أهمية الدعم السعودي لقواته من الأساس، حيث قال: إن القرار السعودي بإلغاء الهبة العسكرية لن يؤثر على الجيش، والمؤسسة العسكرية ستتدبر أمرها من خلال قرار مجلس النواب الأخير بشأن تسليح الجيش، والهبات من الدول الأخرى. (أبو مخيمر،2013)

**موقف الدول الخليجية:**

وفى تصعيد من الجانب السعودي والخليجي أصدرت السعودية والإمارات والبحرين تحذيرات بشأن السفر إلى لبنان، وحثت السعودية والبحرين مواطنيهما على مغادرة لبنان. وقررت الإمارات منع السفر إليه مع تخفيض بعثتها الدبلوماسية في بيروت إلى الحد الأدنى، يأتي ذلك بعد أيام قليلة من قرار السعودية، وطالبت وزارة الخارجية السعوديين "عدم السفر إلى لبنان حرصا على سلامتهم". وكذا فعلت وزارة الخارجية البحرينية، التي طلبت من البحرينيين "مغادرة لبنان فورا مع توخي أقصى درجات الحيطة والحذر "، وأعلنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في الإمارات أنها "رفعت حالة التحذير من السفر الى لبنان الى "منع السفر إليه، وكان مسؤول سعودي قد قال في معرض إعلانه عن وقف برنامج المساعدات إن الرياض لاحظت "مواقف لبنانية معادية ناتجة عن هيمنة حزب الله على الدولة اللبنانية."

يذكر أن الخلاف في لبنان بين حزب الله وحركة أمل الشيعيتين والقوى الأخرى التي تدور في فلكهما من جهة، وتيار المستقبل والقوات اللبنانية وغيرها من القوى المناوئة لحزب الله من جهة أخرى ليس وليد هذه اللحظة الراهنة، بل يعود الى المرحلة التي سبقت اغتيال رئيس وزراء الاسبق رفيق الحريري قبل اكثر من 10 سنوات. وتعمق هذا الخلاف بسبب الأزمة السورية حيث يقاتل حزب الله الى جانب النظام في سوريا بينما المعارضة السورية تحظى بالدعم السعودي الكامل. (أبو مخيمر،2013)

ومن تداعيات هذا القرار على الداخل اللبناني الانقسام داخل الحكومة اللبنانية ما بين منحاز للسعودية واخر لإيران، كما أثر هذا القرار على الاقتصاد اللبناني والسياسة اللبنانية

# الفصل الخامس
# أثر البيئة الدولية في تطور أزمة النظام السياسي اللبناني

- المبحث الأول: العلاقات اللبنانية الفرنسية
- المبحث الثاني :الدور الأمريكي في الأزمة اللبنانية
- المبحث الثالث: العلاقات اللبنانية الروسية
- المبحث الرابع :دور هيئة الأمم المتحدة

## المبحث الأول

# العلاقات اللبنانية الفرنسية

### أولا: العلاقات السياسية.

تعتبر العلاقات اللبنانية الفرنسية إذا ما قورنت بعلاقات أي دولتين أخريين علاقات خاصة جدا خصوصا وأن جذورها تمتد إلى عدة قرون، والواضح بما لا يدع مجالا للشك أن فرنسا لعبت دورا حاسما في وجود الكيان اللبناني، وهو ما يثبته التاريخ الحديث ففي عام 1861 تدخلت عسكريا في الحرب الأهلية اللبنانية الأولى والتي أسفرت عن قيام متصرفيّة جبل لبنان نواة الدولة اللبنانية المعاصرة، وفي عام 1920 أعطت عصبة الأمم لفرنسا سلطة الانتداب على شمالي بلاد الشام لينجم عنه دولتا سوريا ولبنان بحدودهما الحالية، انتهى الانتداب اسميا عام 1943 وفعليا عام 1946 دون أن يُخلّف الكثير من الذكريات المُرة بين الفرنسيين واللبنانيين، لكنه خلّف تركة كبيرة من الوشائج الثقافية والقانونية والإدارية، أما في الحرب الأهلية اللبنانية الثانية عام 1958 لم تستطع باريس إرسال قواتها لكنها دعمت سياسيا وتسليحيا فريقا من اللبنانيين. (الجزيرة نت:2005)

ومما سبق اتضح أن لبنان تدين لفرنسا بأنها هي الدولة التي وضعت البذرة الأولى للكيان اللبناني المنفصل عن الدولة السورية الكبرى وليس هذا الغرس الجديد الذي غرسته فرنسا ولكنه خطوة مهمة لفرنسا في سياسة فرق تسد التي انتهجتها دول الاحتلال الأوروبي للوطن العربي في ذلك الوقت وهو بالفعل آتى ثماره فأصبحت فرنسا تتحكم بكل شاردة وواردة في السياسة والاقتصاد والثقافة في لبنان حتى أثقل كاهلها كثرة الأحداث المتتالية التي مرت بها لبنان.

وهو ما انعكس فيما بعد على التدخل الفرنسي في الشؤون اللبنانية فمع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية الثالثة منتصف السبعينيات لم يعد في وسع فرنسا إلا تقديم الدعم السياسي فقط وحتى هذا الدور وجِد من حاول منعه بقتل السفير الفرنسي لوي دولامار عام 1981، أمر الذي دفع فرنسا لتوجيه بوارجها اتجاه شواطئ بيروت وطرابلس عام 1982 وذلك لإجبار المقاومة الفلسطينية المغادِرة إلى المنافي وبهذه الخطوة عاد الفرنسيون إلى التدخل في لبنان تحت جناح القوة الغربية المتعددة الجنسيات إلا أن ذلك لم يستمر لوقت طويل حيث غادر الجميع عام 1983 بعد سلسلة تفجيرات كلّفت الفرنسيين عشرات القتلى والأميركيين مئات منهم في طرفة عين.(موقع الدبلوماسية الفرنسية،2013 )

ومن الجدير ذكره بناءً على ما سبق أن العلاقات اللبنانية الفرنسية كانت تعاني من التذبذب الواضح ،وقد ارتبط ذلك مليا بالأوضاع الداخلية للبنان، حيث إن كلما ازدادت الأوضاع سوءا تجد فرنسا تخفف من دورها في لبنان لأن ذلك يؤثر بدوره على الأوضاع في الداخل الفرنسي، لكن عندما تخف سوءة الأوضاع نوعا ما تجد أن فرنسا تستعرض عضلاتها في السياسة اللبنانية.

وتأكيدا على ذلك أن فرنسا بعد أن وصل دورها إلى أدنى مستوياته في العام 1990 حين اكتفت بمنح اللجوء إلى قائد الجيش اللبناني السابق العماد ميشال عون أحد ابرز اللاجئين اللبنانيين إلى باريس بموجب اتفاق بينها وبين السلطات اللبنانية، وعبرها مع سورية لمدة 15 عاما منذ اطاحته من قصر بعبدا العام 1989 وحتى ايار من العام (2005) حين عاد عون إلى لبنان وأخذ موقعه في الحياة السياسية اللبنانية. (مصدق،2016)

لقد حاولت فرنسا فيما بعد اثبات وجودها من خلال التأكيد أن السلام في الشرق الأوسط يجب ألا يتم على حساب لبنان الذي دفع ولا يزال يدفع ثمنا باهظا خلال الجرح النازف والمفتوح في الجنوب، وهو ما ترجمه وزير الخارجية الفرنسي هيرفي دو شاريت في حديث إلى صحيفة «النهار» اللبنانية في صيف 1995 «إن السلام في الشرق الاوسط يجب ألا يتم على حساب لبنان، وإذا قلته الآن بهذا العزم فلأني متأكد أنه على رغم الحدود الدولية والإقليمية الراهنة فان صوت فرنسا لا يزال له وزن في هذه المنطقة خصوصا حيال لبنان، من الأكيد أنه سيكون سهلا التوقف عند هذا الحد ولكن مشاركتنا في القوة الدولية العاملة في الجنوب تدل على أننا ذهبنا إلى أبعد من إعلان المبادئ.» هذا على صعيد التصريح الذي تم ترجمته عمليا بعد عام واحد تقريبا، حيث أتيح لدو شاريت نفسه أن يشارك بطلب من سورية في لجنة تفاهم نيسان بعد الاعتداء الاسرائيلي على لبنان، فعادت فرنسا بذلك إلى لعب دور إقليمي بناء على طلب سورية ومن الجنوب اللبناني بالذات، وقد ساهم ذلك في تعثر المفاوضات السلمية التي كانت جارية بين سورية و(إسرائيل). (مصدق،2016)

ومنذ اللحظة الاولى لوصول الحريري إلى رئاسة الحكومة في لبنان اضطرت فرنسا إلى الدفاع عن علاقة صداقة شخصية أدرجتها في إطار «الحضور المتكافىء» لفرنسا حيال جميع اللبنانيين، ولا يمكن التغاضي في هذا الصدد عن الخط الواسع التي افتتحته هذه الصداقة بين الرئيسين شيراك والحريري على خط الطائفة السنية، وقد خشي أبناء هذه الطائفة تاريخيا من علاقات فرنسية لبنانية وثيقة تعود إلى زمن الانتداب، وتحالف المسيحيين مع فرنسا أو ما عرف بتطلعهم نحو الغرب في الوقت الذي كان يتطلع فيه المسلمون، وكانت الغالبية السياسية للطائفة السنية حينئذ، إلى الشرق أو الجوار العربي، والعلاقة بين شيراك والحريري كسرت هذا الحاجز

السياسي والاقتصادي على حد سواء خصوصا أن فرنسا في ضوء تعذر عودتها السياسية على أثر التوصل إلى اتفاق الطائف وحتى العام 1996 عملت على التركيز على الشأن الاقتصادي اكثر فأكثر، علما أن لبنان كان يحتاج لكل المساعدات الممكنة غداة انتهاء الحرب فيه، وبما أن الحريري كان عراب النهوض الاقتصادي الجديد للبنان فكان من الطبيعي ان تحتل فرنسا دورا كبيرا في هذا الإطار، وقد برز التكامل بينها وبين سياسة الحريري الاقتصادية من خلال مؤتمري باريس واحد واثنين من اجل تأمين الاموال اللازمة للبنان اقتصاديا وماليا، وهذا الواقع أو هذا المنفذ لجأت إليه فرنسا منذ اللحظة الاولى بعد الطائف بعدما لمست تعذر عودتها السياسية فورا.(موقع الجزيرة نت، 2005)

وتؤكد فرنسا بما لا يدع مجال للشك أن الجهدين الاقتصادي والمالي اللذين قامت بهما الحكومة الفرنسية حيال لبنان بطابعهما الجديد والمستحدث يعطيان سياسة فرنسا اللبنانية مضمونا لا يستطيع أحد أن ينكر أهميته وبما يجعل لبنان المستفيد الأول من البروتوكولات المالية الفرنسية على أساس الجهد المخصص بالنسبة إلى كل مواطن. وفي الواقع فإن العودة الفعلية لفرنسا إلى لبنان كانت عبر القرار 1559 الذي استطاعت عبره إخراج القوات العسكرية السورية من لبنان منهية سيطرة عملية دامت ثلاثين عاما، ومنتقمة بطريقة من الطرق لإخراجها من لبنان العام 1990، وجاء هذا القرار نتيجة مبادرة فرنسية أدى إليها تلاقي المصالح مع الولايات المتحدة، ففرنسا كانت تلقت وعودا من الرئيس السوري بشار الأسد انه سيسحب قواته إلى البقاع تنفيذا لاتفاق الطائف، وأنه سيعمل على أن يترك إدارة الشؤون اللبنانية للبنانيين أنفسهم من دون تدخل سورية المباشر، لكن الأسد لم يفي بوعوده بل على العكس من ذلك كان التصرف السوري وذلك حين قرر الأسد التمديد للرئيس اللبناني في الحكم على رغم إرادة اللبنانيين، وفي مقدمهم الرئيس الحريري الصديق الأقرب لشيراك. (موقع الجزيرة نت، 2005)

وكانت فرنسا تأمل أن تتجاوب سورية مع التحذيرات الدولية والفرنسية لها بعدم التمديد معتمدة على التلاقي الموضوعي بينها وبين سورية في موضوع رفض الاحتلال الاميركي للعراق، إلا أن إصرار الرئيس الأسد على قراره قاد في لحظة دولية معينة تلاقت فيها المصلحتان الأميركية والفرنسية وقررتا التقارب فيما بينهما إلى إعداد القرار 1559 ثم اقراره، وقد ترتب عليه العديد من التداعيات التي أدت من بين ما أدت إليه إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري فيما بعد. (موقع الجزيرة نت، 2005)

وما يميز العلاقات اللبنانية الفرنسية في فترة التسعينات زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك في العام 1996 لبنان وأعلن في مجلس النواب مواقف بدت في غاية الاستغراب بالنسبة إلى اللبنانيين، إذ بدا شيراك مراعيا إلى حد بعيد وضع لبنان تحت السلطة السورية مبرزا أهمية

تلازم المسارين اللبناني والسوري وارتباط أزمة لبنان بأزمة المنطقة، في حين بدا للبنانيين عموما والمسيحيين خصوصا الذين ربطتهم بفرنسا دوما علاقات خاصة تتعلق باللغة من جهة والثقافة من جهة أخرى.(موقع الدبلوماسية الفرنسية،2013)

إن فرنسا العائدة إلى لبنان لم تعد فرنسا الداعمة لبنان، بل هي فرنسا الجديدة ضمن أطر إقليمية ودولية جديدة، الأمر جعل الرئيس اللبناني إميل لحود يميز بين فرنسا كدولة وبين رئيسها جاك شيراك في اتهاماته له بالعمل على إسقاطه، وفي هذا التمييز مغزى أساسي وهو أن الرئيس اللبناني لا يرغب في استعداء المؤسسات والهيئات الفرنسية ضده، بل يرغب في تحريض هذه المؤسسات ضد سياسة الرئيس الفرنسي الذي يأخذ عليه كثيرون اعتماده سياسة شخصية تجاه لبنان مبنية على صداقته لآل الحريري بعدما اغتيل الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط – فبراير من العام 2005، وتبنيه على أثر ذلك سياسة انتقام مع سورية من جهة نتيجة اتهامها باغتيال الحريري ومع الرئيس لحود من جهة اخرى باعتبارهما الجهتين اللتين تقفان وراء الاغتيال أو الحض عليه على الأقل بناء على التوتر الدائم الذي كان قائما في علاقات هذين الطرفين مع الرئيس الحريري.(مصدق،2016)

وهنا لابد أن نشير إلى أن العلاقات اللبنانية الفرنسية كانت صعبة في بداية عهد الاستقلال السوري عن الانتداب الفرنسي، وبقيت كذلك لاحقا، وتوترت العلاقات بين البلدين تبعا لمدى تضارب المصلحة السورية في لبنان مع المصلحة الفرنسية والعكس صحيح، وازداد الأمر سوءا بعد القمة الفرنكوفونية التي انعقدت في بيروت العام 2002 والتي اعتمد فيها الرئيس شيراك خطابا مناهضا للسياسة الاميركية ومنطق صدام الحضارات، فكان أقرب إلى سورية منه إلى الولايات المتحدة في ذلك الحين، الامر الذي سرعان ما انقلب بعد عامين على أثر قرار الرئيس السوري بالتمديد للرئيس اميل لحود وفرض هذا القرار على اللبنانيين، مما أدى إلى تلاق بين فرنسا والولايات المتحدة أثمر القرار 1559 الذي نقض الوصاية السورية على لبنان، وفرض انسحابا نهائيا للقوات العسكرية السورية من لبنان منهيا 30 عاما من الوجود السوري في البلد الصغير. (موقع الجزيرة نت، 2005)

إن كل العلاقات اللبنانية الفرنسية بدت في كفة ميزان والعلاقات بين فرنسا والطائفة المسيحية في لبنان كانت في كفة أخرى، وهي الأرجح ففرنسا اعتبرت دوما انفتاح المسيحيين وتعدد لغاتهم بوابتها إلى الشرق العربي، لكن وفق التعابير السياسية اللبنانية تغيرت هذه السياسة لتطول كل الطوائف الاساسية، فالشيعة في لبنان أثاروا الاهتمام الجديد لفرنسا انطلاقا من افريقيا السوداء، حيث ثمة نفوذ كبير لها مع الوجود لأكثر من 230000 ألف شيعي هناك، لذلك حين واجه اللبنانيون في ساحل العاج مشاكل اضطرتهم إلى العودة إلى بيروت، فان اكثر من 40

الف طالب من الطائفة الشيعية طلبوا الالتحاق بمدارس فرانكوفونية في لبنان، بمعنى من المعاني فان الهوية الفرنسية تمر عبر معرفة اللغة الفرنسية، وهذه النسبة المئوية هي للفرنسيين أفضل مما كان عليه الوضع قبل 40 عاما الأمر الذي يؤدي إلى علاقات أفضل على صعد أخرى سياسية وغير سياسية، ويمكن تلمس ترجمة لذلك من خلال حوار مستمر تقيمه فرنسا مع «حزب الله» مثلا متفهمة وضعه ورافضة التجاوب مع طلبات الولايات المتحدة بإدراج الحزب على لائحة التنظيمات الإرهابية كما تفعل الديبلوماسية الاميركية، ودور فرنسا في هذا الإطار محوري ما دام مؤثرا وفاعلا لا بل قائدا إلى حد بعيد للموقف داخل الاتحاد الاوروبي في شكل عام. (موقع الجزيرة نت، 2005)

ويتضح من ذلك أن فرنسا انتقلت في الفترة ما بين بداية التسعينات وحتى العام 2004 من موقع الأمومة العاطفي المعنوي مع الطائفة المسيحية إلى موقع الشركة البراغماتية المادية، توزع أسهما وحصصا بالتساوي والتوازن على الآخرين، وعادت إلى المشرق من بوابته اللبنانية المميزة عن غير طريق الورقة المسيحية التي أصبحت غير رابحة في العالم العربي الاسلامي، وهنا لا يمكن التغاضي في هذا الصدد عن الخط الواسع التي افتتحته هذه الصداقة بين الرئيسين شيراك والحريري على خط الطائفة السنية، وقد خشي أبناء هذه الطائفة تاريخيا من علاقات فرنسية لبنانية وثيقة تعود إلى زمن الانتداب، وتحالف المسيحيين مع فرنسا أو ما عرف بتطلعهم نحو الغرب في الوقت الذي كان يتطلع فيه المسلمون إلى وكانت الغالبية السياسية للطائفة السنية حينئذ إلى الشرق أو الجوار العربي، والعلاقة بين شيراك والحريري كسرت هذا الحاجز السياسي والاقتصادي على حد سواء خصوصا أن فرنسا في ضوء تعذر عودتها السياسية على أثر التوصل إلى اتفاق الطائف وحتى العام 1996 عملت على التركيز على الشأن الاقتصادي أكثر فأكثر، علما أن لبنان كان يحتاج لكل المساعدات الممكنة غداة انتهاء الحرب فيه، وبما أن الحريري كان عراب النهوض الاقتصادي الجديد للبنان فكان من الطبيعي أن تحتل فرنسا دورا كبيرا في هذا الإطار، وقد برز التكامل بينها وبين سياسة الحريري الاقتصادية من خلال مؤتمري باريس واحد واثنين من أجل تأمين الأموال اللازمة للبنان اقتصاديا وماليا، وهذا الواقع أو هذا المنفذ لجأت إليه فرنسا منذ اللحظة الأولى بعد الطائف بعدما لمست تعذر عودتها السياسية فورا. (موقع الجزيرة نت، 2005)

يقول دوشاريت "إن الجهدين الاقتصادي والمالي اللذين قامت بهما الحكومة الفرنسية حيال لبنان بطابعهما الجديد والمستحدث يعطيان سياسة فرنسا اللبنانية مضمونا لا يستطيع احد أن ينكر أهميته، وبما يجعل لبنان المستفيد الأول من البروتوكولات المالية الفرنسية على أساس الجهد المخصص بالنسبة إلى كل مواطن."

ولا يرى المطلعون على السياسة الخارجية الفرنسية تغييرات كبيرة في ثوابت السياسة الخارجية إزاء لبنان مع المرشحين البارزين للرئاسة الفرنسية رئيس الوزراء دومينيك دوفيلبان أو وزير الداخلية نيكولا ساركوزي، لكن ثمة متغيرات متسارعة وكثيرة في المنطقة مقلقة لدول عدة كبيرة مثل فرنسا وسواها بحيث لا يمكن للمرء تبين معالم المرحلة المقبلة في ظل الغموض الكبير الذي يكتنف سير الامور (الجزيرة نت:2005)

ومع صعود نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة في فرنسا عام 2007، شهدت العلاقات بين الطرفين مزيداً من التوتر نتيجة للسياسة الفرنسية التي أصبحت تنسجم بشكل كبير مع السياسة الأمريكية، حيث أصبحت باريس تناصب حزب الله العداء أكثر من ذي قبل لدوره السلبي في لبنان، وعدم ممانعتها فرض عقوبات على إيران خارج الأمم المتحدة، واتخاذ السياسة الفرنسية، بنظر لبنان موقف المؤيد لإسرائيل، لتدعو بعدها فرنسا الأطراف اللبنانية بما فيهم حزب الله لمؤتمر سان كلو عام 2008 الذي رحب به "حزب الله" واعتبره خطوة الى الأمام على طريق الحوار اللبناني – اللبناني في لبنان، لكن تمويل المحكمة الدولية عام 2011 خلق أزمة جديدة بين لبنان وفرنسا مع مطالبة باريس الحكومة اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي بدفع حصتها من تمويل المحكمة الدولية، معتبرةً أنه موضوع سيؤثر في العلاقات الفرنسية – اللبنانية على المستويات كافة، ما رفضه حزب الله متذرعاً بعدم شرعية المحكمة لتُمول لاحقاً من "الهيئة العليا للإغاثة التابعة مباشرة لرئاسة الحكومة". (مصدق،2016)

وفي العام 2013 أدرجت فرنسا حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية رسمياً بسبب هجوم مزعوم على إسرائيليين في بلغاريا والدور المتزايد في سوريا الأمر الذي رفضه الحزب باعتباره قراراً عدوانياً وظالماً لا يستند إلى أي مبررات أو أدلة، لكن العام نفسه شهد زيارة عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب على فياض إلى باريس للمشاركة في ندوة فرنسية – عربية خصّصت للتداول في إنهاء عقوبة الإعدام، التقى فيها فياض مع فريق تخطيط السياسات في "مركز التحليل والاستشراف" التابع لوزارة الخارجية الفرنسية، بترتيب من السفير الفرنسي في بيروت تباحث بها الطرفين في نقاط التباين والالتقاء، ما اعتبرته وسائل إعلام الحزب حينها كسراً للجليد في العلاقة ومواكبة من باريس للتحولات الدولية، إلا أن محاولة فرنسا عرقلة التوصل الى اتفاق نووي مع إيران، ووصف المرشد على خامنئي والذي يُعتبر أعلى مرجع ديني عند الحزب "المسؤولين الفرنسيين بأنهم يعادون الأمة الإيرانية بوضوح"، أبقى ذلك كله على فتور العلاقة التي عادت لتصبح سيئة مع تجميد الهبة السعودية من الأسلحة الفرنسية للجيش اللبناني الأمر الذي تحمل فرنسا مسؤوليته للحزب، فيما يرى الحزب بهذه الصفقة دوراً مشبوهاً لباريس للضغط عليه ونزع سلاح. (مصدق،2016)

المحددات الامبريالية والتاريخية التي تدعو فرنسا الي التدخل في الاوضاع السياسية اللبنانية

1- الابقاء علي النظام السياسي الطائفي في لبنان والدفاع عنه .
2- الاستحواذ على امتيازات تضمن لهم الامساك بالبلاد والدفاع عن مصالحهم بكل ما أتوه من قوة .
3- محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين اللبنانيين المغتربين والمسيحيين العرب والارمن .
4- ايجاد هوية لبنانية تقوم علي ميراث ثقافي وتاريخي خاص قائم على التعددية .(خالد:2014،ص22)

**ثانيا: العلاقات الاقتصادية.**

تعتبر فرنسا أحد المانحين الرئيسيين للبنان، إذ قدمت قرضاً بقيمة 500 مليون يورو للبنان (375 مليون يورو مساعدة للميزانية و125 مليون يورو مساعدة للقطاع الخاص) خلال مؤتمر باريس 3 الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2007، وتعتبر فرنسا من متصدري قائمة الشركاء التجاريين للبنان، ففي عام 2011، احتلت فرنسا المرتبة الرابعة من بين الموردين الرئيسيين للبنان (مقابل المرتبة الخامسة في عام 2010) والمرتبة الخامسة من بين عملائها التجاريين غير الإقليميين (المرتبة السادسة في عام 2010)، وهي تحتل المرتبة الثانية من بين الموردين الأوروبيين للبنان. وقد ارتفعت صادراتها إلى لبنان بنسبة 21,2٪ مقارنة بعام 2010، ولاسيما في قطاع المنتجات النفطية المكررة وفحم الكوك أما الواردات من المنتجات اللبنانية فقد ازدادت بنسبة 20٪ مقارنة بعام 2010. (المصدر: الإدارة العامة للخزانة الفرنسية).

تعود حيوية العلاقات التجارية الفرنسية اللبنانية بوجه خاص إلى العدد الكبير للشركات الفرنسية المصدرة إلى لبنان، إذ تم إحصاء 4500 شركة في عام 2011، و70٪ منها تقريبا، هي مقاولات صغيرة ومتوسطة الحجم، وجسد حدثان هذه العلاقات القوية وهما معرض "فرنسا في لبنان" في آذار/مارس 2010 و"لبنان في فرنسا" في تشرين الأول/أكتوبر 2011. (موقع الدبلوماسية الفرنسية:2013)

**العلاقات الثقافية والعلمية**

تسعى سياسة فرنسا للتعاون والتنمية في لبنان إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الخمسة التالية: تعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة والتراث،

والتعاون الجامعي والبحث، والتبادل الثقافي ونقاش الأفكار، ولا تزال الفرنكوفونية حيّة في لبنان رغم حضور اللغة الإنجليزية المتزايد في الميدان الاقتصادي والإعلامي والتعايش المتنامي للغتين في الميدان التربوي، ويعتبر ترويج اللغة الفرنسية في لبنان من المقتضيات الاستراتيجية لفرنسا،

يعنى التعاون في ميدان التنمية على وجه الخصوص بدعم الاقتصاد الكلي المنصوص عليه في إطار مؤتمر باريس 3، الذي تضطلع الوكالة الفرنسية للتنمية بتنفيذه عبر مساعدة قطاعية تبلغ 225 مليون يورو في قطاعات الكهرباء، والاتصالات، وخطوط الائتمان المصرفية لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي قطاعات التمويل الأصغر والتربية والصحة. (موقع الدبلوماسية الفرنسية:2013)

## المبحث الثاني

# الدور الأمريكي في الأزمة اللبنانية

إن الدور الأكبر والمحوري في الأزمة اللبنانية هو ذاك الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية. فإستراتيجية الأمن القومي التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن، تعتبر إيران وتحالفها مع سوريا وحزب الله عدوا للمصالح الأمريكية في المنطقة. ولمواجهة هذه القوى تحالفت الإدارة الأمريكية مع إحدى الكتل في لبنان(الحكومة اللبنانية) ضد الكتل الأخرى(المعارضة)، وأحبطت خططا للمصالحة، واعتبرت أن المعارضة في لبنان هي "غير شرعية وغير قانونية وشيعية. (فارس، 2007: 37)

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تبتغي شيئا من لبنان بالذات، فالأكيد أنها تريد الشيء الكثير عبر لبنان من محيطه الإقليمي. فهي تمارس ضغوطا على الفلسطينيين وعلى السوريين وعلى الإيرانيين. ويعتقد سليم الحص-رئيس الوزراء اللبناني السابق- أن الولايات المتحدة الأمريكية ضالعة في نشر الفتنة في المجتمعات العربية، بدءا بالعراق وفي سوريا وفي لبنان وفلسطين وهدفها الرئيسي إنشاء منطقة خاضعة للمصالح الأمريكية وتسمح بنشوء إسرائيل المهيمنة ففشل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء عنوانا للاحتلال الأمريكي للعراق، دفع الأمريكيين إلى البحث عن فرض مشروع آخر بديل هو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قالت عنه كوندوليزا رايس-وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة- أنه"سوف يولد من رحم هذه الحرب"، وتقصد الحرب الإسرائيلية على لبنان ( 2006). (فارس، 2007: 40)

ومن الأهداف التي تسعي الاستراتيجية الأمريكية لتحقيقها في منطقة الشرق الاوسط:

- الوجود العسكري المباشر والمكثف من أجل السيطرة على مصادر النفط باعتبارها أحد أهم وسائل وآليات التحكم في موازين القوى في النظام العالمي.

- التمكين لإسرائيل كقوة إقليمية باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به بالمنطقة.

- إزاحة النظم المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة كلما حانت الفرص، والضغط في الوقت نفسه على الانظمة الحليفة لإجراء إصلاحات سياسية وثقافية جذرية تستهدف استئصال منابع الارهاب. (يوسف وآخرون،2006 : 348) وينبغي أن يتضمن جوهر الاستراتيجية الجديدة الفعالة للولايات المتحدة تجاه لبنان فهماً واضحاً من جانب واشنطن للأمور التي على المحك وما هي متطلبات تحقيق النجاح. لقد أخفقت الولايات المتحدة في لبنان خلال السنوات

السابقة لأنها أخطأت في تشخيص مصالحها الخاصة هناك، وأساءت فهم تداعيات مشكلات لبنان بالنسبة إلى سياسات الولايات المتحدة (سعد:2011،موقع Brookings)

أما عن الأسباب الرئيسية لاهتمام أمريكا في مساعدة لبنان وحل مشاكله فهي ثلاثة أسباب: أولاً، استقلال لبنان وسيادته يدعمان مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية في الشرق الأوسط عن طريق حرمان خصوم الولايات المتحدة – إيران وسوريا – من إمكانية استغلال لبنان لتحسين أوضاعهما الاستراتيجية في المنطقة على حساب الولايات المتحدة وحلفائها. ثانياً، عندما يتحقق للبنان الأمن والقوة على المستوى الداخلي ويصبح قادراً على حل مشكلاته أو تخفيف حدتها، فإن ذلك يعزز المصالح الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذلك مصالح حليفتها – إسرائيل. ثالثاً، أن الولايات المتحدة لها مصلحة استراتيجية في دعم البلدان الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. أضف إلى ذلك حقيقة أن لبنان دولة ديمقراطية (حتى لو كانت ناقصة) ذات دوافع ليبرالية وتلعب دوراً ثقافياً فكرياً مهماً في المنطقة، ولكنها محاطة بجيران صريحي العداء لها، هذه الحقيقة ينبغي أن تكون ضمن قائمة الاهتمامات الأمريكية ونظراً لأن لبنان يعاني من مشكلات داخلية – مثل السلطة المركزية الضعيفة – فضلاً عن المشكلات الخارجية – مثل التدخل المفرط في شؤونها الداخلية من جانب قوى خارجية – فإن أي سياسة أمريكية جديدة حيال لبنان يجب أن تحتوي على عنصر محلي وعنصر إقليمي. أما العنصر المحلي في السياسة الجديدة للولايات المتحدة تجاه لبنان، فيجب أن يقوم على دعم ومساندة لبنان في بناء قوته واستقرارها الداخليين فبالرغم من أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) قد قدمت بالفعل مساهمات قوية لتعزيز قدرات الدولة اللبنانية، يجب على واشنطن التركيز على الاستثمار في بناء جهاز عسكري وأمني وطني لبناني قوي وحديث. والواقع أنه ليس هناك قطاع في دولة لبنان أشد احتياجاً إلى الاهتمام العاجل من واشنطن من قطاع القوات المسلحة اللبنانية. فالجيش اللبناني الحالي غير قادر على تحمل مسؤولية الدفاع عن الدولة ضد التهديدات الرئيسية الداخلية والخارجية، نظراً لضآلة ميزانيته وضعف التدريب وسوء التجهيز لقوته القتالية. لذلك، ولأن الأمن في لبنان يعاني من نقص الإمدادات، فإن جميع المحاولات الرامية إلى الإصلاح وبناء الدولة ستواجه صعوبات وستظل ناقصة ما لم يتحقق الأمن. (سعد:2011،موقع Brookings)

**دوافع التدخل الامريكي في لبنان**

1- احكام السيطرة على اهم المناطق الجيواستراتيجية في العالم .
2- تعزيز الوضعية الأمريكية كقطب أوحد ومتحكم ومحتكر للنظام الدولي وآلياته.
3- السيطرة على أهم منابع النفط في المنطقة وكذا خطوط نقله.(سايمور،2006:ص59)

4- القضاء علي النفوذ الايراني والسوري عن طريق التدخل بالشؤن اللبنانية.
5- بناء شرق اوسط جديد من خلال حرب واسعة وشاملة تبدا بلبنان وتمتد الي سوريا وايران
6- القضاء علي حزب الله ونزع سلاحه .

**الموقف الأمريكي من اغتيال الرئيس السابق (رفيق الحريري)**

لقد تعاظم الدور الأمريكى في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري حيث وجهت اصابع الاتهام على الفور نحو سوريا ، وقامت على الفور بالمطالبة بتنفيذ قرار 1559 الذي ينص على انسحاب القوات السورية من لبنان

**الموقف الأمريكي من حرب تموز2006:**

إن فشل الولايات المتحدة وإسرائيل من نزع سلاح حزب الله من ناحية ونجاح إيران وتخصيب اليورانيوم من ناحية أخرى هو الذي دفع الولايات المتحدة الى توجيه ضربة عسكرية إلى لبنان للتخلص من النفوذ السوري والإيراني، وهكذا بدأت المشاورات بين البلدين للتخطيط لعمل عسكري ضد لبنان حتى قبل ان يقدم حزب الله على عمليته العسكرية التي قتل فيها ثمانية جنود إسرائيليين وأسر اثنين منهم.

وقد حاولت الدبلوماسية الأمريكية اكثر من مرة تأجيل اصدار قرار دولي يطالب بوقف اطلاق النار بين الطرفين ، وقد تبنت أمريكا مطالب اسرائيل وحاولت فرضها على المجتمع الدولي وكان اولها نزع سلاح حزب الله ولقد سعت الولايات المتحدة إلى استغلال الحرب لتصفية حساباتها مع بعض خصومها في المنطقة وخاصة سوريا وايران اللتين اتهمهما واشنطن بانهما وراء حزب الله وقد انعكس هذا الموقف الرسمي الأمريكي في العديد من التحليلات الأمريكية ، فقد دعت الصحيفة الأمريكية "واشنطن بوست" إلى معاقبة كل من سوريا وايران وطالبت مجلس الامن محاسبتهما على دعمهما الى حزب الله. (الحباشنة ،2007:ص406)

## المبحث الثالث

## العلاقات اللبنانية الروسية

### تاريخ العلاقات بين البلدين:

تعود العلاقات الروسية – اللبنانية إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث افتتحت أول قنصلية روسية في بيروت عام 1839م، بينما البداية الحقيقية للنشاط الدبلوماسي بين الجانبين في نهاية 1943 حين اعترف الاتحاد السوفيتي باستقلال لبنان، كما بذل جهودًا حثيثة من أجل انسحاب القوات الإنجليزية – الفرنسية من لبنان، كما استخدم الاتحاد السوفييتي في عام 1946 لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة حق النقض دفاعًا عن استقلال لبنان واستقلال سوريا.(جمال، 2016:جريدة النهار)

كما يرجع سجل الزيارات المتبادلة بين الجانبين إلى عام 1997 حيث أول زيارة رسمية في تاريخ العلاقات الثنائية من قبل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والذي زار روسيا أيضًا في عامي 2001 و2003.

وفي عام 1998 قام وزير الخارجية اللبناني فارس بويز بزيارة موسكو، وفي يناير عام 2002 زار روسيا نائب رئيس الوزراء اللبناني عصام فارس الذي تم تكريمه بجائزة صندوق وحدة الشعوب الأرثوذكسية، أما في أكتوبر 2003 فقد قام وزير الخارجية اللبناني جان عبيد بزيارة عمل إلى موسكو.(جمال، 2016:جريدة النهار)

ومن أسباب اهتمام روسيا بلبنان وبالتاريخ العربي:

1- تامين طريق الحجاج الارثوذكس الى الاماكن المقدسة في فلسطين
2- الوصول الى المياه الدافئة (البحر المتوسط)كان دائما حلما لرووسيا من ايام القياصرة.
3- محاولة لعب دور هام في العالم الجديد (العزى،2013)
4- حماية مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة
5- القضاء على الارهاب ومحاربته في التنظيمات السورية.

لقد اثر اغتيال رفيق الحريري في الدور الروسي حيث استنكرت روسيا ريمة اغتيال رفيق الحريري ، وقد دعت روسيا القيادة السورية الى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية وقد وضعت هذه القضية روسيا في موفق حساس لتوازن بين مصالحها في الشرق اللاوسط وضرورة الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة والدول الاوروبية التي ترتبط معها

بعلاقات وثيقة ، كما انها دعت إلى اراء تحقيق نزيه وعادل وهو موقف لا تزال روسيا متمسكة به.(الحباشنة:2007، 410)

كما كان لروسيا دورًا محوريًا في وقف الحرب الأهلية بلبنان، إضافة لما قامت به في حرب 2006 ضد الكيان الصهيوني في الجنوب اللبناني، حيث روسيا أيدت الموقف اللبناني لدى اتخاذ القرار الخاص بالحرب في مجلس الأمن الدولي، وقدمت العديد من المساعدات الرامية إلى إعادة إعمار البنية التحتية اللبنانية المدمرة.

واستمرت العلاقات اللبنانية – الروسية على هذه الوتيرة من القوة والتعاون المشترك، إلى عام 2008، حيث تسببت الولايات المتحدة والسعودية في إفساد هذه العلاقة من خلال التدخلات والضغوط، وهو ما تجسد في رفض لبنان للهبة العسكرية التي تقدمت بها موسكو، والتي كانت عبارة عن طائرات ميج – 29، بسبب الضغط الأمريكي الذي استجاب له كل من الرئيس اللبناني حينها ميشيل سليمان، ورئيس تيار المستقبل سعد الحريري، ووزير الدفاع إلياس المر، حيث كانت أمريكا حينها لا تروق لها فكرة تنويع مصادر التسلح اللبناني، الأمر الذي دفعهم للضغط على حلفائهم في لبنان لمنع حصول لبنان على هبة عسكرية روسية، وهو ما تسبب في حدوث شرخ كبير في العلاقات بين موسكو وبيروت.(عنان، 2016).

## المبحث الرابع

# دور هيئة الامم المتحدة في الأزمة اللبنانية

لقد كان لهيئة الامم المتحدة دور في حل الأزمة اللبنانية من خلال عدة قرارات اصدرتها بشان لبنان وأزماته.

موقف الأمم المتحدة من اغتيال رفيق الحريري:

لقد برز موقف الامم المتحدة من خلال القرارات التي اصدرتها بشان اغتيال رفيق الحريري ومن هذه القرارات :

القرار 1595:

أصدر مجلس الامن القرار 1595فى 2005الذى أسس لجنة تحقيق دولية مستقلة بخصوص قضية اغتيال رفيق الحريري بناء على رغبة الحكومة اللبنانية وينص القرار على أن وظيفة اللجنة مساعدة القضاء والسلطات اللبنانية في التحقيق ولقد تولى رئاسة اللجنة القاضي ديتليف ميليس ثم تولاها القاضي البلجيكي سراج براميرتز ثم القاضي الكندي دنيال بلمار وقد قوبل القرار 1595بترحيب رسمي وشعبي وسياسي في لبنان.(شؤون الاوسط،2006:ص217)

وبناء على القرار 1595 اصدر مجلس الامن قرارت عدة تدعم عمل اللجنة منها القرار 1636الذى يطالب سوريا التعاون وبدون شروط مع اللجنة، كذلك القرار 1664الذى اصدر في اواخر عام 2005 والذي قرر مبدئيا تمديد عمل اللجن حسب طلب اللجنة والحكومة اللبنانية كما شدد القرار على تعاون سوريا تعاون كامل مع اللجنة، وايضا القرار 1686 الذي قرر فيه مجلس الامن تمديد عمل لجنة التحقيق في اغتيال رفيق الحريري حتى عام 2007 مع توسيع مجال مساعدتها للسلطات اللبنانية.(شؤون الاوسط، 2006:ص230)

**المحكمة الدولية الخاصة بلبنان :**

المحكمة الخاصة بلبنان محكمة ذات طابع دولي. ويقع مقرها الرئيسي في إحدى ضواحي لاهاي بهولندا، ولها أيضاً مكتب في بيروت، لبنان.

أما الولاية الرئيسية للمحكمة الخاصة بلبنان فهي محاكمة الأشخاص المتهمين بتنفيذ اعتداء 14 شباط/فبراير 2005 الذي أدى إلى مقتل 22 شخصاً، بمن فيهم رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والى جرح اشخاص كثيرين آخرين.

وقد أنشئت المحكمة بناء على طلب قدمته الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة. وأما الاتفاق الذي توصل اليه لبنان والأمم المتحدة فلم يُصادَق عليه، وقامت الأمم المتحدة بجعل أحكامه نافذة من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1757.

افتُتحت المحكمة الخاصة بلبنان في 1 آذار/مارس 2009، وهي تتألف من أربعة أجهزة: الغرف، والادعاء، ومكتب الدفاع، وقلم المحكمة.

والمحكمة هيئة قضائية مستقلة تضم قضاة لبنانيين ودوليين. وهي ليست محكمة تابعة للأمم المتحدة ولا جزءاً من النظام القضائي اللبناني، غير أنها تحاكم الناس بموجب قانون العقوبات اللبناني. وهي أيضاً المحكمة الأولى من نوعها في تناول الإرهاب بوصفه جريمة قائمة بذاتها.

وتشكل المساهمات الطوعية 51 في المائة من تمويلها، ويساهم لبنان بنسبة 49 في المائة. (المحكمة الخاصة بلبنان:الجزيرة نت)

**اختصاص المحكمة (المادة 1 من النظام الأساسي)**

للمحكمة "اختصاص على الأشخاص المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وإلى مقتل أو إصابة أشخاص آخرين".

ويشمل اختصاص المحكمة أيضاً اعتداءات أخرى وقعت في لبنان بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 و12 كانون الأول/ديسمبر 2005 إذا تبين أنها (رابط بقضايا ذات صلة، رابط بالأسئلة الشائعة) مرتبطة بأحداث 14 شباط/فبراير ومماثلة لها من حيث طبيعتها وخطورتها. وولاية المحكمة تجيز لها أيضاً ممارسة الاختصاص على جرائم ارتكبت في أي تاريخ لاحق، ويقرر ذلك الطرفان وبموافقة مجلس الأمن، إذا كانت هذه الجرائم مرتبطة باعتداء 14 شباط/فبراير 2005.

واما السعي الى شمول هذه القضايا باختصاص المحكمة فيوجب على المدعي العام تقديم أدلة أولية على ارتباطها مع اعتداء 14 شباط/فبراير 2005 مثل:

- النية الجرمية
- والغاية من وراء الاعتداءات
- وصفة المتضررين المستهدفين
- ونمط الاعتداءات (أسلوب العمل)
- والجناة (حبيش:2016،المدن)

**موقف الامم المتحدة من حرب 2006:**

لقد كان موقف الامم المتحدة من الحرب الاسرائيلية اللبنانية في عام 2006انها عارض الحرب وقد اطلقت عدة مبادرات لوقف اطلاق النار كان أهمها مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي طالب بوقف لإطلاق النار وبتسليم حزب الله للجنديين الإسرائيليين إلى السلطات اللبنانية تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي تمهيدا لإعادتهما لإسرائيل ثم إنشاء قوات دولية لحفظ السلام تنتشر على الجانب اللبناني من الخط الأزرق وأخيرا تطبيق القرار 1559 القاضي بنزع سلاح حزب الله وبسط نفوذ لبنان على كافة أراضيها. كما اصدر مجلس الامن على أثر العدوان الاسرائيلي على لبنان في 2006 قرار 1701الذي طالب بوقف فوري لأطلاق النار من الطرفين واكد على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الاراضي اللبنانية، كما طالب مجلس الامن تنفيذ القرار 1559و1680المتعلقين بنزع السلاح في لبنان، اما الدور الإنساني للأمم المتحدة فقد كان عبارة عن تقديم الرعايا الصحية والخدماتية في لبنان. (العطوى :2014، 81).

# الفصل السادس
# السيناريوهات المتوقعة لمستقبل النظام السياسي اللبناني

- المبحث الاول:سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن
- المبحث الثاني : سيناريو الاصلاح المحدود في النظام اللبناني
- المبحث الثالث :سيناريو علمنة الدولة اللبنانية
- المبحث الرابع : سيناريو الاتحاد الفدرالي في النظام اللبناني

يعتبر نظام الحكم في لبنان من أكثر الأنظمة المثيرة للجدل في العالم العربي بل والعالم أجمع، وذلك لأنه نظام قوامه الأساسي التشكيل الطائفي، وهو ما لا يحدث أبدا في أي دولة من دول العالم، ورغم أن هذا النظام اكتنفه وما زال الكثير من المشاكل الضخمة التي هددت بسقوطه منذ قيامه إلى الوقت الحالي، إلا أن كثير من الأنظمة الأكثر استقرارا منه سقطت وهو ما زال قائما رغم مرضه، والجدير بالذكر أن الكثير من السياسيين سواء أكانوا لبنانيين وعرب أم غير ذلك تنبأوا بعدم استمرار هذا النظام، الأمر الذي دفعهم لوضع سيناريوهات بديلة في حال سقوطه، وقد تعددت هذه السيناريوهات وتنوعت، إن استمرارية هذا النظام إلى الآن فرضت السيناريو الأول وهو سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن الذي سيتم استعراضه كالآتي:

## المبحث الأول

# سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن.

من البداية ولتفنيد هذا السيناريو كان لابد من تناول بدايات الوضع السياسي في لبنان حيث أنه ومنذ تأسيس لبنان، وُلدت صيغة سياسية تقوم على تقسيم الأدوار بين الدولة والطوائف، بشكل يخلق سلطة مركزية هي الدولة المدنية، إلى جانب سلطات غير رسمية هي سلطات الطوائف، وقد وجد اللبنانيون طريقة تسمح لكل الطوائف بممارسة حرياتها الدينية، ولكن الأهم هو أنها سمحت لها بالمشاركة في السلطة، بحسب أحجامها حيث تساعد ثلاث مواد دستورية على فهم الصيغة اللبنانية الاجتماعية، فالمادة 9 تنص على أن الدولة "تكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها... وهي تضمن أيضاً للأهالي على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية"، والمادة 10 تنص على أنه "لا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة"، والمادة 19 تعطي "رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً" حق الطعن أمام المجلس الدستوري بأي قانون "يتعلّق حصراً بالأحوال الشخصية". أما بالنسبة لمشاركة الطوائف في السلطة، فتنص المادة 24 من الدستور على توزيع المقاعد النيابية "وفقاً للقواعد الآتية: أـ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين؛ ب . نسبياً بين طوائف كل من الفئتين؛ ج . نسبياً بين المناطق". وتنص المادة 95 على أنه، إلى أن تُلغى الطائفية السياسية، "تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة". وقد وضعت المادة 65 من الدستور قاعدة هامة جداً لمنع الهيمنة الطائفية. فبعد تأكيدها على إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، قالت أن المجلس "يتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت"، أي أن الأولوية هي لمحاولة التوافق. كما أكدت أن المواضيع الأساسية، وقد حدّدتها، "تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء

الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها"، وبهذا تلغى إمكانية هيمنة المسلمين على المسيحيين أو العكس. (عباس، 2014)

ومن الجدير ذكره أن المجتمع اللبناني يعاني من انقسام طائفي حاد، فعلى الرغم من صغر حجم السكان، فإنه يضم أكثر من خمس عشر طائفة، تشكل كل طائفة منها كياناً منفصلاً متماسكاً داخل المنطقة التي تعيش بها، وفي بعض الفترات كانت كل طائفة تتمتع بإدارة شئونها بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى. (الطاهر،1979: 15-16)

ومما يوضح هنا أن قضية الطائفية في لبنان ليست قضية مفتعلة أو قضية جديدة، بل هي قضية قديمة ولها جذورها التاريخية، ومهما عددنا من أسباب لهذه القضية فلا شك أن الأساس المادي لها هو العنصر الذي جعل منها هماً جماهيرياً يومياً وأعطاها صفة الاستمرار، لأن الطائفية قد اكتسبت في فترة من الفترات ومازالت مظهراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كان يعود على طائفة دون طائفة بالفائدة. والطائفية كمظهر من مظاهر الضعف في النظام السياسي اللبناني لا تكمن في مجرد تعدد الطوائف، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة، وإنها تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية والذي ينعكس على سلوكها إزاء الجماعات أو الطوائف الأخرى، فكل طائفة تنظر بعين الشك والريبة إلى بواعث ودوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى، ويترتب على ذلك سلوك لا يقوم إلا على الترقب والترصد والتحفز. في هذا الوضع تصبح العلاقة بين مختلف الطوائف اللبنانية محكومة دائماً بمبدأ الشك والريبة والصراع، وليس بمبدأ التعاون والتسامح، سواء كان ذلك بشكل خفي أم بصورة معلنة، ويحدد ذلك كل موقف بعناصره ومقوماته ولعل قيام الأزمة اللبنانية منذ سنوات واستمرارها إلى يومنا هذا دون حل يؤكد ذلك. (عدوان،2011: 6)

وبالتالي، يمكن أن نقول إنه بعد كافة التجارب التي شهدها لبنان خلال الخمسين عاما الأخيرة، يبدو أن التوافق في النظام السياسي يمثل صيغة ثابتة أثبتت عجزها عن التعامل مع التحولات التي تحدث في المجتمع اللبناني، فقد بدأ التوازن الديموغرافي يتغير في الخمسينيات لصالح المجتمع المسلم، وهو ما دفع المسلمين إلى المطالبة بحصة أكبر في المؤسسات، ونظرا لأن المسلمين يفوقون المسيحيين عددا ولأن السوريين عملوا على تهميش القوى السياسية المسيحية، تغيرت المعادلة وارتكزت الانقسامات على السنة – الشيعة بدلا من المسيحيين – المسلمين، ويبدو أن التصلب ورفض الإصلاح وتغيير الحصص ومعدلات تقاسم السلطة منفصلة على نحو غريب عن المجتمع الذي يتحرك ويتطور ديموغرافيا واجتماعيا – اقتصاديا، ومن ثم، لم تعد ديمقراطية الوفاق اللبنانية قادرة على حل النزاعات أو توفير الموارد للآليات

الدستورية لعلاج الاختلافات، كما يجعل التدخل الأجنبي وسلاح حزب الله من الصعب ضبط الأمور داخل البلاد، وربما تكون الطريقة الوحيدة للحفاظ على خيار التوافق حتى تظهر قواعد جديدة للعبة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي هو تبني سلسلة من الإصلاحات التي يمكن أن تسمح للنظام بتحسين أدائه وعلاج الأزمات والمشاركة في إنتاج نخبة حديثة جديدة، ومثل تلك الإصلاحات يجب أن تتضمن الموافقة على قانون انتخابي جديد، وتشريع وطني جديد، وقانون جديد للامركزية، وتغيير تدريجي للنظام الطائفي في البرلمان (مع خلق مجلس للشيوخ)، بالإضافة إلى الموافقة على قانون جديد (اختياري) للأحوال الشخصية يمكن أن يعزز مبدأ المواطنة كبديل للطائفية. ومن دون مثل تلك الإصلاحات، يبدو من غير الممكن الحصول على حكومة مستمرة ومستقرة في المستقبل القريب (ماجد،2011)

في الحقيقة لا يمكن الإنكار أن تغيير النظام السياسي هو مطلب صحي وصحيح في آن واحد، فكل دول العالم تسعى بعد مرور فترة على دساتيرها وأنظمتها السياسية، إلى التطوير أو التغيير أو التعديل، إنما هل المشكلة اللبنانية هي مشكلة نظام سياسي أم إنها أكبر من ذلك؟ وهل الظروف التي تمر بها المنطقة وترددانها في الداخل تشكل بيئة صالحة للتغيير أم إنها عقبة أمامه؟ مبادرات سياسية كثيرة سعت ولا تزال إلى تصويب التعايش بين اللبنانيين أو تصحيحه أو إدارته، الأولى كانت صيغة ميثاق 1943، وبعدها تسوية القاهرة وواشنطن وانتخاب فؤاد شهاب رئيساً في عام 1958، ثم دخول لبنان في خضم النزاع الفلسطيني – اللبناني منذ 1969 ليتحول إلى حرب أهلية. فطرحت الوثيقة الدستورية، كما مشروع جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، إضافة إلى برامج ومشاريع كثيرة جداً عرضتها أطراف متعددة للإصلاح السياسي، حتى رست الأمور على صيغة اتفاق الطائف في عام 1989، الذي لم يتمكن اتفاق الطائف من إرساء أسس سلام دائم في لبنان، فمن الواضح أن البلد يعيش حال حرب أهلية كامنة. البعض يعتبره العلة والبعض الآخر يقول أن المشكلة ليست فيه، بل في مكان آخر لأنه ببساطة لم يطبق، بصرف النظر عن أي من الطرحين صحيح، يبقى قائماً السؤال الرئيسي: هل تغيير النظام السياسي في لبنان يحل الأزمة؟ في الواقع، يقف عاملان رئيسيان سداً أمام حل أزمات لبنان، أولهما دور العامل الأجنبي في الحياة السياسية اللبنانية. في كل دول العالم، هناك عوامل وتدخلات أجنبية في الشؤون الداخلية تؤثر في الحياة السياسية. إنما في لبنان، هذا الدور منتفخ في شكل غير مسبوق. (منسي،2014)

إن مراجعة سريعة للتاريخ منذ تاريخ نشوء الكيان السياسي اللبناني مع إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920، تظهر أن البلد عاش 62 سنة من أصل 94، وعلى أرضه وجود عسكري أجنبي. 26 سنة قبل الاستقلال وجلاء الفرنسيين و36 سنة، منذ 1969، بداية الوجود

الفلسطيني المسلح وتكريسه رسمياً في اتفاق القاهرة، وحتى سنة ٢٠٠٥ تاريخ خروج الجيش السوري من لبنان، من دون أن ننسى أنه خلال تلك الفترة تم إنزال المارينز الأميركي في ثورة 1958، وقدوم القوة المتعددة الجنسية على أثر الاجتياح الإسرائيلي الشامل الأراضي اللبنانية عام 1982، سبقه اجتياح إسرائيلي محدود جنوبَ لبنان عام 1978ما يعني تكراراً أن الدور الأجنبي عامل كبير وفاعل وقوي أكثر بكثير منه في دول أخرى، وأن الأزمات السياسية اللبنانية التي في ظاهرها أزمات ومطالب سياسية داخلية لأطراف سياسيين محليين، إنما لها أبعاد خارجية وأن الأدوار الإقليمية أو الدولية تؤثر في القرارات الداخلية مهما كانت صغيرة أو كبيرة. (منسي، 2014)

أما العامل الثاني فهو في أزمة الهوية والانتماء. خلال قرن من الزمن تقريباً منذ نشوء دولة لبنان الكبير، لم يتم التوصل إلى بلورة هوية لبنانية، إذ ينتمي اللبنانيون إلى طوائف ومذاهب، أكثر من انتمائهم إلى الوطن. هوية المواطن اللبناني هي في الغالب طائفية أو مذهبية قبل أن تكون هوية وطنية، إذ يشعر اللبناني المسلم والمسيحي بأنه مسلم أو مسيحي قبل أن يكون لبنانياً. وحتى ضمن الطائفة الواحدة يشعر اللبناني بأنه ماروني أو شيعي أو سنّي قبل أن يكون مسيحياً أو مسلماً وطبعاً قبل أن يكون لبنانياً، لم تتمكن الدولة من احتضان جميع المكونات اللبنانية بحيث تخلق هوية وطنية تجمعهم فأصبح اللبنانيون سكاناً وليس مواطنين. هذان العاملان، أديا على مر الزمن إلى تأجيج حدة الصراعات بين الأطياف اللبنانية المختلفة، وساهما في جعل الخلافات السياسية العادية كبيرها وصغيرها تتحول في كل مرة إلى خلافات على الكيان والهوية، واتسعت الهوة بين المكونات اللبنانية حتى أصيب النسيج الاجتماعي بعطب جوهري، مع تمدد الأصوليات الشيعية والسنّية المستوردة من الخارج وردود فعل الشارع المسيحي عليها، بدأت العادات تتغير والتقاليد تتغير واللباس يتغير وطرق الحياة تتغير، ما نراه في ضاحية بيروت الجنوبية وبعلبك والهرمل غير ما نراه في عكار وطرابلس وصيدا وغير ما نراه في جونية وزحلة، هناك متغيرات ظاهرة وأخرى كامنة، تغيّرات في الشكل وأخرى في المضمون مزقت النسيج الاجتماعي لهذه المناطق وفي ظل هذا الواقع يتضح لنا أن الحل في الوضع اللبناني لا يكمن فقط في تعديل النظام السياسي خصوصا أنه من البديهي أن الطريق يبدأ بوصول مختلف المكونات اللبنانية إلى اقتناعات مشتركة حول الهوية اللبنانية ودور لبنان ومفهوم لبنان، يصبح بعدها الإصلاح السياسي مشكلة تقنية يمكن معالجتها عبر التفاوض وإدخال تعديلات تقنية بزيادة نائب رئيس هنا، مجلس شيوخ هناك، نظام انتخابي جديد، تمثيل نسبي، أو تمثيل أكثري، لا مركزية موسعة أو لا مركزية عادية وغيرها من الصيغ القابلة

للتطبيق. ولن نصل إلى هذه الاقتناعات المشتركة قبل أن نحقق المساواة بين اللبنانيين داخلياً، ونؤمن حياد لبنان عن كل النزاعات الخارجية. (منسي، 2014)

ومن خلال مواد الدستور اللبناني يتضح للجميع العديد من السلبيات التي يعاني منها النظام اللبناني حيث أدت هذه المواد تكريس الطائفية في الدستور والقوانين اللبنانية إلى نتائج ملتبسة وتناقضات على مستوى المبادئ العامة والقواعد التي تحكم اللبنانيين. وكان منها على سبيل المثال لا الحصر (بيضون،2012 )

1- تسخير مبدأ النظام العام لمصلحة الطوائف: حيث أن "شرط عدم الإخلال بالنظام العام" في المواد التي تتكلم عن امتيازات الطوائف، صبّ كله في صالح النظام الطائفي بل التفرقة الطائفية، لتعلق النظام العام ليس فقط بالآداب العامة بل بالأمن العام، وبما أن كلا من الآداب العامة (عادات وتقاليد الطوائف) والأمن العام (عدم الوقوع في الفتنة الطائفية) يصبان كلاهما في مصلحة عدم المس بالطوائف، من جهة احتراما لخصوصيتها، ومن جهة ثانية لعدم الوقوع في الفتنة، فقد نشأ عن ذلك تمتين الوضعية الطائفية في لبنان على صعيد التشريع والتطبيق، بما شكل منافسة وتهميشا جديا لشخصية الدولة وصلاحياتها المتعارف عليها في القانون، وجعل مبدأ عدم الإخلال بالنظام العام في خدمة الطوائف بدل أن يكون في خدمة الوطن والمواطنين.

2- تشويه مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

ومن هنا تم استغلال مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها ليس لخدمة النظام الديموقراطي، بل لخدمة المصالح السياسية-الطائفية، فمعلوم أن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية قائمتان على أساس طائفي في أعلى الهرم وفي التركيبة، بحيث يتولى رئاسة الجمهورية ماروني مسيحي، ومجلس الوزراء مسلم سني، ومجلس النواب مسلم شيعي، بينما تخضع السلطة القضائية لتوازنات طائفية دقيقة على مستوى التعينات والبت في القضايا، بالإضافة إلى احتضانها لما يسمى القضاء الشرعي أو الروحي والذي يخرج تماما عن سلطة القضاء المدني والجزائي الرسمي المعروف. انعكست التوازنات الطائفية تداخلات على مستوى السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مستوى الإدارة بشكل عام، محولة مبدأ فصل السلطات إلى حالة من الهرج والمرج عصية على الفهم.(مكى :2014، 110)

3- انتهاك القاعدة التي تجعل من إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية: وبالتالي إن التركيز على إلغاء الطائفية السياسية، سواء في دستور 1926 (المادة 24 التي تؤكد على "التمثيل الطائفي في مرحلة انتقالية")، أو في وثيقة

الطائف ليس سوى دليلا على طبيعة النظام الطائفية، إذ لا نلغي ما ليس موجودا، وإن كان المشرعون يؤكدون دائما على هذا الأمر، فلأنهم مدركون لمساوئ ذلك النظام ومدى ضرره بمصالح الوطن والمواطنين. لم يقتصر النص على إلغاء الطائفية السياسية في مقدمة الدستور، بل كتأكيدا على ذلك، تم تضمين متن الدستور موادا تشرح خطوات تحقيق ذلك، وهذه المواد هي المادة 22، والمادة 24.

4- مخالفة النص الذي يجعل من التوازنات الطائفية توازنات مرحلية: إن النصوص التي توصي بإلغاء الطائفية السياسية يجري احتجازها وانتهاكها من قبل القائمين على السلطة، منذ 14 عشر عاما، أي منذ إقرار وثيقة الوفاق الوطني، هذا إذا لم نقل منذ 84 عاما أي منذ الصياغة الأولى لدستور عام 1926، التي ذكرت في المادة 24 المعدلة أن تمثيل الطوائف بشكل نسبي هو تدبير مؤقت ينتهي بانتهاء المرحلة الانتقالية. كذلك بالنسبة لميثاق عام 1943، الذي هو عهد عرفي، لكن يبدو أن المؤقت يحمل صفة الدوام في لبنان وبالتالي فإن عدم تنفيذ البنود المتعلقة بإلغاء النظام الطائفي، يجعل من المرحلة الانتقالية مرحلة دائمة، وهذا يناقض مصلحة الوطن واستقراره، كما يمثل انتهاكا للقاعدة التي تجعل من إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً.

5- التناقض مع مبدأ التمثيل البرلماني: إن النظام الطائفي يناقض نص وروح الدستور الذي يعتبر "عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه" (المادة 27 المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21)، والتي تم الاحتفاظ بها في وثيقة الطائف. إن الاحتفاظ بالنصوص الطائفية تجعل من النواب ممثلين لطوائفهم، وهذا ما فسح في المجال لأصوات تحتج عن أن نوابا ينتمون إلى طائفة معينة يشارك في انتخابهم مواطنون ينتمون إلى غير طوائف، لقد نسوا أو تناسوا أن النائب يمثل الأمة جمعاء كما ينص الدستور وينتخب من كافة المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الطائفي. إن تنكر السياسيون لوضع قانون انتخابي حديث قائم على قاعدة النسبية كما أوصى بذلك الدستور (م. 24)، يشكل انتهاكا صريحا لتلك النصوص ولمبدأ التمثيل البرلماني الصحيح. (خالد :2013، 125)

6- التناقض مع مبادئ حقوق الإنسان المكرسة في الدستور : يناقض النظام الطائفي النص الذي يعتبر كل اللبنانيين سواء أمام القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم (المادة 7)، ويناقض النص الذي يكرس "لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون" (المادة 12)، إذا أن التعيينات تتم في الواقع

على أساس المحاصصة وليس الكفاءة. كما يجري انتهاك مبدأ المساواة بين المواطنين في النصوص التي تظهر حريصة على حرية المعتقد، وحرية الطوائف بالتعليم وإنشاء المدارس، (المادتان 9 و10). ورغم حرص المادتين المذكورتين على التأكيد على شرط "عدم الإخلال بالنظام العام"، فإن هذه النصوص تجعل من مبدأ المساواة بين المواطنين مبدأ غير صاف كليا، فالمساواة هي في تمتع كل مواطن بنفس الحقوق ضمن طائفته وليس ضمن الوطن. إن حق الاعتقاد هو حق شخصي، وليس حق جماعي، وبالتالي لا يجوز الاختباء وراء حرية الاعتقاد لتمرير صفقات مذهبية تميزية. كما أن مبدأ عدم الإخلال بالنظام العام هو مبدأ يتعلق بالآداب العامة، وبالأمن العام للمواطنين والوطن.

7- إعطاء شخصية معنوية لرؤساء الطوائف : إن إعطاء الحق "لرؤساء الطوائف المعترف بها قانونا..." (المادة 19 المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17و بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) بمراجعة المجلس الدستوري إسوة برؤساء السلطات الرسمية الثلاث، يبين مدى تكريس الطائفية في الدستور اللبناني وجعل المرجعيات الدينية على قدم المساواة مع السلطات الرسمية، ما لا تعرفه الأنظمة السياسية المطبقة في العالم، حتى تلك التي تحكمها الشريعة الإسلامية، وذلك بسبب وحدة الشريعة هناك، وتنافس المذاهب هنا أي في لبنان مما يجعل سلطة الدولة الرسمية موضع تجاذب بين تلك المذاهب المختلفة.

8- تبني النظام الاقتصادي الحر وآثار ذلك : يكرس الدستور اللبناني النظام الاقتصادي الحر الذي يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة (مقدمة الدستور، و ). يشمل هذا التعريف النظام المالي. قد يقول قائل ولما حشر هذا البند المتعلق بالنظام الإقتصادي هنا، والجواب أن النظام الاقتصادي اللبناني هو على شاكلة النظام السياسي، لا يمكن تصنيفه، من جهة، ولأن هذا النظام لا يقل تأثيرا في توليفة النظام السياسي عن النظام الطائفي.

فالنظام الاقتصادي اللبناني ليس نظاماً اقتصادياً حراً على النسق الذي يعرفه العالم المنظم كي لا نقول المتحضر، ونسيئ أكثر إلى أنفسنا، عندما يتم وصفه بأنه نظام فوضوي يفسح في المجال أمام الفساد والجرائم الاقتصادية والمالية، متواطئا مع مراكز النفوذ، والتي غالبا ما تكون في مراكز السلطة الرسمية، مما يجعل لبنان خاضعاً لما يشبه المافيا، ويصبغ النظام السياسي اللبناني بصفة المافيا.

9- الالتباس الذي تتركه قاعدة "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك": لقد أنتجت هذه القاعدة ما تم التعارف عليه باسم "التوافقية"، التي ألبست لباساً طائفياً بطبيعة الحال، تماشيا مع النسق الكلي للنظام، وبدل أن يجري التوافق بين مختلف الفئات حول المشاريع العامة

التي يستفيد منها الوطن والمواطنون، يتم استغلال القاعدة لتوافقات من قبل الزعماء السياسيين الناطقين غالبا باسم الطوائف لا باسم المواطنين، حيث تخفي تحاصصاً وتقاسماً للمصالح والمشاريع العامة من أعلى هرم السلطة، نزولا إلى توزع الوظائف والمناصب بحيث لا يستفيد منها إلا مواطنون مرضي عنهم من قبل الجهات المعنية، أو يدورون في فلكهم، مشكلين معهم دوائر مغلقة يصعب اختراقها، مضيفين في ذلك إلى النظام اللبناني صفة الإقطاع السياسي المستحكم.(عباس :2015)

10- الدستور يلغي نفسه: هكذا بنصوص متناقضة وملتبسة يلغي الدستور اللبناني نفسه، مما يفسح في المجال لإختراقه بسهولة، في ظل نظام تغيب فيه أو تغيّب مؤسسات الرقابة، بتأثير النفوذ والصيغة الطائفية، ويتم تقاسم السلطة على أساس طائفي من جهة، ومن جهة ثانية تشارك الطوائف - من خلال المجالس الشرعية والروحية- الدولة صلاحياتها الحصرية، وتتحول السلطة الرسمية إلى سلطة محلية تتشابه مع غيرها من السلطات وتفقد هيبتها ودورها كسلطة وطنية مما يتناقض مع مقدمة الدستور (أ) التي تكرس وحدة لبنان "أرضا وشعبا ومؤسسات". وباعتماد نظام مالي واقتصادي فوضوي يتواطأ منفذوه أو يتماهون مع السلطة السياسية، فيتحول لبنان الوطن إلى بلد تحكمه مافيا النفوذ المالي والطائفي والسياسي، بحيث يؤدي ذلك إلى ضعف الكيان بشكل عام، وجعله عرضة للتهديدات والاعتداءات الخارجية من جهة، وللتدخلات الإقليمية والدولية الواضحة في شؤونه الداخلية. إن التدخلات الخارجية إنما تأتي لتقلص الصفة التمثيلية للسلطات الرسمية للبنان على صعيد الخارج والتي كان بالإمكان الاعتماد عليها لإيجاد نوعاً من التمايز بين السلطات الرسمية والسلطات الطائفية.

وهنا لابد أن نشير إلى أن للتجربة اللبنانية إيجابياتها وسلبياتها. يمكن للعرب أن يستفيدوا منها ليخلقوا صيغاً خاصة تمنح كل القوى الاجتماعية، طائفية أم قومية، حقوقها وتسمح لها بالمشاركة في السلطة ليتجاوزوا أنظمتهم الاستبدادية. ولكن يجب أن يقرأوها جيداً لعدم تكرار أخطائها ولعدم تحويل التوازن الحذر بين الجماعات إلى حجّة للتضييق على حريات المواطنين الأفراد. (عباس،2015)

## المبحث الثاني

# سيناريو الإصلاح المحدود في النظام اللبناني.

ويعتبر هذا السيناريو سيناريو وسطى حيث أن أصحابه يعتبرون مزيج من القيادات المارونية المعتدلة والإسلامية المحافظة وهم يرفضون التغيير الانقلابي في النظام اللبناني، على حد تعبير الرئيس سليمان فرنجية الذي لا يرى ضرورة لإلغاء الميثاق الوطني لأنه في رأيه صيغة التعايش الأخوي بين اللبنانيين ولذلك سيبقى كما هو بعكس الدستور الذي يمكن تعديله بطريقة شرعية وقد طرح أنصار هذا السيناريو عدة مشروعات لحل الأزمة اللبنانية مثل برنامج الإصلاح السياسي في 14 فبراير 1976 وهو ينطلق من الإبقاء على توزيع الرئاسات الثلاث كما هي: رئيس الجمهورية (ماروني)، ورئيس الوزراء (سني)، ورئيس مجلس النواب شيعي (موقع مقاتل من الصحراء،2008)

ويتضح هنا من إصرار القيادات المارونية على الحفاظ على التوزيع الطائفي للرئاسات بأن منصب رئاسة الجمهورية يمثل حساسية خاصة للموارنة بشكل عام ونلاحظ أن البيان الذي أصدرته الرابطة المارونية في 13 مايو 1976 أكد ضرورة استمرار صيغة الميثاق الوطني ثم قفز على الفور ليؤكد أن منصب رئيس الجمهورية يتجاوز الإطار اللبناني لأن شاغله يمثل جميع الموارنة في العالم العربي وذلك بسبب خوفهم من أن تؤدى إعادة النظر في صيغة الميثاق الوطني إلى حرمانهم من امتيازات كثيرة حصلوا عليها من هذا الميثاق، لذلك فإن طليعتهم السياسية حزب الكتائب تشبثوا طيلة 40 عاما بمنصب رئاسة الجمهورية فباستثناء استقالة بشارة الخورى أول رئيس للبنان المستقل عام 1952، وقفت المؤسسة المارونية ضد إرغام أي رئيس لبناني على الاستقالة كما حدث عام 1958 مع كميل شمعون وعام 1976 مع سليمان فرنجية فاستقالة الرئيس، وخاصة في ظل أزمة حرب أهلية في الحالتين يكن أن يمسي الموقع المتميز للطائفية المارونية في الكيان اللبناني (شربل،1987: 32)

إن الإصلاحات التي يقترحها الزعماء الموارنة في إطار هذا السيناريو تتجنب في العادة الرئاسات الثلاث: الجمهورية والحكومة والبرلمان وتدور هذه الإصلاحات حول توزيع مقاعد البرلمان بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وتعديل الانتخاب لضمان تمثيل أفضل المواطنين ولكن دون المساس لجوهره الطائفي، وإعادة النظر في توزيع الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة بدلا من الطائفية التي يجب قصرها على وظائف الفئة الأولى ويشاركهم في ذلك الزعماء المسلمون المحافظون مثل تقى الدين الصلح وإن كان بعضهم يتجاوز هذه الإصلاحات ويرى إمكانية لوضع ميثاق لبناني جديد لكنهم لا يحددون معالم هذا الميثاق، كما لا يقتربون من صيغة

الرئاسات الثلاث وأبز هؤلاء (رشيد كرامي) والشيخ حسن خالد مفتي لينان وعندما يحاول بعض أنصار هذا السيناريو فلسفة موقفهم يقولون أن النظام السياسي الأفضل هو الذي يتخذ الواقع أساسا لمبادئه، بما يعكس تلك التحولات ويوجهها في سبيل الاستقرار فالنظام اللبناني القائم على التعددية الطائفية خدم واقع لبنان زمنا ليس بالقصير حتى قامت أحداث الحرب الأهلية لتهدم العمران والتقدم الاقتصادي ومع ذلك فصيغة الميثاق الوطني سليمة من حيث المبدأ، لأنها تقر الحكم بالمشاركة بين الطوائف في بلد الأقليات الطائفية والقصور هو في المعادلة، لا في الصيغة، أي في توزيع الأدوار السياسية والمناصب في الحكم والدولة (عبد المجيد، 1984)

## المبحث الثالث

# سيناريو علمنة الدولة اللبنانية

ويقوم هذا السيناريو على أساس الإلغاء الكامل للطائفية في النظام اللبناني، بحيث تصبح المواطنة لا الطائفية هي أساس تولى الوظائف العامة ومحور المشاركة السياسية عموما ويهدف السيناريو إلى نقل لبنان من عصر الطائفية إلى العصر الحديث فلبنان، في رأى أصحاب السيناريو، أصغر من أن ينقسم بين عدة طوائف وضرورات التنمية وإعادة بناء الجيش تفرض إلغاء الطائفية وعلمنة الدولة وعندئذ يصبح اللبناني لبنانيا لا فرق بين أبناء طائفة وأخرى، فيما يتجاوز الاعتبارات والخصومات الروحية وهذا هو المدخل الضروري لبناء لبنان الموحد الديمقراطي فالديمقراطية الحقيقية هي التي تتجاوز كل الاعتبارات العنصرية أو المذهبية أو الطائفية لتركز على المواطن وحقوقه وتقدمه وقد طرح هذا السيناريو لأول مرة، بعد نشوب الحرب الأهلية، في 19 أغسطس 1975 ضمن إطار (البرنامج الوطني للإصلاح الديمقراطي) الذي قدمته جبهة الأحزاب والقوى التقدمية اللبنانية وأهم ما تضمنه هذا البرنامج: إقرار مبدأ علمانية الدولة، وإلغاء الطائفية، وتعديل قانون الانتخاب، وإعادة تنظيم الجيش والأحزاب، وتعديل الدستور والقوانين لتنقيتها من النصوص التي تكرس الطائفية، وإدخال نظام التمثيل النسبي بحيث يكون هناك نائب لكل 10 آلاف مواطن وإعطاء حق التصويب عند سن 18، وإدخال مبدأ الاستفتاء الشعبي، وإعادة تنظيم الهيكل الحكومي كما ورد هذا السيناريو في ورقة العمل التي قدمتها لجنة الإصلاح السياسي المنبثقة عن هيئة الحوار في 14 نوفمبر 1975، والتي تضمنت إلغاء الطائفية في الوظائف العامة، وإعادة النظر في قانون الجيش وتنظيماته وإلغاء المواد التي تكرس الطائفية في الدستور والقوانين وظل هذا السيناريو مطروحا منذ ذلك الوقت من جانب القوى الوطنية اللبنانية أو الاتجاه الغالب داخلها ولذلك كان حاضرا في مؤتمري الحوار اللبناني الأخيرين بجنيف ولوزان حيث تبناه جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكي التقدمي (الدرزي) ونبيه برى زعيم حركة أمل (الشيعية) أما معارضو هذا السيناريو فيقولون أن إلغاء الطائفية سيؤدى إلى دكتاتورية سواء من أقلية أو من أغلبية، وإلى إلغاء الحريات كما هو حاصل في العديد من دول المنطقة، كما سيؤدى إلى إلغاء التعددية الثقافية لطوائف ويرى هؤلاء أن المنادين بالعلمنة هم أول من أثبتوا أن السلطة في لبنان لا يمكن إلا أن تأخذ شرعيتها من الطوائف ويدللون على ذلك بسيطرة حركة أمل على بيروت الغربية وكيف أنها أوضحت أن عملية خلق سلطة خارج إطار البنية الطائفية هي عملية وهمية لكن نبيه برى زعيم حركة أمل يرد على هذا الاتهام بأن حركته هي أبعد الأحزاب اللبنانية على الطائفية رغم أنها تدافع عن مصالح الشيعة فميثاق الحركة، الذي وضع عام 1975، يدعو إلى إلغاء النظام الطائفي

والمساواة بين جميع المواطنين بلا استثناء وقد أقر هذا الميثاق 80 شخصا نصفهم تقريبا من المسيحيين والموقف العلماني لحركة أمل هو الذي دفع إيران الخميني لأن تقطع كل علاقة معها منذ عام 1981.(موقع مقاتل من الصحراء،2008)

## المبحث الرابع

# الاتحاد الفيدرالي في النظام اللبناني.

وهو نفسه سيناريو التقسيم فأصحاب هذا السيناريو لا يرون تقسيم لبنان إلى دولة مستقلة ذات سيادة وإنما إلى مقاطعات (كانتونات) أو ولايات يقوم بينها اتحاد فيدرالي على النمط السويسري أو الأمريكي، وهذا السيناريو تعود بدايته إلى د/ موسى برنس عضو المجلس الأعلى لحزب الوطنيين الأحرار (الذى يرأسه كميل شمعون) عام 1975 فهو أول من وضع مشروعا متكاملا لنظام لبناني فيدرالي بين أربع مقاطعات باعتباره (نموذجا لدولة لبنانية ديمقراطية فيدرالية وهى دولة طائفية فيما عدا رأس الهرم حيث يظل رئيس الاتحاد اللبناني مارونيا اعترافا بحق تاريخي وإعطاء لضمانه سياسية لفئة الأقليات الطائفية إزاء الأكثرية العددية في هذا الشرق، وهذا النظام الفيدرالي كفيل بوضع حد للمزيدات بين الطوائف وتمكينها من أن تحقق ذاتها ضمن البيئة الحاضرة لكل منها، والتفاعل الوطني بين بعضها البعض وبذلك تحافظ كل طائفة على ميزاتها الخاصة من عير الافتراء على الميزات اللبنانية الأصلية فيصبح لبنان مجمع ميزات لا مجموع امتيازات وفقا لهذا المشروع يضم الاتحاد اللبناني الفيدرالي اللبناني أربع مقاطعات:

أ- مقاطعة جبل لبنان، وعاصمتها برمانا وتضم محافظة جبل لبنان الحالية، ويضاف إليها البترون والكورة والجية والزاوية في الشمال، وزحلة من البقاع، وجزية في الجنوب.

ب- مقاطعة لبنان الشمال، وعاصمتها طرابلس وتضم الباقي من محافظة الشمال حاليا، مضافا إليه بعلبك والهرمل.

ج- مقاطعة لبنان الجنوبي، وعاصمتها النبطية وتضم الباقي من محافظة الجنوب حاليا، مضافا إليه البقاع الغربي وحاصيبا.

د- مقاطعة بيروت الكبرى يحدها جسر كفر شيما جنوبا، وبلدة الكحالة شرقا، وصولا إلى نهر الكلب شمالا، والبحر غربا وهى عاصمة الاتحاد اللبناني وينطوي المشروع أيضا على تصور كامل لتكوين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، والعلاقة بينهما وهى تقوم على النموذج الأمريكي لعلاقة الولايات بالإدارة الفيدرالية كما يتضمن المشروع إنشاء مجلس شيوخ طائف لإلغاء الطائفية في مجلس النواب لكن هذا المشروع مات بسرعة رغم أن شبح التقسيم ظل يخيم على لبنان حتى الآن ويرى أنصار سيناريو الفيدرالية أنه يضمن حرية الاعتقاد والقول والعمل ضمن حدود المصلحتين الإقليمية والفيدرالية كما يكفل التنقل بين المقاطعات جميعا ويتجاوز الطائفية السياسية في التمثيل الشعبي والإدارة والقضاء والبوليس سواء على المستوى الإقليمي أو

الفيدرالي ويقولون أن الفيدرالية لا خوف منها بشرط قيام سلطة اتحادية قوية تؤمن الانصهار وتحول دون التفكك وإن كانوا يعترفون أحيانا بأن سيناريو الفيدرالية قد يواجه مشكلات عملية فى التطبيق أهمها مجموعات الأقلية التي ستوجد في مناطق الأكثرية: هل تبقى أم تهاجر إلى منطقة طائفتها فالمشكلة إذن هى كيف يمكن الجمع بين فيدرالية الطوائف والفيدرالية الجغرافية فى بلد صغير مختلطة طوائفه (عبد المجيد، 1984)

ويعتبر كريم بقرادون مستشار لبناني سابق من أبرز المعبرين من سيناريو الفيدرالية فهو يردد دائما أن لبنان القديم 1943 لا يمكن أن يعود، لأن الطوائف يمكن أن تتفاهم وتتجاوز، لكن يصعب عليها أن تتعايش ولا حل لهذا الواقع عنده سوى تشريع نظام الكانتونات في إطار ميثاق وطني جديد بعد أن أصبح لبنان مقسما من الناحية الواقعية إلى ستة كونتونات طائفية واضحة:

1- كانتون شيعي يقع إلى شمال الحدود الإسرائيلية

2- كانتون شيعي أخر فى البقاع فى الحدود السورية

3- كانتون مسيحي خاضع للقوات اللبنانية

4- كانتون مسيحي خاضع لسليمان فرنجية

5- كانتون سني في طرابلس وعكار

6- كانتون درزى في الشوف

وتبقى بيروت العاصمة الفيدرالية للبنان، ومن فلاسفة هذا السيناريو أيضا غسان تويني الذي يرى أنه لا ينبغي منع التقسيم، ولكى يجب إعادة بناء وحده لبنان المقسم إلى أجزاء وعلى لبنان المركزي أن يقبل الحقائق الجديدة، وأهمها أن هناك أجزاء شبه مستقلة للشيعة في الجنوب والدروز في الشوف والسنة في الشمال، وهى محكومة بسلطات غير شرعية لكنها فاعلة وأكثر واقعية من الحكم المركزي. (عبد المجيد، 1984)

ولابد الإشارة هنا على أن هذا السيناريو يواجه معارضة شديدة ليس فقط من أنصار سيناريو العلمنة، ولكن أيضا من المؤسسة الدينية الإسلامية في لبنان، فالشيخ حسن خالد مفتى لبنان يرى أن الفيدرالية ستجعل اللبنانيين فئات طائفية منعزلة من بعضها، وهذا يشكل خطرا على الدين نفسه لأنه سيتحول على هذا النحو إلى طائفية ليست من الدين في شيىء، أنها الحق والتعصب وسلب مكاسب من الوطن لحساب السياسيين أنفسهم، والقيادات الإسلامية التقليدية

أيضا تعارض هذا السيناريو فسليم الحص رئيس الوزراء الأسبق يرى أنه لا يمثل حلا نهائيا لأزمة لبنان، وإنما سيكون نهاية فصل من الأزمة وبداية فصل جديد فالتداخل السكاني الشديد بين الطوائف والفئات في لبنان لا يسمح حتى بعد عمليات التهجير القسري الواسعة التي فرضتها تطورات الأزمة، برسم حدود بين المناطق إلى يمكن أن تشكل مقاطعات أو كونتونات في أي مشروع فيدرالي بدون أحداث مشكلات لا نهاية لها ويحذر الرئيس الحص من أن يؤدى هذا الحل إلى تطور النزاع اللبناني إلى حرب على حدود المقاطعات( عبد المجيد، 1984)

ويرى البعض هنا وهو الرأي الذي تميل إليه الباحثة بأنّ الفيدرالية هي مشروع حرب مستقبلية وتقسيم نهائي للبنان، لأسباب جغرافية واقتصادية وثقافية وسياسية ونفسية. فهي تستلزم، على الصعيد الجغرافي، تجانساً بين الطوائف والمناطق المعدّة للدخول إلى الاتحاد الفيدرالي. وكما هو معروف، تتداخل الطوائف والمذاهب في العديد من المناطق اللبنانية حتى مع اعتماد الفيدرالية، ممّا يستتبع، في حال إقرارها، طوعاً أو قسراً، حدوث أمور ثلاثة (سنو،2012)

1- أن تعمد الطائفة ذات الأكثرية العددية في الدولة الفيدرالية، في ضوء ثقافة عدم الاعتراف بالآخر، إلى فرض هيمنتها على الطوائف أو المذاهب الأخرى الأقلّ حجماً التي تعيش تحت سيادتها. وفي هذه الحالة، تكون الأقليات الدينية أو المذهبية عملياً تحت رحمة الطائفة الأكبر، ما يؤدّي إلى حدوث توتّرات ونزاعات كالتي تحدث اليوم في لبنان.

2- أن تقوم الطائفة ذات الأكثرية العددية بتطهير مناطقها من الأقليّات الدينية أو المذهبية للوصول إلى حالة صفاء طائفي أو مذهبي، متوسّلة في ذلك العنف والتخويف والتهجير. وتاريخ جبل لبنان خلال الحرب الاجتماعية في العام 1860، وتاريخ لبنان بين العامين 1975 و1990 حافل بالأمثلة على التطهير الطائفي والتهجير.

3- أن تكون طائفة معينة في الفيدراليات المزمع إنشاؤها مقطعة الأوصال، ولا تتمكن من تشكيل وحدة بشرية متصلة ومتواصلة. فإما أن يخضع بعض مجموعاتها لسيطرة الطائفة الأكبر حجماً في الحيّز الجغرافي، أو أن ينزح البعض الآخر، طوعاً أو قسراً، إلى مناطق تسود فيها جماعته الطائفية أو المذهبية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الطائفة السُنيّة التي ينتشر أبناؤها في عكار والبقاع الغربي، وفي كل من مدن طرابلس وبيروت وصيدا، وعلى الطائفة الشيعية بدرجة أقلّ، التي تتواجد بكثافة في البقاع وفي جنوب لبنان من دون تواصل بشري شيعي متماسك، وبشكلٍ قليل جداً في قضاء جبيل. كما ينطبق بدوره على المسيحيين الذين يتوزّعون في جبل لبنان وفي جنوب لبنان وفي بقاعه وشماله وفي ضوء صغر مساحة لبنان الجغرافية، وإمكاناته وثرواته الطبيعية المتواضعة، فإن «الدولة الفيدرالية

اللبنانيـة» المزعومـة، لـن يكـون فـي إمكانـها استيعاب كل الكيانـات الطائفيـة المنخرطـة فيـها وتـأمين سـبل الحيـاة لهـا. فهنـاك مـن الكيانـات الطائفيـة المنضـمّة إلـى الدولـة الفيدراليـة مـن سيتمتّع بمنافذ على البحر، فيما يمتلك آخرون سهولاً ويكوّنون كيانات داخلية.

وختامـاً تـرى الباحثـة انـه وبتعـدد سـيناريوهات الحـل للأزمـة اللبنانيـة زاد التعقيـد والصـعوبة للوصـول إلـى الحـل، وذلـك لأن أصـلا تلـك السـيناريوهات روادهـا أصـلا ينتمـون إلـى طوائـف مختلفة، وبالتالي فإن كل فئة تضع السيناريو الذي يتناسب مع مصلحة الطائفة التي تنتمي إليها الأمر الذي يجعل تغليب أي سيناريو على الآخر يكون سببا في زيادة الطين بلة، خصوصا وأن فتيل الحرب الأهلية يقف على شرارة حتى ولا كانت عرضية وغير مقصودة، لذلك لابد وأن يتم إمعان النظـر والتدقيق قبل أن يـتم اتخـاذ أي قرار بشـأن نظـام الحكم فـي لبنـان، وبالتـالي تقترح الباحثة أن يبقى الوضع في لبنان على ما هو عليه إلى أن يتم اعتناق مبدأ الوفاق الوطني بين اللبنانيين لأن الحل لا يتوقف على تغيير النظـام اللبنـاني فقط، ولكـن الحل الأساسي يكمن فـي نفوس اللبنـانيين أنفسـهم فلـو غلـب اللبنـانيين المصـلحة الوطنيـة العامـة علـى المصـلحة الطائفيـة لوصـلوا إلـى الحـل بسـهولة لكـن، ويبـدو أن الأزمـة سـتبقى قائمـة ببقـاء الخلافـات السياسـية بـين أقطـاب الطوائـف اللبنانيـة، وبالتـالي فـإن سـيناريو الحفـاظ علـى الوضـع الـراهن هـو أفضـل السيناريوهات رغم سلبياته التي تفوق إيجابياته، لكن يحسب لـه أنـه السيناريو الوحيد الذي ساعد بحقن دمـاء اللبنـانيين، وأوقف الحـرب الأهليـة اللبنانيـة التـي أكلت الأخضـر واليـابس فـي لبنـان، وعلـى الأقل يبقـى هذا السيناريو إلـى أن يتوصـل اللبنـانيون إلـى صيغة مشتركة ومرضـية لجميـع الطوائف اللبنانية صيغة تكون أكثر إرضاء للطوائف من الصيغة الراهنة في النظام اللبناني.

# الخاتمة

يعتبر النظام السياسي اللبناني من أكثر الأنظمة السياسية تعقيداً نظراً لقيامه على قاعدة طائفية، تعتبر هي المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعي والاقتصادية والعسكرية، وهي المتحكم في كل المجالات في لبنان.

ويمكن اعتبار الأزمة اللبنانية من أهم أعقد القضايا في التاريخ العربي الحديث المعاصر وذلك بسبب تداخلها مع عوامل محلية وإقليمية ودولية، كما أسهمت القوى الاستعمارية في تأجيج الاتجاهات الطائفية والمذهبية في خدمة مصالحها مما ادى إلى اضرام نار الفتن الطائفية والمذهبية بشكل يهدد الوحدة الوطنية

## نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن رصدها على النحو التالي:

- في ضوء الطرح السابق نجد أن لبنان عاشت وتعيش اوضاع صعبة ناجمة عن التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي اللبناني وقد انعكست هذه الاوضاع على النظام السياسي وعلى تشكيل الحكومة فيها .
- ساهم الأنتداب الفرنسي على لبنان في زراعة بذور الطائفية في المجتمع اللبناني من خلال تأجيج المذهبية لخدمة مصالحه الاستعمارية.
- كان للطائفية الدور الرئيسي في أزمة النظام السياسي اللبناني بينما وانها المحرك الرئيسي للحياة في لبنان.
- كشفت الدراسة ان للمحددات الاقتصادية والاجتماعية دوراً واضحاً وفعالاً في تعقيد الأزمة اللبنانية.
- كشفت الدراسة ارتباط العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالحياة السياسية في لبنان.
- كشفت الدراسة ارتباط الحياة السياسية في لبنان بالقوى الوطنية واتجاهاتها الخارجية.
- كشفت الدراسة عن وجود مصالح لعدد من القوي الإقليمية ادت لتشابك الأزمة اللبنانية الى الحد الذي انتهى بشلل شبه تام للنظام السياسي اللبناني.
- كشفت الأزمة اللبنانية عن ضعف الحكومة اللبنانية وعجزها عن احتواء الأزمة وحلها.

- اثبتت الدراسة الدور الدولي في زيادة تطور الأزمة اللبنانية وبخاصة الدور الأمريكى والدور الفرنسي.

**التوصيات :**

- ضرورة اعتماد الحوار اللبناني اللبناني.
- العمل على تطوير استقلالية النظام السياسي اللبناني.
- ضرورة دراسة دور الامبريالية الدولي في تاجيج الصراع الطائفي والخلافات السياسية في لبنان.
- التحذير من مخاطر الفراغ السياسي على الساحة اللبنانية .
- ضرورة الإفادة ممن التجربة اللبنانية في تطوير النظم العربية بعيداً عن نظام الطائفية .
- دراسة أثر التنافس السياسي الدولي على النظام السياسي اللبناني.
- عقد ندوات ومحاضرات تثقيفية في المؤسسات والجامعات حول موضوع الطائفية
- إعداد دراسات تفصيلية واضحة عن واقع النظام السياسي اللبناني

# المصادر و المراجع:

## أولا_ الوثائق :

1- القران الكريم
2- وثيقة الوفاق الوطني ((اتفاق الطائف)

## ثانيا- الكتب العربية:


- باكير، حسن على(2012) حزب الله تحت المجهر رؤيه شموليه مغايرة للعلاقات مع ايران وإسرائيل، الراصد.
- بدوي، فاطمة (1994) الحرب، المجتمع والمعرفة الحرب الاهلية وتغير البني الاجتماعية الفعلية في لبنان، دار الطليعة، بيروت،1994، ط1.
- بولس، جواد (1972) تاريخ لبنان، ترجمة جورج حاج، بيروت، دار النهار.
- الحريري رفيق (1998) رفيق الحريري يكتب بالوقائع والارقام- 1992-1998، الحكم والمستقبل ،دون م، دون ن.
- خلف، صلاح، فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي أريك رولو، نقلها إلى العربية نصير مروة، مؤسسة صباح للدعاية والنشر، دون سنة نشر.
- خليل، محسن (1973) النظم السياسية والدستور اللبناني، دار النهضة، بيروت.
- خليل، محسن (1992) الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، الدار الجامعية، بيروت.
- الخوند، مسعود (2005) الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)،الجزء السادس.
- زكريا، جمال وآخرون (1978) الأزمة اللبنانية اصولها تطورها ابعادها،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهر، ط1.
- سعد، سعدي (1998) معجم الشرق الاوسط (العراق- سوريا – لبنان – فلسطين- الاردن) ، بيروت، دار الجيل،ط1.
- سنو، عبد الرؤوف (2006) (الحرب الاسرائيلية _اللبنانية الخلفيات والمواقف والابعاد) حوار العرب، بيروت.
- سوبلمان، دانيال(2004) قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة عماد فوزي شيعي، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ط1.
- سويد، محمود (1996) سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض (من تصفيه الحسابات1993إلى عناقيد الغضب1996)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1996،ط1.

- سويد، محمود(1998) الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50عام من الصمود والمقاومة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1.
- شربل، إلياس، جذور الأزمة اللبنانية، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.
- صالح، عطا محمد، تيم فوزي (1988)، النظم السياسي العربي المعاصر، م2، جامعة قاريونس بنغازي.
- الطاهر، حمدي (1979) سياسة لبنان في الحكم، المطبعة العالمية، القاهرة، ط1.
- فتوحي، على (2013) تاريخ لبنان الطائفي ، دار الفارابي،ط1، بيروت.
- القران الكريم، سور النور، ايه رقم2.
- كوبان، هلينا (1985)، لبنان 400سنة من الطائفية، ترجمة سمر عطا الله، لندن منشورات هاى لايت.
- مركز دراسات الوحدة العربية (2010) كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، بيت النهضة، بيروت، ط1.
- منصور، كميل(1996) الولايات المتحدة وإسرائيل: العروة الأوثق، ترجمة نصير مروة ، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ط1.
- يوسف، أحمد وآخرون (2006) "الحرب الاسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية والاسرائيلية وتاثيراتها العربية والإقليمية والدولية" ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت.

**ثالثا: الرسائل العلمية:**

- خالد، مزابيه (2013): الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي "دراسة حالة لبنان"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
- خلف، نصر الدين (2012): دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي "السلطة الفلسطينية ولبنان نموذجا" 2002-2009، رسالة ماجستير، جامعة الازهر.
- شقور، رفقة (2009): أثر حزب الله في تطور فكر المقاومة واساليبها في المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح.
- عبدالصبور، سماح (2014): القوة الذكية : ادوات السياسة الخارجية الايرانية تجاة لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
- العطوى، صابرين (2014):السياسة الاسرائيلية تجاة لبنان2000-2013، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة
- مرعي، فدوي (2010): إدارة اسرائيل لأزمة لبنان2006، رسالة ماجستير، جامعة الازهر.

- أبو مصطفى، سهام (2015) :الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية2011 –2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
- مكي، حفيظة، بايزيد عزيزة (2014): الحركات الطائفية في العالم العربي "دراسة حال لبنان" رسالة ماجستير، جامعة قالمة.

**رابعا– الابحاث والدراسات :**

- أحمد، عامر (2008) العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، مجلة دارسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد35.
- أحمد، كامل عامر (2005) الموقف الفرنسي من القرار1559، مجلة دراسات دولية العدد29، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق.
- حازم، صياغة (2007) سوريا ولبنان أصول العلاقات وأفاقها، مركز الدراسات الاستراتيجية، أبوظبي.
- الحباشنة، صداح (2007) الغلاقات السوري اللبنانية : تاثير الدور الأمريكي وبخاصة بعد مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري، مجلة المنارة، المجلد 13،العدد 7
- زيادة، رضوان (2006) العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي والحاضر، السياسة الدولية العدد 164، أبريل.
- شتاوبر، تسفي، الأزمة في لبنان،رؤية إسرائيلية استراتيجية حول حرب تموز الثانية2006، وحدة الدراسات الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ديسمبر2006.
- شوكت، أشتي (2008) واقع الاحزاب والجمعيات وامكانات التطور، مقدمة الى ورشة العمل الوطني الثانية، بيروت.
- صحيفة دراسات وأبحاث العرب (2014) لبنان في قلب التعقيدات الإقليمية، صحيفة دراسات وأبحاث العرب، العدد9707، 14أكتوبر.
- عباس، نادية(2005) تداعيات الأزمة اللبنانية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد12.
- عبد الفتاح، بشير (2001) سوريا على طريق التغير، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد74، فبراير.
- محمود عزمي (2001) قضايا حول الوجود السوري في لبنان، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد73، يناير.
- عدوان، أكرم (2011) الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، بحث محكم، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، غزة.

- فارس، هاني (2007) "السلسلة المتصلة بين فلسطين والعراق ولبنان " المستقبل العربي، العدد 343، سبتمبر.
- الفدعوسي، على (2006) موقف المجتمع الدولي من الحرب الإسرائيلية على حزب الله، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق
- فضلي، ،فاضل نادية (2011) التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجل دراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق ،العدد47
- مائير، بن يهودا(2006) رؤي إسرائيلية لحرب تموز 2006، وحدة الدراسات الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ديسمبر.
- أبو مخيمر، ايمان (2013) ماذا يحمل المستقبل في الأزمة اللبنانية السعودية، المركز الديمقراطي العربي
- المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية (2012) الحرب الاسرائيلية على لبنان 2006 وتاثيراتها العربي والإقليمية والدولية، 24أكتوبر.
- مركز دراسات الوحدة العربية (1990) دراسة لبنان وافاق المستقبل، بيروت،23تشرين الثاني.
- المنظمة العربية التربي والثقافة والعلوم "الأزمة اللبنانية " معهد البحوث والدراسات العربية.
- النعامي، صالح(2013)، الحروب الإسرائيلية العربية 1948-2013، الجامعة الإسلامية غزة.
- نعيرات، وآخرون (2009): دراسات فلسطينية، جامعة النجاح، نابلس.

**خامسا : الصحف والمجلات:**

- الأشقر، جلبير(2007)، ميشيل وأرشفسكى، حرب33يوم، عرض محمد مخلوف، جريدة البيان الإماراتية، 15مارس
- بشور، معن (2006) الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات على لبنان، مجلة المستقبل العربي، 29تشرين الأول (أكتوبر).
- - بقرادوني، كريم (2009) حكومة وحدة وطنية انى تكن النتائج الانتخابية، مجلة الحوادث، العدد2738،نيسان
- الحبيطي، خالدة(2007) الأزمة السورية اللبنانية وأبعادها الإقليمية 2005-2006، مجلة دراسات إقليمية، العدد 6.
- الحص، سليم (2008) لبنان على عتبة المجهول، مجلة المستقبل العربي، السنة 30، العدد 347،كانون الثاني.

- خالد، محمد (2006) الإدارة الأمريكية تنظر في تطبيق قانون محاسبة سوريا، صحيفة الشرق، الأربعاء، العدد 9941، فبراير
- مجلة شووئن الاوسط (2006) وثيقة القرار 1686،العدد 123
- مجلة شئون لبنانية (2003) العلاقات اللبنانية . الإيرانية امتداد عميق في التاريخ وسعي دائم للتطوير، مجلة شئون لبنانية، السبت 10 أيار –العدد 1292
- نبيل، خليفة(1988) (ميثاق توافقي للحل الوطني في لبنان ) مجله المستقبل العربي، العدد111

## سادسا :المراجع الأجنبية:

- AL Hafes, Ziad, "Demoeracy in Lebanon", the national press club, Washington, August 2005.
- Hersh, Sey mour ," Watching Lebanon Washingtons interest in Israels War", New Yorker(14 August 2006).

## سابعا: المواقع الإلكترونية:

- باكير حسن على (2006) الحرب على لبنان بين المشروع الأمريكي والإيراني، موقع البينه، لمزيد من المعلومات انظر http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=12709&lang
- بلال سعد (2011) "تعديل الموقف تجاة الشرق نحو استراتيجية أمريكية اكثر مرونة مع لبنان، لمزيد من المعلومات انظر http://www.brooking.edu
- بيضون أحلام (2013) الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء، الجامعة اللبنانية بيروت، لمزيد من المعلومات انظر ، ghaddar yehia" <dr_ghad@hotmail
- بيضون أحلام، وقائع المؤتمر السنوي الأول صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، موقع الجامعة اللبنانية، بدون تاريخ نشر، لمزيد من المعلومات انظر http://www.ul.edu.lb/lawMag/8.aspx?lang=1
- جريدة الديار (2009) مرحلة حكومة الانتاج، لمزيد من المعلومات انظر http://www.aladiyaroline.com ,p.1
- الجزيرة نت (2005) الحرب الأهلية اللبنانية، مايو، لمزيد من المعلومات انظر http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/5/17/%D8%A7

- الجزيرة نت (2005) العلاقات الفرنسية اللبنانية، لمزيد من المعلومات انظر http://www.aljazeera.net/programs/fromeurope/2005/4/23
- الجزيرة نت (2010) اغتيال الحريري: محطات وتداعيات، 8أكتوبر، لمزيد من المعلومات انظر، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2010/8/9
- الجزيرة نت (2014) المحمة الخاصة بلبنان، www.aljzeera.net
- حطيط أمين (2006) حرب 2006 على لبنان خلفيه وأداء ونتائج، الجزيرة، 15أغسطس، للمزيد من المعلومات انظر http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/8/15
- خير الله داود (2013) العوامل الداخلية والخارجية في الأزمات اللبنانية، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2007، 20مايو، لمزيد من المعلومات انظر http://www.al-akhbar.com/node/183361
- الدور العربي في الأزمة اللبنانية(2008)، لمزيد من المعلومات انظر http://www.tigweb.org/youth-media/panorama/article.html?ContentI

- الزويري محجوب (2015)، العبء المذهبي : العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، لمزيد من المعلومات انظر http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5119.aspx
- حبيش ، هدى (2016) لبنان والمم المتحد حب في زمن الازمات، جريدة المدن الاكترونية www.almodon.com
- زيادة رضوان (2005) لبنان والدور الإقليمي المتغير لسورية، للمزيد انظر http://www.mokarabat.com/mo10-13.htm
- سارة فايز(2005) القرار (1559) وإشكالات العلاقات السورية الفرنسية، 14مايو، لمزيد من المعلومات انظر، http://www.mokarabat.com/fs3.htm
- سالم بول(2012) لبنان والأزمة السورية تداعيات ومخاطر، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 11ديسمبر، للمزيد انظر http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50324
- سعود المولي(2013) ايران والعالم العربي لبنان نموذجا، منتدي العلاقات العربية الدولية،8مايو، لمزيد من المعلومات انظر http://fairforum.org/research

- سنو عبد الرؤوف، خيارات لبنان المستقبل النظام الطائفي الفدرالية أم الدولة المدنية، موقع ملفات لبنانية، تاريخ النشر 13نيسان 2012، لمزيد من المعلومات انظر http://www.lebanonfiles.com/news/365304
- شامية فادي (2004) "ضربة المعلّم" قبل اغتيال الحريري، بيروت، موقع المستقبل،4 سبتمبر، لمزيد من المعلومات انظر http://www.lebanese-forces.com/2011/08/13/160334/
- شربل نصار، لمحة في النظام السياسي اللبناني، موقع القوات اللبنانية، لمزيد من المعلومات انظر، www.lebanese-forces.com
- الطرابلسي سمير مصطفي (2008) هل يمكن ان ينفرد أي مذهب بحكم لبنان، مركز بيروت للدراسات، 16يوليو ، لمزيد من المعلومات انظر http://www.kamalchatila.org/study.asp?pg=studies&studyid=14&catid
- عباس أشواق(2005) العلاقات السورية اللبنانية، الحوار المتمدن، العدد1132، 3 سبتمبر ، لمزيد من المعلومات انظر http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33198
- عبد الحليم سميحة (2016) توتر العلاقات اللبنانية السعودية، اخبار مصر، www.eygpt news.net.
- عنان، عماد (2016) التقارب اللبناني الروسي : ضغط عبى السعودية ام تغير بسياسات بيروت، 2016/7/14، www.noonbost,net
- العزي، ممدوح خالد(2013) العلاقات اللبنانية الروسية، الحوار المتمدن، www.m.ahwar.org
- القرى، جمال (2016) عن بدايات العلاقات الروسية اللبنانية التاريخية، جريدة النهار 2016/4/15، www.anhur.com
- عبد المحيد وحيد، الأزمة اللبنانية.. سيناريوهات المستقبل، موقع الأهرام، 1اكتوبر1984، للمزيد انظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215696&ei
- عبد الودود رضا (2005) مستقبل سوريا في ظل الضغوط الأمريكيّة، موقع الإسلام اليوم،6أكتوبر ، لمزيد من المعلومات انظر http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-45-6276.htm

- عدنان منصور، لبنان وإيران: ثمانية وستّون عاماً من العلاقات الدبلوماسية، موقع وزارة الخارجية، 13أكتوبر 2010، للمزيد من المعلومات انظر http://www.al-akhbar.com/ar/node/210041
- عوف ميرفت (2016)،هل تنهي أزمة السعودية مع لبنان إمبراطورية ال الحريري، ساسة بوست.
- ماجد زياد (2011) لبنان نظام جامد لمجتمع متغير، موقع المجلة، تاريخ النشر الأربعاء، 29 يونيو، لمزيد من المعلومات انظر http://arb.majalla.com/2011/06/article
- مجلة حوارات حرة(2016) الاحزاب السياسية في لبنان، لمزيد من المعلومات انظر http://www.hiwarat-hurra.com/node/747
- أبو مخيمر ايمان (2013) ماذا يحمل المستقبل في الأزمة اللبنانية السعودية، المركز الديمقراطي العربي، لمزيد من المعلومات انظر http://democraticac.de/?p=29079
- مصدق حسن (2016) علاقات عربية فرنسية واعدة في ظل عالم متعدد الأقطاب، موقع مجلة العرب، لمزيد من المعلومات انظر http://www.alarab.co.uk/m/?id=57855
- منشاوي إبراهيم، الأبعد والتداعيات النفوذ الإيراني في لبنان، المركز العربي للدراسات والأبحاث،15مارس2016، لمزيد من المعلومات انظر http://www.acrseg.org/40010
- منسي سهام (2014) حل الأزمة اللبنانية هل يكمن في تغيير النظام السياسي، موقع الحياة، تاريخ النشر 31يوليو، لمزيد من المعلومات انظر /http://alhayat.com/Articles/3884753
- منصور عدنان(2010) لبنان وإيران: ثمانية وستّون عاماً من العلاقات الدبلوماسية، موقع وزارة الخارجية، 13أكتوبر، للمزيد من المعلومات انظر http://www.al-akhbar.com/ar/node/210041
- موقع الدبلوماسية الفرنسية (2013) لبنان وفرنسا العلاقات الثنائية، تاريخ النشر 8إبريل، لمزيد من المعلومات انظر http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/liban/la-france-et-le-liban
- موقع مقاتل الصحراء، الحرب الأهلية اللبنانية، بدون تاريخ نشر، على الرابط http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbLebnan/index.htm